الوجيز في

ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي

(دراسة في البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية)

تأليف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية

متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية



الوجيز

في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي

((دراسة في البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية))

الطبعـة الأولـى

1439هـ - 2018م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2017/7/3636)

رقم التصنيف:320

المؤلف ومن في حكمه:

طارق محمد الطائي

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

الوجيز في ما وراء التغير السياسي في العالم العربي(دراسة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والاقليمية والدولية)

الواصفات:

/ التنمية السياسة/ / البلدان العربية/

ISBN :978-9957-637-44-6

الوجيز

في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي

((دراسة في البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية))

تأليف

الدكتور طارق محمد ذنون الطائي

مدرس الإستراتيجية والعلاقات الدولية

متخصص في دراسات الأمن الدولي غير التقليدي

جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية/قسم العلاقات الدولية



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



المقدمة

تتجسد الحقيقة في تلازم التغيير مع انبلاج فجر القرن الحادي والعشرين، وعملياته المتفاعلة كانت مُفاجئة ومُتسارعة ومُربكة لأغلب صناع القرار في العالم العربي. كما أن إدارة الأنظمة السياسية لها ورد فعلها تجاه الأساليب المبتكرة في حشد جهود المواطنين تختلف عما سبقها من تغيّرات خلّت، بفعل عدم تماثل متغيرات البيئة الإستراتيجية الدولية في القرن الحالي عن نظيرتها في القرن الماضي.

كما أن معايير الحكم والتقييم للتفاعل المجتمعي والسياسي أصابها التبدل بفعل تنوع وتعدد المنابع الفكرية في العالم، وسهولة وصولها وإيصالها إلى أفراد المجتمعات وتفاعلهم معها وتغذيتهم إياها، بقبول بعضها وتمحيص الجزء الآخر، ومن أهم مكنونات التبدل هو أن ما كان يُعد غير مسوغاً في بعض المدد الزمنية السابقة أصبح مسوغاً في القرن الحالي، والعكس صائباً بوصفها مُخرجات حتمية كمية ونوعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة أدواتها الابتكارية في اختراق ذهنية الآخر وقدرتها على صياغة مدركاته وتوجهاته الفكرية والعمل على توظيفها سلباً وايجاباً وفق مقتضيات المصلحة العليا للأطراف المتعددة.

وإذا كانت السلطة السياسية في دولة ما خلال المدد الزمنية الماضية لها القدرة على تغذية الشعوب بنمط فكري معين ومعلومات انتقائية موجهة، وحجب الأصناف الأخرى من المعلومات، وتسخير مُقدرات الدول المادية المعنوية لبناء وتشييد الصورة النمطية التي تبغيها في مدركات الشعوب لاسيما فئة الشباب بوصفها القوة المحركة لديناميكيات القوة الكامنة، فان قدرتها على التحكم بتغذية شعوبها بالمعلومات والمقتربات الفكرية التي تتناسب وتوجهاتها قد أصابها التراجع والانكماش.

لقد أصبح أمام الشعوب أكثر من نمط فكري يحاول تقديم تصوراته ورؤاه لما ينبغي أن يكون عليه الواقع إذا ما تم تبني مقترحاته الفكرية، وينهل الأفراد مما يرونه مناسباً ويتناسق مع النسق العقيدي الذي يُمثلونه، والأقرب إلى فهمها وإدراكها، بغض النظر عما إذا كان تبني هذه المقتربات الفكرية، وتحويلها إلى مشاريع تطبيقية ذات فعل سياسي يؤثر في صياغة المخرجات العامة، يصب في خدمة أهدافه أم لا.

وإذا كانت الشعوب تمتلك المقومات الراسخة في صياغة مبادرة صناعة التحول وتحشيد إمكانيات القوى المدنية والمجتمعية لتحقيق المراحل الأولى من التحول المتمثلة في تقويض الأُسس السلبية، فقد تُسهم قوى محلية وإقليمية ودولية في توظيف هذه المبادرة لصالحها وتوجيهها وفق مُدركاتها الخاصة بها بفعل امتلاكها للأدوات اللازمة لإدارة مرحلة ما بعد التغيير بشكل أكثر حداثة، وقلة خبرة من قام بالمبادرة وعدم القدرة على ضبط متغيرات التغيير المتسارعة ومما يتطلبه من سرعة الاستجابة للتحديات المتنوعة.

التغيير السياسي في العالم العربي كان تغيّراً كبيراً، إذ غيّر من معادلات التفاعل والمعطيات الإقليمية والدولية وأسهم في إعادة تفعيل وإنتاج الاستقطاب الدولي في السياسة الإقليمية والدولية، وشكل حافزاً للدول الأخرى لتحقيق طموحاتها في تأدية دور لها تسعى من خلاله إلى إعادة تشييده وتدعيم مرتكزات قوتها الذاتية والموضوعية لديمومة نفوذها في المستقبل. كما بدأت دول أُخرى توظف عمليات التفاعل المرتبطة بالتغيير بهدف صياغة أُسس جديدة ومنظومات حديثة وهيكليات مبتكرة لنظام دولي تؤدي دوراً فاعلا فيه. لذلك فان سبر غور التغيير في العالم العربي وصيرورته ودوافعه وانعكاساته الداخلية والإقليمية وآفاقه المستقبلية يُشكل جوهر ومكنونة الدراسة قيد البحث.

تنبثق أهمية الدراسة من الوقوف بشكل دقيق على حقيقة التغيير في العالم العربي، وبشكل يُسهم في تقييم أكاديمي واعي وواقعي لجوهر ودلالات التغيير. ويعطي التوصل إلى توصيف أكاديمي دقيق للتفاعل المُجتمعي والسياسي للمُختص وغير المُختص بعلم فن الممكن وعلم الدولة، وتأسيس رؤية واضحة عن حقيقة التغيير وتداخل متغيراته وتفاعلها فيما بينها.

وانطلاقاً من أن لكل فعل في السياسة الدولية دوافعه، فان تحديد متغيرات البيئة الدافعة للتغيير واللاعبون الرئيسيون سواء كانوا رسميين أم غير رسميين يُشكل بُنية أساسية لفهم التغيير وإدراك عمليات الاختلاف والتباين في الاستراتيجيات الدولية وتكتيكاتها المتنوعة وطبيعة سلوكها في التعامل مع التغيير الذي تفاعلت واندمجت وتباينت عوامل ومتغيرات عدة لصيرورته ومآلاته. ووفق ما تقدم من أُسس ومرتكزات فكرية تنبثق عملية تشكُل الرؤية المستقبلية لدلالات التغيير السياسي في العالم العربي.

وعندما تتم دراسة حقل من الحقول في العلوم الإنسانية بشكل عام لا يمكن الاعتماد على منهج محدد دون اللجوء للمناهج الأخرى. لاسيما عندما تكون الدراسة متعلقة بالعلوم السياسية لاتساع نطاقها وتعدد العوامل والمتغيرات والمعطيات الداخلة في المسائل السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. والأكثر خصوصية عندما تتم دراسة التحولات والتغيّرات الكبيرة في منطقة جغرافية معينة، لأنها تنطوي على شمولية واتساع مما يجعل المناهج المستخدمة متعددة. ولكن وبصورة عامة فقد تم استخدام عدة مناهج وهي المنهج التاريخي، والمنهج التحليل النُظمي، والمنهج الاستشراف الاحتمالي المشروط، مع الاهتمام بتحقيق التوافق بين هذه المناهج قدر الإمكان.

لقد ترسخ في ذهن الباحث ومن خلال سبر غور أدبيات وكتابات التغيير سواء كـان في الأدبيات العربية أم في الأدبيات الأجنبية والتي تناولت بالبحـث والتحليـل لعمليـات التفاعل المستجدة أنها كانت أُحادية الاتجاه والاقتراب الفكـري. فـوافرٌ منهـا ركـز جُـلّ مُقترباته الفكرية على تلمس وتأطير وربط قيام التغيير بالعوامل الداخلية، بينما انكفـئ الآخر على بلورة وتعظيم العوامل الخارجية بوصفها المـتحكم في الأدوات المهمـة للقـرن الواحد والعشرين، وتحاول هذه الدراسات ربط التغيير بنظرية المؤامرة (Conspiracy Theory) بفعل ضعف البنى الداخلية للنظم السياسـية العربيـة والمؤسسـات المنبثقـة عنها وتعاظم قدرات وأدوات صناعة التغيـير للـدول الغربيـة. جـاءت الدراسـة لتعـالج جوهر الموضوع بدلالاته الشاملة لمتغيراته المتنوعة والمرتبطة مع بعضها.

تكمن الدلالة الفكرية لفرضية الدراسة في الآتي: التغيير في العـالم العـربي أسـهمت في صناعته وتشييده وبلورته متغيرات متعددة ومتفاعلة مع بعضها، عوامل داخلية تنفرد بها كل دولة بحسب خصوصيتها الداخلية، وارتباطاتها تأريخيـاً بالفاعـل الخـارجي، أم اقليميـاً وارتباط ذلك بالعامل الثقافي الديني وتسـخير كـل الإمكانـات الإقليميـة لجعلـه اسـتقطاباً ثقافياً دينياً لتفكيك العالم العربي، وأخـيرا ولـيس آخـراً، خارجيـاً وارتبـاط ذلـك بالمقتربـات الفكرية الغربية وجوهرها القائم على فكرة نهاية التاريخ والإنسان الأخير بوصفها الشـكل النهائي لتطور البشرية، وان ترسيخ الديمقراطية في العالم يعمل على تقويض مُهددات العالم وترسيخ السلام والأمن وفق رؤية مُبتكريّ نظرية السلام الديمقراطي.

ولكل جانب من هذه العوامل تأثيره ضـمن البيئـة التـي يعمـل بهـا، مـع اسـتقطاب درجـة مـن التـأثير مـن مسـتويات أُخـرى، وتـتحكم بـه الصـيرورة العملياتية والزمنية والمعطيات المستجدة في مراحل التغيير المختلفة. لـيس هـذا

فحسب، بل تحاول كـل بيئـة إسـتراتيجية أن تجتـذب توجهـات التغيـير بالاتجـاه الـذي يتناسـب مـع أُهـدافها ومصـالحها وغاياتهـا، ووفـق مـا ينبغـي أن يكـون عليـه التغيـير وصياغته بالشكل الذي يُحقق المبتغى النهائي.

الفصل الأول

الإطار النظري العام لدلالات التغيير

بنا حاجة إلى تأكيد الحقيقة المتمثلة في أن الفكر، وجذور التوجهات المرتبطة به هي المحرك لكل التفاعلات الإنسانية، إذ يُسهم سبر غور مرتكزاته وأُسسه ومفاهيمه في تمكين الإنسان من فهم الدلالات العامة للظاهرة السياسية.

وبما أن التغيير سمة الكون فان تأصيل ماهيته والمقتربات الفكرية التي تسعى إلى صياغة الواقع يُجهز الإنسان بأدوات منهجية قادرة على استكشاف معظم المتغيرات المحيطة بالظاهرة جوهر البحث وإدراك العوامل المُتحكمة بها، وأيهما يمتلك الثقل الأهم في توجيه معطيات الحدث في الاتجاه الذي يخدم مصالحة بنسبة كبيره أكثر من غيره من الأطراف الأخرى.

المبحث الأول: التوصيف الأكاديمي(للتحول في العالم العربي)

تُعد التحولات والتبدلات في مدركات المجتمعات والدول أحد الدلالات التي تؤدي فعلاً مهماً في صياغة واقعها ومستقبلها بفعل التفاعل الفكري المتزامن مع عمليات التبدل وصياغة التوجهات لاسيما من خلال رفض الواقع بدرجات ومستويات متنوعة والبحث عن مقتربات أخرى لما ينبغي أن يكون عليه الحال، إما بتحسين القدرات المادية والمعنوية لإلغاء ما هو قائم من أُسس ومرتكزات أو من خلال تشخيص مقتربات القوة والضعف ومحاولة تعزيز مرتكزات القوة وتقويض مساند الضعف، وكل ذلك يعتمد على الرؤى المتحكمة في توجهات عمليات التغيير.

وتوجب الضرورة ترسيخ الفكرة المتمثلة في أن عمليات التحول في العالم العربي كان لها انعكاسات مادية ومعنوية متعددة على واقع الدول العربية سواء تجسد الفعل ببعده الداخلي وجوهره المتمثل بتفكيك سُلطات سياسية حكمت البلاد لمدة طويلة من الزمن وتحكمت بمقدرات الشعوب ووجهتها بالشكل الذي

يتفق مع نسقها العقيدي ورؤيتها لبرنامج الدولة المستقبلي، أم ببعده الإقليمي ودلالات تأثير تفككها على معطيات التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وامتداد تـأثير الفعـل إلى البعد الدولي، وأثره في إعادة صياغة توجهات دول ما بعد التغيير لاسيما في ما يتعلق بتفاعلاتها الدولية مع الدول الكبرى والعظمى وعلاقاتها الإقليمية ونسبة تركيز سياسـتها الخارجية تجاه مناطق العالم المختلفة.

غالباً ما يُصاحب الفعـل المفـاجئ والمتسـارع إدراك مرتبـك وغـير دقيـق للظـاهرة الناشئة نتيجة الافتقار إلى المعلومات الدقيقة وعشوائية تدفقها إلى الرأي العام والنخبـة السياسية والصحافة والإعلام، والأكاديميين المختصين وغير المختصين بعلـم السياسـة، كـما يصاحبه اتخاذ مجموعة من المواقف والحُكم المسبق على الظـاهرة مـن الأفـراد وصـناع القرار. وبعد مدة من الزمن تتكشف الحقائق وتتغيّر المدركات نتيجـة المخرجـات التـي تُحدد مراحل عملية الإدراك، لا بل يوازي ذلـك ابتكـار المصـطلحات التـي تتناسـب مـع المقتربات الفكرية المتبناة من قبـل الأفـراد والمؤسسـات بـين مؤيـد ومعـارض لعمليـات الفعل طبقاً لمدى المنافع المُكتسبة منها.

ومع انبلاج عمليات التحول في عدد من الدول أصبح العالم أفراداً ومؤسسـات دوليـة ومنظمات إقليمية ودولية أمام وفـرّة المصـطلحات والمفـاهيم التـي أُطلقـت عـلى الفعـل المفاجئ والمتسارع سواء في الأدبيـات العربيـة مـن مثـل(الثـورات، والانتفاضـات، والربيـع العـربي، والحـراك الشـعبي، والانقـلاب)، أم في الأدبيـات الأجنبيـة مـن مثـل(Coup, Turmoil, Mobilization, Uprising Arab Spring,)، وهو الأمر الـذي جعـل شـعوب العالم أمام تناقض المصطلحات ومن ثم التقييم والحكم على التداعيات الناتجة عـن تبنـي هذا المصطلح دون سواه، وتوفير الدعم المادي والمعنوي من فواعل دوليـة مختلفـة كونـه

يعكس رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه الواقع بعد وصول هذا الفعل إلى نهايتـه نتيجـة ارتباطه بعملية تعظيم مصالحها، وربما الأقرب إلى مدركاتها.

تكثيفاً لما تقـدم، لم يتفـق المفكـرون وأسـاتذة العلـوم السياسـية والمتخصصـون في الدراسات الإستراتيجية على التوصيف الأكاديمي الدقيق لمـا حصـل مـن تحـول في العـالم العربي. إذ تباينت مقترباتهم الفكرية بـين متبنـي لمصـطلح الثـورة، وبـين قائـل بـالربيع العربي، وآخر أكثر ميلاً لفكرة المؤامرة، وغيرهم دعم تسميتها بالانتفاضات.

وعليه تُحتم الضرورة الأكاديمية والموضوعية سـبر غـور المفـاهيم الرئيسـة بوصـفها طرق منهجية وأطر عامـة يُمكـن مـن خلالهـا التعـرف عـلى مرتكزاتهـا ومقارنـة بعضـها بالبعض الآخر والوصول إلى تعميمات فكرية ومصطلح قادر على الاقتراب بشـكل دقيـق من جوهر الظاهرة موضوع الدراسة للوصول إلى مفهوم أشمل وأوسع ويحاكي مخرجات الفعل واقعياً. لذلك تناقش الدراسة المصـطلحات المهمـة بهـدف تحديـد وتوصـيف مـا حصل في العالم العربي بشكل واضح، والأقرب إلى التسمية الأكاديمية الصحيحة بعيداً عن المصطلحات المؤدلجة والمرتبطة بمصالح مستخدميها وغاياتهم وأهدافهم.

ومن أهم المفاهيم التي يجب تأصـيل جوهرهـا ومعناهـا هـي الثـورة، والانقـلاب العسكري، والتغيير. إذ يعطي توضيحها وسبر غور مكنونتها رؤية واضحة عـن الدقـة في ملائمة اختيار هذا المصطلح دون سـواه مـن المصـلحات الأخـرى التـي سـيقت في إطـار الدراسة قيد البحث. هنـا وجبـت الضرورة الأكاديميـة تقسـيم المفـاهيم وفـق المطالـب الآتية:

المطلب الأول: الثورة (Revolution)

الثورة لغة مصدرها ثـار، وجمعهـا ثـورات، ويعنـي انـدفاع عنيـف نحـو تغيـير الأوضاع السياسية والاجتماعية تغيّراً أساسياً[1]. أما اصـطلاحاً فـان الثـورة هـي عمليـة تغيير سريع وجذري للنظام السـياسي بمـا يـؤدي إلى تفكيـك النظـام القـديم والنخبـة التابعة له[2].

يستخدم معظم المفكرين المعاصرين اصطلاح الثورة للدلالة على تغيرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسـية، أي عنـدما يـتم تغيـير حكـم قـائم، والنظام الاجتماعي والقانوني المصـاحب لـه بصـورة فجائيـة، وأحيانـاً بوسـائل عنيفـة بحكم آخر. كما أنها تغيّرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية حتى وان تمـت هذه التغييرات ببطء ودون عنف، كما هـو الحـال عنـدما نقـول ثـورة علميـة، ثـورة ثقافية، ثورة فنية، فان هذه التغيّرات المعـاصرة تُسـتخدم لوصـف تغـيّرات شـاملة في مجالات متعددة من الحياة. وفي هذا السياق يُمكن تكثيف أكثر التفسـيرات النظريـة للثورة فيما يأتي[3]:

---

(1) ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alhandasa.net/forum/register

(2) المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، مجلـة السياسـة الدوليـة(ملحـق اتجاهـات نظرية)، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص10.

(3) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، االجزء الأول، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والـنشر، بيروت، دت، ص ص870-871.

اولاً: التفسير النقدي(المُتفائل): تكمن رؤية هذا الاتجاه في أن الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي أدوات التقدم الحتمي للبشرية نحو مجتمع تسوده الحرية والاستقلال الذاتي في الحُكم والتماسك الاجتماعي.

ثانياً: التفسير المحافظ(التشاؤمي): يرى بان الثورات هي انفجارات شبه بربرية خارجة عن السيطرة وانفعالات جماهيرية مُدمرة. ويرى علماء النفس أن الثورة تعبيراً عن "سيكولوجية الحشد" ويقارنوها مع الارتدادات إلى العقلية البدائية التي يُمكن ملاحظتها في حالات الانهيار العصبي.

ثالثاً: التفسير العلماني الاجتماعي السوسيولوجي الوضعي: يذهب إلى أن لإصلاح الثورة معنى وصفي، لا يحمل مضمون ذات قيمة. ووفقا لهذا التفسير فان كل تغيير فجائي جريء وعنيف في نظام الحكم والمجتمع يُشكل ثورة حقيقية طالما أمكن إثبات أن الحركة السياسية التي قامت بهذا التغيير كانت تتمتع بتأييد قطاع عريض من الشعب.

رابعاً: التفسير الحديث: عارض هذا الاتجاه الاتجاهات السابقة، ويرى بان الثورة هي دائماً شأن متناقض مشحون بالفجائية، ينفجر في اللاشعور الجمعي لشعب من الشعوب بكل ما يحتوي من عوامل تقدمية ورجعية. ويرى هذا التفسير أن كل ما في الثورة هو فوضى.

ويُحدد قاموس اكسفورد ماهية الثورة بأنها (محاولة يقوم بها عدد كبير من الناس بهدف تغيير حكومة البلد، لاسيما بواسطة العنف. وتؤدي إلى تغيير كبير في الواقع، والوسائل، والظروف، وطرق العيش، والأفكار، وأوضاع العمال،

وتؤثر في عدد كبير من الشعب. ويوصف قادة الثورة بأنهم قادة ثوريون، وقد توصف فكرة ما بأنها ثورية)[1].

وتعرف الموسوعة الاشتراكية الثورة بأنها "تغيير شامل وكامل يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها غير قادرة على مواجهة متطلبات المجتمع القائم والظروف الموضوعية التي تتطلبها الثورة وتوصف بالموقف الثوري. وتتحقق الثورة بظهور المعطيات الآتية[2]:

اولاً: وقوع أزمة عامة وشاملة، تمتد على نطاق الأمة، وتؤثر في كل طبقات المجتمع، ويصبح من المستحيل معها على الطبقات الحاكمة أن تعيش وتحكم بالأسلوب القديم، وفي الوقت نفسه رفض الطبقات المقهورة الحياة في إطار ذلك الأسلوب ونمط التفاعلات.

ثانياً: ازدياد فقر الطبقات المقهورة ومعاناتها إلى أقصى حد ممكن.

ثالثاً: زيادة وتصاعد كبير في الحراك الشعبي. ففي الظروف الطبيعية يكون الشعب هادئاً نسبياً، أما في أوقات الأزمات فان الظروف المحيطة به تدفع الأفراد إلى القيام بنشاط ثوري يترك أثره بشكل كبير على سلوكيات الشعب.

بينما تُحدد موسوعة المعرفة الثورة بأنها "مصطلح يُستخدم في سياقات ومعاني متعددة مثل الثورة الصناعية، والثورة الاقتصادية، والثورة الثقافية. وقد تكون بدلالة تحولات رئيسة في البنى الاجتماعية والسياسية. كما تُشير إلى التحولات التي تكون عن طريق العنف، فهي مصطلح سياسي يُشير إلى الخروج

---

(1)See: Oxford Advance Learner's Dictionary, Oxford University Press, Eleven Edition, New York, 2007, PP1302-1303.

(2) كامل الزهيري، الموسوعة الاشتراكية، مطبعة دار الكتب، بيروت، د ت، ص ص132-133.

عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أم إلى وضع أسوأ من الوضع القائم. وقد تكون الثورة شعبية بطبيعتها مثل الثورة الفرنسية عام1798، وثورات أوروبا الشرقية عام1989، وثورة أوكرانيا التي سميت بالثورة البرتقالية عام2004. بل ربما تتجسد الثورة في حركة مقاومة ضد مُستعمِر أحتل ارض شعب ما مثل الثورة الجزائرية (1954-1962)، وأخيراً وليس آخراً، ربما تُشير إلى التطور الايجابي في علم من العلوم مثل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية[1].

يُعرف عبد الرزاق الصافي الثورة بأنها "انقلاب جذري في حياة المجتمع يؤدي إلى قلب النظام الاجتماعي الذي فات أوانه، وتوطيد نظام جديد تقدمي، وينقل السلطة من طبقة رجعية إلى طبقة أُخرى تقدمية. وعلى الضد من العلم البرجوازي الذي ينظر إلى الثورات بوصفها صُدف وانحراف عن الطريق الاعتيادي، فإنها مرحلة حتمية في تطور المجتمع. إن المسألة الاساسية في كل ثورة هي مسألة سلطة الدولة، ويتم انتقال الطبقة التقدمية عبر نظام طبقي غالباً ما يأخذ شكل حرب أهلية. وبذلك فان الثورة هي شكل عالمي للنظام الطبقي. ولكن ليس كل تقويض بالقوة لطبقة ما من قبل طبقة أُخرى يُمكن أن تسمى ثورة. إذ إن مفهوم الثورة يعني مجيء طبقة تقدمية إلى السلطة، تفتح طريق التطور التقدمي للمجتمع"[2].

ويوضح إسماعيل عبد الكافي مصطلح الثورة بأنه "التحول الجذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والنظام العام، والعلاقات والخبرات المتبادلة

---

(1) جريدة الصباح العراقية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alsabah.com

(2) عبد الرزاق الصافي، القاموس السياسي، بلا، مصر، 1973، ص ص100-101.

بين الناس. وقد يقصد به التغيير الدائري الذي يكشف عن أنماط جديدة. وربما يعني مقاومة نظام الملكية ذاته، وليس مجرد التمرد والعصيان"[1].

وتتأثر الثورة سلباً وايجاباً بناءاً على مدركات مسبقة، وقناعات معادية، وأُخرى مؤيدة لفكرة الثورة، فالطرف المعارض للثورة يدرسها بهدف التنبؤ بها وتقويضها والحيلولة دون وقوعها، بدافع المصلحة الخاصة، بينما يتناولها المؤيد لها انطلاقاً من أنها تؤدي إلى خير الصالح العام. وعلى هذا الأساس تعددت وتنوعت عمليات التأصيل الفكري للثورة. إذ أكد مونتسكيو "إن الطغيان هو النظام الطبيعي في الثورات". ويصفها سوروكين "شذوذا وانحرافاً"، ويراها فيليب جوستاف "جهداً ضائعاً لان المجتمع يُمكنه أن يصل إلى ما وصل إليه بالثورة بدون التضحيات والخسائر التي تتطلبها الثورة". كما أن الثورة عند الماركسيون "إعادة للتوازن المفقود بين علاقات الإنتاج من ناحية، وبين أدوات الإنتاج من ناحية أُخرى". والثورة تصنع في يومين ما يتطلب مائة عام، وتخسر في عامين ما احتاج خمسة قرون[2].

بالإضافة إلى إنها كل فعل يؤدي إلى تغيير جذري سواء أكانت أوضاع طبيعية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. كقوله تعالى: ((كانوا اشد قوة منهم وأثاروا الأرض وعمروها)) أي ليس فقط قلبوها وإنما غيروها فجعلوا عاليها سافلها، وقلبوها وقلبوا عمقها. وقوله تعالى:((لا ذلول تثير الأرض))[3].

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، بلا، مصر، 2003، ص168.

(2) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alhandasa.net/forum/register

(3) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية رقم71.

وتعددت مفاهيم الثورة بحيث يصعب تحديد مفهوم معين لها فالانتفاضة كرد فعل ضد نظام سلطوي حتى وان كانت غير منظمة، ومع ذلك فان لكل ثورة معايير معينة تحكم هذا المفهوم وفقاً للأيديولوجية التي تتناول هذا المفهوم، وأيضاً وفق الأسباب التي تكمن وراء الثورات فهي تختلف من عصر إلى آخر، ومن مكان إلى آخر[1].

استناداً إلى ما تقدم، تدل كلمة الثورة على تغييرات فجائية وجذرية في الظروف الاجتماعية والسياسية. بمعنى عندما يتم تغيير نظام حكم قائم، والنظام الاجتماعي والقانون المصاحب له بشكل مفاجئ، وأحياناً بحكم آخر، وربما ينطوي على تغييرات ذات طابع جذري وغير سياسي حتى وان تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف مثل الثورة الثقافية وغيرها. ورغم كل التفسيرات للثورة وما تسببه من تداعيات سلبية وايجابية، فان الثورة تبقى ضمن إطار العنف التحرري الطبيعي الذي يستهدف تحرير الإنسان من القهر والاضطهاد الأجنبي والمحلي بعد فشل الوسائل الأخرى في تحقيق ذلك. والثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تُسرع من عملية التقدم والتطور والتغيير[2].

بمعنى يتشكل جوهر معنى الثورة نتيجة فعل شعبي يقوم به عدد كبير من الناس، وليس عدد محدود منهم، ويهدف إلى التغيير الجذري لركائز الدولة والمجتمع، أو مجال من المجالات. ولا يتصف غالبا بصفة التدرجية، وإنما بالجذرية،

---

(1) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص ص25–27.

(2) ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.loveu.talk.net.forum.htm

والسرعة، ومحاولة التغلب على عنصر الزمن وتحييده وتحقيـق أهـداف الثـورة بكـل الوسائل.

المطلب الثاني: الانقلاب العسكري(Military coup)

عمل مُفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة مـن الفئـات مـن داخـل الدولـة تنتمي في غالب الأحيان إلى الجيش ضد السلطة القائمة فتقلبها وتستولي على الحكـم، وفق خطة موضوعة مُسبقاً. ويتخـذ الانقـلاب عـدة أشـكال، إذ قـد يتـدخل الجـيش ليفرض الحكومة التي يريدها دون أن يشـترك مبـاشرة في الحكـم، وفي حـالات أخـرى وهي الأكثر تكراراً، يتدخل الجيش بالقوة، ويستلم الحكم مُتذرعاً بعدم قدرة المدنيين وسوء استغلال اللعبة الديمقراطية. وفي بعض الحالات يمكن أن يحدث الانقـلاب دون اللجوء إلى الجيش مباشرة، بل ربما يكون الانقـلاب مجـرد تغيـير في الطبقـة الحاكمـة دون أي مساس بجوهر النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويكون التنـافس في السلطة المحرك الوحيد له. إن ما تقدم لا يعني دائماً بأن الانقلاب لا يُحدث تغيـيرات في تركيب المجتمع والسلطة، مع أن النتائج السلبية لهذه التغييرات تكاد تكون أعمق وأبعد مدى من نتائجها الايجابية، وكثيراً ما تكون الانقلابات بمثابـة تقـويض للثـورات الحقيقية. وعلى هذا الأساس يجب التمييز بينه وبين الثورة [(1)].

يُعرف قـاموس أكسـفورد الانقـلاب بأنـه(كـل عمـل غـير قـانوني ومُفـاجئ، ويتسم غالباً بالعنف، ويسعى إلى تغيير الحكومة، والقيام بعمـل مـن الصـعوبة بمكان تحقيقه دون فعل الانقلاب)[(2)]. بمعنى يمثل استيلاء مفاجئ عـلى السـلطة

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ص ص371-372.

(2)See: Oxford Advance Learner's Dictionary, Op.cit, p350.

السياسية في الدولة، يقوم به عدد من الأشخاص، غالباً يكونون موظفين في الدولة، يوظفون القوات المسلحة والشرطة ووسائل الأعلام لتحقيق أهدافهم. وقد يرتبط الانقلاب بإجراء تغييرات جزئية أو كبيرة. لعل من أوضح أمثلة الانقلاب في التاريخ هو الانقلاب الذي قاده نابليون بونابرت عام1799، والانقلاب البلشفي في روسيا عام1917، وانقلاب الشيوعيين في تشكوسلوفاكيا السابقة عام1948[1].

ويقع مصطلح الانقلاب ضمن مجموعة المصطلحات المرتبطة بالتغيير، فالانقلاب الذي يستخدم في الانكليزية مصطلح(coup)، و(turning over)، و(Toppling)، للتعبير عنه، إنما هو عبارة عن تحول من حالة إلى حالة أُخرى تختلف عنها جذرياً، كما أن مفهوم الانقلاب ضيق ويستخدم للدلالة على مظاهر محددة مثل التحولات السياسية في بلدان العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي حدثت فيها عملية نقل السلطة وبشكل قسري من فئة إلى أُخرى. ويعني السرعة في التحول. والفرق الجوهري بين الانقلاب والثورة إنما يكمن في مصدر التغيير، أو صانع التغيير، فالانقلاب مُرتبط بفئة محددة وغالباً ما تكون ذات طابع عسكري، أما الثورة فهي على العموم مرتبطة بالطبقات الاجتماعية الواسعة، مثلما هو الحال مع الثورة الفرنسية[2].

---

(1) ينظر: عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.loveu.talk.net.forum.htm

(2) عماد مؤيد جاسم، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية (التنمية البشرية انموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص59.

كما انه استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة، وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين(بالأسلوب العسكري Military Method)، والسلطة هنا تُمثلها الحكومة، أما ما يقوض ركائز الدولة فيُسمى ثورة (Revolution) [(1)].

بمعنى يتسم الانقلاب بمحدودية من يقوم بالفعل، وغالباً ما يأخذ الطابع العسكري، ويهدف إلى تحقيق تغيير جزئي يتمثل بإقصاء رأس السلطة السياسية في الدولة والسيطرة على الحكم في الدولة إما بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وقد يتحول الانقلاب العسكري إلى حكم مدني بمرور الزمن، أو قد يُهيمن على حكم الدولة لمدة طويلة من الزمن، ولا يتم تغيير نظام الحكم إلا بانقلاب عسكري آخر، أو بثورة شعبية تفكك ركائز الانقلاب جذرياً.

المطلب الثالث: التغيير(Change)

التغيير لغةً هو التحول في الظاهرة أو الموضوع، وينطوي على الاختلاف، ويقال غيّر الشيء، أي جعله على غير ما كان عليه أو أصلح من شأنه أو بدّله، لهذا فإن جميع مدلولات كلمة التغيير في اللغة العربية تنطوي على معنى التحول في الظاهرة والتبدل، كما أنها تعني الأشياء واختلافاتها، ويشير هذا المعنى إلى دلالات الاختلاف في أي شيء يُمكن ملاحظته في مدة زمنية معينة[(2)].

أما التغير اصطلاحاً هو التبدل أو التحول، وهو ليس بالضرورة تطور، فقد يكون إيجابياً أو سلبياً، والتغيير ظاهرة عامة مستمرة تحدث من خلالها

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ص74-75.

(2) علي بشار أغوان، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث11أيلول/2001: الشرق الأوسط أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص ص51–52.

اختلافات وتعديلات في العلاقات الإنسانية أو القيم أو الأدوار ومراكز الدول والأفـراد، وليس كل تغيير ثورة، ولكن كل ثـورة هـي بالتأكيـد تغيـير[1]، ولـذلك يُعـرف التغيـير بمفهومه العام على أنه النسق المنظم من الجهود البشريـة نحـو الصـدام مـع القيـود على أرض الواقع، وإزالتها والتأثير عليها بإزالة ما هو غير صالح وإحلال ما هو صـالح، وهناك من يُعرفه من حيث كونه هدف، إذ يذكر محمد الحسـيني أن التغيـير يعنـي الانتقال من وضع قائم بالفعل إلى وضع مستهدف لتحقيق أهداف محـددة في إطـار رؤية واضحة مشتركة عامة[2].

التغيير له دلالات متعددة ومفاهيم تعكس رؤى مختلفة، ذلك أن لكـل علـم مـن العلوم وجهة نظره المختلفة عـن وجهـة نظـر العلـم الآخـر أو المفكـر الأخـر. لا يمكـن للتغييرات أن تحدث في أي مجال من المجالات ما لم تكن هناك إرادة تُسهم في تحشـيد القدرات الشاملة للدولة وتتمكن من تحويلها إلى قوة وطنية لها التأثير الفعال والمـؤثر، كما أن التغيير إذا لم يتم ضبطه ربما يتحـول بالاتجـاه السـلبي ومـن ثـم يفقـد المغـزى والمعنى من التغيير، بل قد يتحول إلى ارتداد معاكس، وقد يُسـهم التغيـير في قلـب كـل المعطيات الكامنة والظاهرة في المجتمعات والدول.

التغيير عملية شمولية تهدف إلى تامين المصـالح العليـا للآمـة. ومـن ثـم فهـو عمليـة بنـاء توجهـات ووقـائع تـرتبط بالبيئـة الاجتماعيـة والفكريـة والاقتصـادية والسياسـية لتأسـيس أنظمـة سياسـية ومنظومـات فكريـة واجتماعيـة لتحقيـق الأهداف والمصالح الحيوية للمشروع والأهداف التي تكمـن وراءه. كـما أن هنـاك

---

(1) بسمة خليل نامق، التغيـير في الشرق الأوسـط بـين الإرادة الشـعبية والتـأثير الخـارجي(مصر أنموذجاً)، مجلة مركز الدراسـات الفلسـطينية، العـدد16، مركـز الدراسـات الفلسـطينية، جامعـة بغداد، بغداد، 2012، ص90.

(2) علي بشار أغوان، مصدر سبق ذكره، ص53.

مـن يـرى التغيـير بأنـه عمليـة تحـديث(Modernization). مـن هنـا فانـه عمليـة شمولية، لا يحدث فجأة، بل يتم من خلال معطيات آنيـة ومتغـيرات ماثلـة وسـابقة، مـما يتطلـب فهـماً وتحلـيلاً موضـوعياً لخلفياتـه التاريخيـة ولشروطـه الابتدائيـة وللمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم من خلاله، ولرؤى ذلك التغيير[1].

وإذ يشير وليام لوجبرت إلى إمكانية تحديد معنى التغيير من خلال قراءة جدواه من عدمه، على وفق ما تكتشف منه الأحداث من تبدل في الظواهر ومستوياتها[2].

من الواضح أن التغيير يمكن أن يكون ذو درجات متفاوتة التي ربمـا تكـون ذات ثُقل متباين تماماً بالنسبة لمختلف الأفراد والجماعات والـدول، ويقصـد بهـذا التغيـير مجموعة من التفاعلات والتغـيّرات في التفـاعلات والعمليـات السياسـية والاقتصـادية وغيرها بين الفاعلين في نظام معين، ومع ذلك فإن التغيير لا ينطوي على تغيّر في عموم ترتيب القوة والهيبة في النظام، إلا أنه عـادة يسـتلزم تغيـيرات في الحقـوق والقواعـد التي يُجسدها نظام معين، وعلى أية حال يجب أن نلاحظ أن هذا النوع مـن التغيـير غالباً ما ينجم عن جهـود الـدول أو الأعضـاء العـاملين الآخـرين للتعجيـل بمزيـد مـن التغيّرات الجوهرية وربما التنبؤ بمثل هذه التغيرات[3].

---

(1) ينظر: عبد السلام ابراهيم بغـدادي، الـنظم السياسـية العربيـة وتحـديات التغيـير والإصـلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص ص18-29.

(2) منعم العمار، التفكير الاستراتيجي، وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، العددان22/21، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010، ص8.

(3) روبرت جبلين، الحرب والتغيير في السياسـة العالميـة، ترجمـة باسـم مفـتن الـنصر اللــه، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص50–54.

كما وصف التغيير بأن فن التحول من نقطة معلومة إلى نقطـة معلومـة أو غـير معلومة. فيؤخـذ بصـورتين، الأولى بدلالـة صـورة الشيء دون ذاتـه، أو أخـذه بوصـفه استبدالاً للشيء بغيره. فهو عملية تحول من واقع نعيش فيه إلى حالة منشودة نرغب فيها. ويـرتبط التغيـير ارتباطـاً وثيقـاً بالمسـتقبل، والـذي يـدرس التغيـير يبحـث عـن المستقبل، وهذا يتطلب التكيف مع التغيير. وهنا يُجذر المفكر تشارلز داروين فكرته عن التغيير بقوله: ليس البقاء للأقـوى أو البقـاء للأصـلح، بـل البقـاء للأكـثر اسـتجابة للتغيير. والتغيير يوحي باستمرار الفعل. والإرادة هي التي تبعث الأمل في التغيير[1].

وهكذا فإن التغيّر في نظام معين لا يحدث فجأة أو بلا مقدمات، بـل أن التحـول الـذي يبـدو عـلى السـطح فجائيـاً عـادة مـا يكـون محصـلة لسلسـة مـن الـتراكمات والتغيرات الجزئية التي حدثت عبر مدة زمنيـة طويلـة نسـبياً، وغالبـاً مـا يحـدث أن تغييراً عميقاً يـتم في عصر مـن العصـور بطريقـة بطيئـة في البدايـة ثـم متسـارعة في النهاية، ثم يأتي حدث مهم عادة حرب كـبرى ليكـون بمثابـة البلـورة لهـذه التغـيّرات، وتنتقل البشرية من حاله إلى أخرى، ومن تاريخ إلى آخر من التوازنات والعلاقات[2].

ومن هنا فأن التغيير عامـل مهـم ومسـتمر ولكنـه مخـرج(Outcome) لعمليـة قوى التغيير الدافعة بالأساس نحـوه، بيـد انـه يرجـع ليكـون بمثابـة المـدخل(Input)

(1) حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الإسـتراتيجية الامريكيـة الشـاملة أنموذجـاً، أطروحـة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص ص11-13.

(2) نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمـن القـومي العـربي، دار الكنـدي، الأردن، 2001، ص9.

لعملية تغيير جديدة، يكون له تداعيات أُخرى في دائرة عمليـة التفاعـل[1]. والتغيـير هو مخرج عملية تغيير مستمرة ناجمة عن تفاعل متغيرات عديدة تختلف في درجـة تأثير كل منهما، في ضوء ما هـو غـرضي أو جـوهري منهـا، فبيـنما يتوقـف الأول عنـد حدود معينة لأنه ناتج عن مُتغير سبقه وأدى إليه، يرتقي الثاني إلى مسـتوى الحـدث التاريخي ويقود هو نفسه إلى سلسلة من النتائج والتداعيات العرضية[2].

ويحدث التغيير بناءاً على قرار الإنسان، أي رغبة البشر الواعيـة في إحـداث نـوع من الاختلاف في الحالة مقارنة في السابق. وهذا يتضـمن التغيـير الـواعي الـبشري، أو يحدث التغيير بفعل تأثير مصادر أُخرى مثل التغييرات الطبيعية التـي يُحـدثها اللــه سبحانه وتعالى، وليس للبشر القدرة عـلى صـدها أو تعـديل مسـارها. لهـذا نجـد أن مصادر التغيير متشعبة، منها ما هو متعلق بـإرادة الـبشر ومنهـا مـا هـو خـارج عـن السيطرة. بمعنى إن الفكر الإنسـاني أو نظـام التفكـير عنـد الإنسـان بتطـوره المسـتمر يُحدث مزيداً من التغيـيرات في النظـام الاجتماعـي الـذي يحـيط بـه، ومـن ثـم فـان التغييرات التي يعتقد المرء في دورة ما أنها ليست من صُنعه، إنما هي من صُنع أُنـاس آخرين في دولة أخرى اتخذوا قراراً بشأنها[3].

---

(1) منعم خميس مخلف الهيتاوي، قوى التغيير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي: التغيير في الهيكليـة الدوليـة أنموذجـاً، أطروحـة دكتـوراه غـير منشـورة، جامعـة النهـرين، كليـة العلـوم السياسية، بغداد، 2010، ص ص27-28.

(2) محمـد عبـد اللــه راضي الصـايح، تطـور ظـاهرة الصراع الـدولي وآفاقهـا في القـرن الحـادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلـوم السياسـية، بغـداد، 2005، ص61.

(3) عماد مؤيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص79.

كما ارتبطت مفاهيم عديدة بالتغيير، كالتجديد، والإصلاح، والنهضة، والتطور، والتنمية والأحياء، والصحوة وإعادة البناء، والفوضى، ومفاهيم أخرى لا حصر لها، وسنتناول بعضاً منها في أدناه[1]:

1- التجديد: هو مصطلح غامض تشعبت معانيه وتنوعت مضامينه مع بداية العصر الحديث، فقد يكون مطلباً ذاتياً كقول رسولنا الأعظم (صلى الله عليه وسلم):((إن الله يبعث على رأس كل مائة عام من يُجدد لهذه الأمة أمر دينها)). وقد يكون واقعي بتفاعله مع الأحداث والحاجة للتغيير كاستنساخ من القديم، أو قد يكون دعوة للتجديد وصولاً إلى أُفق جديد، والتجديد هنا لا يقوم به شخص واحد، بل يتطلب حركة جامعة شاملة تشمل بأبعادها وآثارها جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسة والعلمية... الخ.

2- الإصلاح: هو المصطلح الأكثر رواجاً في أوروبا في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، وقد تم إعادة تجذيره في مطلع القرن الواحد والعشرين. وهو الأقرب للتعبير عن التغيير بصيغ التجديد، وهو اقل غلواً من التغيير، لان التغيير دائماً يكون ثوري والإصلاح يميل إلى المحافظة، فالإصلاح هو التغيير بحساب، والتغيير ربما يكون بدون حساب، وهو ما يحصل في العالم العربي، فالصراع الدائر في العالم العربي بين دعاة الهدم وإعادة البناء جذرياً لبناء ما يريدوه، وبين دعاة الإصلاح للمحافظة على البناء الأساسي.

3-النهضة: وتحمل مضامين مادية، وتتزامن مع السقوط، فلا تحدث إلا بعد انهيار أو سقوط أو تعثر.

(1) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص27.

4-الإحياء: وتعني في الإسلام إحياء علوم الدين في النفوس وردَ الناس إلى الدين الحق، وهو مصطلح أستُخدم كثيراً قديماً وحديثاً منذ كتاب أبي حامد الغزالي الشهير(إحياء علوم الدين) وهو مصطلح شاع في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

5-الصحوة: وتعني عودة الوعي والانتباه بعد غيبة، كما تعني اليقظة في مقابل الرقود أو النوم الذي أصاب شعوباً في مدة الاستعمار وآثارها التي أسهمت في تجذير الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي يسلخ الأمة من ذاتيتها.

6- إعادة البناء: كالذي حدث في الاتحاد السوفيتي أبان عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف في أوائل عام1986، و1987، و1989، وكذلك ما انعكس على دول أوروبا الشرقية ودول عديدة في العالم لمواجهة تحديات وتغيّرات كبيرة لهم قبل تفكك الاتحاد السوفيتي آواخر عام1991.

ومن هنا فإن مفهوم التغيير السياسي يُشير إلى مُجمل التحولات التي تستهدف البُنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يُعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة، ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل لعل في مقدمتها مطالبة الرأي العام للنظام السياسي بالتغيير، وتحول هذه المطالبة إلى مُخرجات مؤثرة، فضلاً عن تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب، بل قد يتضمن إنهاء سيطرة الحزب الواحد على السلطة[1].

تكثيفاً لما تقدم، ومن خلال الاقتراب المباشر من دلالات المصطلحات التي وسم بها التحول في العالم العربي، يمكن وضع بعض الأُطر العامة التي يمكن من

(1) ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحثية مقدمة إلى (مؤتمر فلادليفيا السابع عشر: ثقافة التغيير، جامعة فلادليفيا، كلية الآداب والفنون، الأردن، 2012.

خلالها معرفة جوهر هذا التحول، والوصول إلى تسمية دقيقه له. يتضمن مصطلح الثورة جزء كبير منه على بعد ايجابي يؤسس لمستقبل أفضل، بينما احتوى الفعل على تدمير كبير وتكلفة إنسانية في العالم العربي، وأدى التحول إلى نوع من الفوضى. وبما إن الانقلاب يتضمن قيام عدد محدود من الأفراد بالسيطرة على السلطة السياسية، فان ذلك يتناقض مع ما حدث من قيام عدد كبير من الأفراد بالفعل. وبغض النظر عن الايجابيات والسلبيات الجزئية، فان الحكم بإعطاء الايجابية الكاملة للفعل، أو السلبية الكاملة، غير دقيق ويحتاج إلى زمن تتكشف فيه الوقائع والنتائج. ومن ثم لا يمكن وصف الفعل بالثورات، بل تغيّرات تمثلت بتغيير رأس السلطة القائمة في الدولة، وبقاء مرتكزات السلطة القديمة على ما هي عليه، أو طرأ علية تغيّر بسيط. ومن ثم فان مصطلح التغيير هو الأدق والأقرب إلى التسمية الأكاديمية الصحيحة بعيداً عن الأحكام المسبقة.

المبحث الثاني: المقتربات الفكرية المحركة لقوى التغيير

لقد أنتج الجُهد الإنساني كم هائل من المقتربات الفكرية التي تتناول بالبحث والتحليل والتشخيص منهجيات الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، واستنتاج الأُسس الأفضل لفن الحُكم، والآليات الأنجع لكيفية إدارة الدولة ونوعية القيادة ودورها في صيرورة التحول من حالة إلى أُخرى.

وكل ما تقدم، هو حصيلة الأفكار وتطبيقاتها المختلفة ومآلات نتائجها السلبية والايجابية، والتجارب العملية للملوك والأمراء والرؤساء وصُناع القرار والمفكرين الاستراتيجيين والمثقفين وقادة الجيوش بمختلف صنوفهم، الذين حاولوا في الأغلب تشخيص الوقائع واستنباط الاستنتاجات وتركيزها فكرياً، والقيام بعملية الاقتراب المباشر من المدخلات والمخرجات التفصيلية والجزئية

لأي مُعطى من معطيات الواقع، ومحاولة معالجته إذا كان غير مرغوب به، وتدعيمه وتجذيره إذا كان مرغوباً به وفق السمات العامة للفكر في مدة زمنية معينة، والحكم عليها وفق تلك المدة وما ينتج عنها من طروحات تحاول تلمس دلالات حركتها في مجتمع ما أو دولة ما.

وبما إن لكل مدة زمنية مفكريها وقادتها وأفكارها الناتجة عن جُهدهم، والسائدة في المجتمع، والنابعة من مدركات المجتمع ومستوى وعيه، فقد ظهرت العديد من الرؤى الفكرية التي حاولت بوسائلها المتعددة تلمس الإطار الذاتي للفرد ودوافعه ونوازعه، فضلاً عن البيئة الخارجية التي يتحرك فيها، ومدى تأثيرها في سلوكيات الإنسان، وعلاقته مع نفسه ومع الآخرين من طبقته الاجتماعية وغيرها من الطبقات الأخرى.

تُعد السلطة وعملية البحث عنها واكتسابها والبقاء فيها أطول مدة ممكنة مهما كانت الأساليب والوسائل التي يتم تبنيها للحفاظ عليها، من أهم المتغيرات المؤثرة في شخصية الفرد، ومقياس مهم وفاعل لبلورة ولإظهار طبيعته الحقيقية، وإظهار دوافعه الغريزية سواء كانت خيرةً أم شريرة، ومدى قدرته على استيعاب المتغيرات المحيطة به في البيئتين الذاتية والخارجية، وتبني الأفكار والرؤى التي تأتي من الآخر سواء كانت تتناسب مع نسقه العقيدي أم لا، ومدى قدرته على التكيف معها، واستيعاب تبدلها وتغيّرها، والتعامل مع أطوارها المختلفة.

وتكثيفاً لما تقدم، فان اللبنات الاساسية لمعطيات ما ذُكر أعلاه تمثلت في مجموعة من المدارس الفكرية بصنوفها المتنوعة وأطوارها المختلفة لا سيما الواقعية والليبرالية، والتي أثبتت الوقائع أنها أسهمت بشكل كبير في تحريك قوى التغيير في العالم العربي، لا بل في العالم، وفي مختلف المدد الزمنية منذ ظهورها حتى انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين. وعندما لا يحصل تغيير في الآليات

والأساليب نتيجة الاحتفاظ بالعقائد الرئيسة والثوابت التي لا حياد عنها، وبالمقابل تغيّر المفاهيم لدى الشعوب ووصولها إلى الحقائق وبقاء الحاكم ضمن نطاق تفكيره التقليدي الذي يحاول أن يُكرس جُلّ تفكيره ووسائله لتقويض عمليات التغيير التي لم تتطلب في بدء الأمر تغييره بقدر ما تطالب بتغيير الواقع الذي يعيش به الشعب. هنا تبدأ قوى التغيير بالاشتغال.

وتُعد المقتربات الفكرية الواقعية من عمليات التفكير الأولى سواء بصنوفها التقليدية أم الجديدة، ورغم تطور أطوارها المختلفة، فقد اعتمدت على مجموعة من الركائز التي لم يحصل عليها من تبدل رغم تدعيما ببعض المقتربات الأخرى في المُدة الزمنية اللاحقة.

وبذلك تجذرت المفاهيم الواقعية من خلال النتائج الواقعية والسلوكيات التي يقوم بها الحكام، والتي تؤكد على الطبيعة الشريرة للإنسان لا سيما عند هوبز الذي يعد واحداً من المفكرين الذين نظروا لهذه الأفكار ووضع الأُسس البدائية لها. إذ يؤكد على(إن الإنسان بفطرته يميل إلى الصراع مع أقرانه إما لانتزاع فائدة أو دفاعاً عن ذاته وحماية لأمنه الشخصي. ويتجلى ذلك عند غياب السلطة المُنظِمة، ولا يعني ذلك حرباً واقتتالاً بين البشر، بل يكفي أن يكون صراعاً بين أفراد المجتمع)[1].

وقد كثف هوبز فكرته عن طبيعة الإنسان، ووصفه بأنه أناني ويسعى إلى تحقيق مصلحته حتى لو كانت على حساب حقوق ومصالح الآخرين. ومن ثم فان الحالة الفطرية الأولى وفق رؤيته تُعبر عن الفوضى والبؤس والشقاء، وتعكس مدى الاضطراب والعنف بين الأفراد لا سيما في ظل غياب الأمن

(1) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، د ت، ص12.

والحرية الناتجة عن سيطرة القوي على الضعيف، إذ أن القوة هـي السـائدة، وتُمثـل المعيار الذي يُقاس من خلاله ما يتمتع به الفرد من حقوق. وللخلاص من هذه البيئة غير السليمة التي يعيش بها الأفراد، كـان لا بـد مـن التفكـير في حيـاة بديلـة أفضـل، ويتمتع فيها الأفراد بالحرية والأمن والنظام[1].

ورغم وجود الأفكار الواقعية قبل مـدة طويلـة مـن الـزمن وتجـذرها في أذهـان الملـوك والأمـراء والحُكـام ومحـاولتهم تطبيقهـا في سـلوكياتهم وممارسـاتهم، إلا أن ميكافيلي وضـع ركائزهـا في مطارحاتـه عـن الحكـم وإدارة الدولـة في مجموعـة مـن المطارحات والكتـب التـي تـم ترجمتهـا إلى العديـد مـن اللغـات وبضـمنها العربيـة. ويكمن جوهر المقتربات الفكرية لنيقولا ميكافيلي صاحب كتاب الأمير في: الغاية تبرر الوسيلة، وقاد بآرائه الواقعية الكلاسيكية إلى أن جوهر الحكم هـو القـوة العسـكرية، وان السعي للحصول عليها إضافة إلى الحرب هما العلم الحقيقي الذي يحتـاج الأمـير أو الحاكم المهارة فيه. مع ذلك ظل مفهوم القوة العسكرية المباشرة كوسيلة حاسـمة لتحقيق أهداف الدولة وأمنها وحماية كيانها وتوسعها[2]. ويؤكد ميكافيلي منـذ زمـن بعيد على أهمية المعرفة، وارتباطها الوثيـق بالقـدرة، فـإذا مـا اسـتُخدمت في توجيـه الدولة فإنها تؤدي إلى القوة[3].

---

(1) يوسف محمد عبيدان، مبادئ العلوم السياسية، ط2، جامعة قطر، كليـة العلـوم السياسـية، قطر، 1996، ص60.

(2) يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص77.

(3) عبـد الـرحمن خليفـة، أيديولوجيـة الصراع السـياسي: دراسـة في نظريـة القـوة، دار المعرفـة الجامعية، مصر، 1999، ص57.

وقد تبلورت تطبيقات الواقعية قبل وخلال مدة الحرب الباردة، إذ يعتقد الواقعيين بان الدولة مثلها مثل البشر تمتلك ما يُسميه مورجنتاو الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب. ويُحدد في كتابه الموسوم السياسة بين الأمم(Politics Among Nations) ستة مبادئ للواقعية هي[1]:

المبدأ الأول: العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية من خلال الإقرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، ويجب أن يتم بناء السياسة العامة على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

المبدأ الثاني: فكرة المصلحة الوطنية(National Interest) تمثل موجه الإشارات الرئيس والفاعل(Main Signpost) للواقعية السياسية والقائد السياسي يُفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة الوطنية المُعرّفة في إطار القوة.

المبدأ الثالث: المصلحة تشبه القوة في كونها مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أُخرى.

المبدأ الرابع: رغم إدراك الواقعية للقيمة الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها تدرك في الوقت ذاته التوتر غير المرغوب به بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، وهذا يتطلب تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية، ومعيار الحكم على سياسة معينة هي في نتائجها السياسية(الغاية تبرر الوسيلة).

---

(1) حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008، ص10.

والتطلعات الأخلاقية لا يُمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

المبدأ الخامس: السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم بوصفه كيان قائم بذاته دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية. بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية.

وقد تلقفها بعض من الأفراد بمختلف صنوفهم وطبقاتهم الاجتماعية لا سيما قادة المجتمعات وبمختلف التخصصات أهمها السياسة والاقتصاد والثقافة بوصفها تُمثل الركائز المهمة في أي مجتمع ويُعتمد عليها بناء الدولة الحديثة وفق رؤية النظام الحاكم. إلا أنها مفاهيم لا تتناسب مع كل المجتمعات لاسيما تلك التي تُشكل الأخلاق في سلوكياتها جزءاً مهماً، وتتصرف وفق المنظور الأخلاقي في تفاعلها السياسي.

ومن ثم التأكيد على القوة والمصلحة بوصفهما ركيزتين أساسيتين للطروحات الواقعية المتقدمة، فقد حاول رواد أفكار الواقعية نقل تطبيق الأفكار من الأفراد إلى الدولة التي يقودها الأفراد بالضرورة، ويحكمون وفق أفكارهم وغرائزهم الشخصية ومحدداتها ومدى اتساع المعرفة التي تلقوها وقدرتهم على التعامل مع المُستجدات التي تواجه الحكم، فضلاً عن اتسامها بطابع السرية وتقوم على التآمر على الحكم، وابتكار الوسائل والأساليب لمواجه هذا التآمر وغير ذلك من الأفكار التي ساهمت في صيرورتها تبدلات الحكم وصعود وسقوط الحكام منذ تأسيس جوهر الحكم ومفاهيمه.

وعلى النقيض من ذلك، ظهرت مجموعة من الأفكار التي تُمثل الوجه الآخر للفكر الإنساني تتمثل بالأفكار والمقتربات المثالية التي تركز على مجموعة

من القيم أهمها حكم القانون والطبيعة الخيرة للإنسان، فضلاً عن انفتاح العقل، والعلنية في التعامل ومن أهمها أفكار ايمانويل كانت.

لقد رفض ايمانويل كانت في كتابه الموسوم(مشروع السلام الدائم) الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، ودعا إلى إلغاء الجيوش ونبذ العدوان وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بوصفها من الشروط الاساسية لقيام نظام دولي يسود فيه السلام. لقد ربط ايمانويل كانت فكرياً بين تعاظم القوة العسكرية وترسيخ الاستبداد لأن زيادة القوة العسكرية تؤدي إلى الحرب، وفي المقابل فان المجتمعات الديمقراطية يكون قرار الحرب فيها صعباً[1].

هنا ينبغي التأكيد على أن بعض المتخصصين يجعلون مرجعيتها التطبيقية تعود إلى ودرو ويلسن ونقاطه الأربعة عشر، الذي أسس ما يُسمى بالتعامل العلني بين الدول، واستناداً إلى القانون الدولي، الذي ينبغي أن يُحترم من قبل جميع الدول سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

ومع الإيغال في الزمن وتطور الأفكار الليبرالية التي جاءت كرد فعل على الواقع الذي مرت به الإنسانية لا سيما الحروب والمعارك المختلفة منذ القرن السادس عشر حتى القرن الواحد والعشرين تحديداً في أوروبا ظهرت مجموعة من المدارس وأطوار مختلفة لليبرالية حاولت إيجاد البديل عن الأفكار الواقعية ومواجهتها على مستوى الفكر والتطبيق. لم يكن ذلك مؤطراً ومحددا ضمن الخيال الفكري، وإنما شهدت تطبيقات مختلفة، وتم التعرف على مؤثراتها ونتائجها بعد التطبيق، ومن أهم معطياتها الحيثيات التي سبقت ورافقت الدخول

(1) ئاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011، ص56.

في الحـروب، وأثـر المتغـير الشـخصي والعقيـدي للحكـام ومحـددات السـلوك الـذي يمارسونه، وما نتج عنه من كوارث إنسانية.

من هنا تجذرت الرؤية الليبرالية التي ترتكز على ما يأتي:

أولاً: إن الطبيعة البشرية هي في الأساس مبنية على الفضيلة والخير، وأنهـا غـير أنانية، لذلك فان الناس بطبيعتهم الفطرية يميلون إلى التعاون وتبادل المساعدات.

ثانياً: إن مُبتغى الإنسان الأساسي بشأن مساعدة الآخرين يجعل التقـدم والرُقـي ممكناً في إطار بناء الحضارة الإنسانية.

ثالثاً: إن السلوك الـبشري السـيئ لم يكـن نتاجـاً للنـاس والأشرار، إنمـا هـو نتـاج للمؤسسات الشريرة ونُظمها التي تحرض النـاس عـلى الأنانيـة والإسـاءة إلى الآخـرين ومن ثم إثارة الصراعات والحروب.

رابعاً: إن الحرب ليست أمراً محتوماً، ومن الممكن اجتنابها والحد من ظواهرهـا من خلال استئصال النظم والترتيبات التي أدت إلى ظهورها وتفاقمها.

خامساً: تتطلب السيطرة على الحرب كمشكلة دولية تظـافر الجهـود الجماعيـة المتعددة الجوانب، فالمساعي الجماعية أفضل من المساعي الوطنية المحدودة التأثير.

سادساً: يجب أن يُعيد المجتمع الـدولي تنظـيم نفسـه للـتخلص مـن المؤسسـات التي تُرسخ الظروف الملائمة لظهور الحرب[1].

---

(1) زايد عبيد الـلـه مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد للطباعة والـنشر، ليبيا، 2002، ص ص30-32.

لم تكن هذه الأفكار بمختلف تفاعلاتها بعيدة عن طريقة إدارة الحُكام لبلـدانهم ومنهجية الشعوب في طريقة التعاطي مع حكامه، لا بـل منهجيـة الـدول في التعامـل مع الدول الأخرى، بناءاً على مدى تبني هذه الأفكار من عدمها سواء بشـكل سري أم علني. وتسخير الإمكانيات والقدرات لدعم وتطبيق أفكارها.

هنا يجب تجذير الفكرة التي مفادها: لم يكن العـالم العـربي حكامـاً ومحكـومين بعيداً عن هذه المعطيات الفكرية وشهد تطبيقاً كلياً أو جزئياً لها. ومن دون الإيغـال في التفاصيل التي لا تكون ذات نتيجة حتمية في الوصول إلى الفكـرة جـوهر البحـث، فان معظم الحكام لاسيما بعد حصول الدول العربيـة عـلى اسـتقلالها في خمسـينيات القـرن المـاضي، ونتيجـة النضـال ضـد المُسـتعمِر لمـدة طويلـة مـن الـزمن، واكتسـاب القيادات التاريخية الشرعية والمشروعية، وحكمت وفق المدرسة الواقعية القائمة على القوة والمصلحة، إلا أن بعضها عمل على تغيير الشرعية إلى مبدأ التوريث الذي جعـل الحُكم يتآكل من الداخل باستثناء الأجهزة الأمنية التي أصبحت أداة لضبط الشعوب بدلاً من حمايتها والعمل على حبس أفكارها وتفكيكها قبل نشرهـا. وهـو مـا قـاد إلى التراجع في هيكلتها المرجعية نتيجة الفعل ورد الفعل المتواتر لمدة طويلة من الزمن.

وبما أن جزء كبير من مقتربات الواقعية لم يعد يُلائم متغيرات القرن الواحد والعشرين، فضلاً عن تآكل انموذجها المتمثل في الحزب الواحد، والسلطوية، والتفرد في الحكم، والحفـاظ عليه أطول مدة ممكنة، بدأت أفكـار الليبراليـة والتحـرر تتوغـل في المجتمعـات العربيـة وغير العربية، وساعدها على ذلك تبني الدول الكبرى والعظمى لها، فضلاً عن التقـدم في مجـال التكنومعلوماتيـة، وقـدرة الليبراليـة ومؤسسـاتها الداعمـة لمكنونـة فكرهـا عـلى

توظيفها في تغيير مفاهيم الشعوب، لا بل أنها قدمت آلية الديمقراطية بوصفها الشكل النهائي لتطور البشرية ونهاية التاريخ حسب وصف المفكر فرنسيس فوكوياما في كتابه الموسوم نهاية التاريخ والإنسان الأخير الذي تُرجم إلى العديد من اللغات.

هنا تتجلى الحقيقة المتمثلة في حصول التضارب بين المقتربات الواقعية والمقتربات التعددية في العالم العربي مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، إذ يمكن إرجاعها إلى حصول نوع من التجاذب بين الفردية التي يدافع عنها الحكم السلطوي، والتعددية التي تحاول الشعوب تلّقفها، وتبني مجموعة من الآليات التي تجعل من السلطة، والحكم في الدول أقرب إلى جانب التكليف وليس التشريف.

ونتيجة الفعل ورد الفعل المتبادل وتداخل المعطيات الداخلية والخارجية بدأت عمليات التغيير التي تنوعت أساليبها وأدواتها وطريقة مواجهتها من قبل الحُكام في العالم العربي. وأفضت إلى مخرجات سلبية وايجابية سيتم الحُكم عليها بعد مدة طويلة من الزمن بفعل خضوعها للتقييم وفقاً لاعتبارات الربح والخسارة.

الفصل الثاني

مُتغيّرات البيئة الإستراتيجية الداخلية

الدافعة للتغيير

لقد اختلف المتخصصون والمفكرون في توصيف الدوافع الكامنة والظاهرة وراء التغيير السياسي في العالم العربي، وكذلك في طبيعة هذا التوصيف، فبعض المفكرين يعزون السبب إلى التداعيات الداخلية بوصفها المُحرك الأساسي وراء هذا التغيير، إلا أن هناك رؤية أُخرى تؤكد على البعد الإقليمي نتيجة المصالح المتباينة والمتداخلة والمترابطة فيما بينها، ذلك أن العالم العربي بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص تمثل بيئة موآتية للصراعات والنزاعات منذ عقود خلّت نتيجة تضارب المصالح الإقليمية ومحاولتها السيطرة على هذه المنطقة أو تأدية دور فاعل في محاولة تشكيلها بوصفها بيئة موآتية للفواعل الإقليمية الصاعدة، وعلى عكس ذلك، فهناك من يرى أن جوهر التغيير يكمن في العامل الخارجي الدولي الذي يحاول إعادة صياغة المنطقة بالشكل الذي يتناغم مع مصالحة واستراتيجياته المستقبلية.

لا يُمكن تشخيص الدوافع الحقيقية للتغيير دون استكشاف البيئة الإستراتيجية الشاملة لمتغيرات التغيير. كما أن السمة البارزة لهذه المتغيرات في القرن الواحد والعشرين تتمثل في ترابط معطياتها مادياً ومعنوياً مع بعضها البعض.

وعليه فان تركيز الجهد الفكري لتشخيص الدوافع وفق رؤية أُحادية الجانب لن يؤدي إلى تكامل التشخيص، وبالمقابل فان ربط المتغيرات في البيئة الإستراتيجية لاسيما في مستوياتها التقليدية الثلاث الداخلية والإقليمية والدولية يؤدي دوراً فاعلاً في إدراك عمليات التفاعل المرتبطة بالتغيير، ويكون وفق تكثيف وتشخيص أسباب التغيير النابعة من مستويات البيئة الإستراتيجية الشاملة.

يُحتم إدراك البيئة الإستراتيجية الداخلية للعالم العربي استنبات دلالة مهمة تتمثل في خضوع أغلب الدول العربية لحكم الإمبراطورية العثمانية التي جعلتها موطن لجمع الضرائب، ومورداً لميزانيتها، وبتفككها تم تطبيق ما تم الاتفاق عليه من اتفاقيات سرية بين القوى الدولية الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى لاسيما اتفاقية سايكس بيكو. ووفق هذه الاتفاقية تم تقسيم الشعب العربي إلى دويلات ترتبط كل منها بقوة استعمارية تتولى مهمة الإشراف عليها ارتكازاً على ما يسمى بنظام الانتداب.

ووفق هذا المنطلق الفكري أُجهِدت الدول المُحتَلة في ابتكار الوسائل والأساليب لربط هذه المناطق المنتدبة بها ثقافياً وسياساً واقتصادياً. ولعل من أوضح دلالات هذا الارتباط هو بناء نظام سياسي يُماثل نظامها السياسي القائم وفق الأُسس التي تقوم عليها مُعطيات أُطرها الدستورية، فعلى سبيل الإبانة حاولت الأنظمة الاستعمارية الملكية تأسيس نظام ملكي في مستعمراتها كما هو الواقع مع العراق والأردن، والمتماثل في ذلك، أسست الأنظمة الجمهورية نظاماً جمهوريا في المناطق التي تسيطر عليها مثل سوريا ولبنان وهكذا دواليك.

والنتيجة الحتمية لصعود وهبوط القوى الدولية الفاعلة خلال مدة القرن العشرين، والغلوّ في استغلال ثروات الشعب العربي وإفقاره ومصادرة حقوق تقرير مصيره بوصفه أمة حية تضرب بجذورها في عمق التاريخ انبثقت حركات التحرر والكفاح ضد قوى الهيمنة والامبريالية. ورغم حصول أغلب هذه الأوطان على استقلالها نتيجة اللامركزية في المقاومة ضد القوى المحتلة، إلا أنها (القوى المُستعمِرة) حاولت وتمكنت في أحيان من النفاذ إلى التوجهات الفكرية لقوى التحرر، واستطاعت خلق شخصيات مرتبطة بها تدير مصالحها بطرق غير

مباشرة من خلال ما يسمى الاستعمار الجديد المتمثل في ولاء القيادات لها ولمصالحها بفعل الدعم اللازم الذي تقدمه لها.

وبعـد ذلـك شـهد العـالم العـربي مجموعـة مـن الانقلابـات العسـكرية بفعـل الاختلافات الجوهرية بين القيادات المختلفة مـما أدى إلى حالـة مـن عـدم الاسـتقرار السياسي طيلة مدة القرن العشرين، ومن جملة النتائج التـي ترسـخت هـي مقاضـاة الأمن بالحرية، وغلبة طابع الحزب الواحد على غيرها مـن الأنمـاط الحزبيـة الأُخـرى، إهدار ثروات الشعوب وغياب التنمية المستدامة، وغيرها كثير.

لا شـك في أن البيئـة الإسـتراتيجية الداخليـة أدت دوراً كبـيراً في عمليـة التغيـير السياسي، وتركت أثرها في البنية الأساسية لهذه الدول. فغيـاب الرقابـة الشـاملة عـلى الحركة الداخلية لمؤسسات الدولة، جعل مؤسسات الدولة في العالم العربي غـير فاعلـة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي أدى إلى تفكيكهـا مـن الداخل، بل عدم قناعة الشعوب بأدائها، ولذلك يمكن تركيز المـؤثرات الداخليـة التـي ساهمت في عملية التغيير بما يأتي:

المبحث الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن العالم وبعد نهاية الحرب الباردة وفي ظل هذه الثـورة المعلوماتيـة بـدأ يتجـه شيئاً فشيئاً نحو العالمية، وبما يشمله ذلك من تغيير في مفاهيم القوة والصراع والأمـن وجدول اهتمامات العالم بل دور الدول والأمم المتحدة في هذا المجال[1].

---

(1) ماجد حميد ضيدان الجبوري، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي: دراسة في ما بعـد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعـة النهـرين، كليـة العلـوم السياسـية، بغـداد، 2007، ص77.

لقد تغيّر العالم مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين تغيّراً يكاد يُعيد تشكيل الخريطة الجغرافية والتاريخية والثقافية والروحية، إن لم يتم تشكيلها بالفعل، وهو الأمر الذي جعل الشعوب تُدرك بأنها لأول مرة في التاريخ تعيش عالماً جديداً بحيث لا يستطيع الإنسان التفكير فيه نتيجة المدخلات الكثيرة إلى تفكيره، واتخاذ القرارات المناسبة، ويغرق بفيض من الأفكار تدفعه مضطراً للانسياق وراء ما يحدث وكأنه فقد قدرته على التحكم في توازنه[1].

لذلك لا نستطيع أن نستوعب التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم إلا إذا استوعبنا ما اصطلح على تسميته بالثورة المعلوماتية(Information's Revolution) . فمصدر الثورة الإعلامية الراهنة يرجع إلى ربط وسائل الإعلام بالوسائل الالكترونية المتطورة كالحواسيب الالكترونية والأقمار الصناعية في سياق نظام اتصالي عالمي متكامل، فأصبح العالم مُعولماً بفضل التقدم التكنولوجي المذهل الذي أفرزته وسائل الإعلام والاتصال المتمثلة في التلفزيون والراديو والشاشات الالكترونية والصحف والفيس بوك والتوتير وغيرها من وسائل الاتصال الاجتماعي[2].

ولما كانت الثقافة عبارة عن مجموعة الأفكار والعقائد والمفاهيم والأعراف والأخلاق التي تُخصب أمة معينة وتعبر عن هويتها، وأنها لا تتشكل دفعة

---

(1) عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 1432ه، ص60.

(2) عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص468.

واحدة وإنما عبر الارتباطات المتنوعة زمانا ومكاناً، فان المعلوماتية والانترنت تُشكل هذه الظروف ومدركات الشعوب المختلفة في القرن الواحد والعشرين[1].

لقد أصبح الإعلام المجتمعي في العصر الحديث من أكثر الأدوات والوسائل قدرة على التأثير في ثقافة الأفراد وسلوكهم، إذ لم يعد الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي يتحرك في بيئة واحدة، وأصبح يعيش في خضم عالم تتدفق من خلاله العديد من التيارات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تتباين في أهدافها وقيمها واتجاهاتها وأصبحت في متناول الجميع من خلال ما تبثه وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. ومن هنا فان مواد الإعلام الاجتماعي لا تنبع من بيئة واحدة ولا تعبر عن رأي واحد، وتحل قيمًا وأنماط سلوك متباينة وقادرة على التأثير في تبني المتلقين لمواقف وأنماط سلوكهم سلباً أو ايجاباً، لذلك أصبح الإعلام بمجالاته المختلفة يوصف بأنه سلاح ذو حدين. وهذا يؤكد أن أدوات الإعلام الاجتماعي تؤدي دوراً خطيراً في تنشئة الأجيال وفي ثقافة المجتمعات، وأمنها وأمانها وسلامتها[2].

وهنا تتضح تحديات الإعلام المجتمعي للأمن الدولي نظرا لهيمنة الدول الكبرى على معظم وسائل الإعلام والاتصالات العالمية والتي تتحكم في حوالي(85%) من نشاطاته التي يقوم بها ما يزيد عن(60%) من اليد العاملة في الدول الكبرى. إذ تبين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(UNESCO) بان هنالك من بين(300) شركة إعلامية تحتل الصدارة

(1) مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص160.
(2) محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص55.

عالميا، (144) شركة أمريكية، و(80) شركة اوروبية غربية، و(49) شركة يابانية. كذلك توجد من بين(75) شركة لنقل المعلومات إلى الجمهور،(39) شركة أمريكية، و(25) شركة أوربية غربية، و(8) شركة يابانية. مما يدل على أن التكنولوجيا المعلوماتية لا تزال حكراً على بعض الدول دون الأُخرى، مما يؤدي إلى حدوث خلل في بناء التصورات العالمية لمعالجة تحديات الأمن الدولي، كما أن معظم أدوات الإعلام المجتمعي تتحكم فيها هذه الدول وتُستخدم ضد دول العالم الثالث[1].

ذلك أن الثورة المعلوماتية عملت على إلغاء حدود الدولة واختراق سيادتها، فتراجعت الدولة الوطنية في قدراتها على التحكم في سياستها الداخلية والخارجية مما دفعها للانسياق وراء سياسات الدول المسيطرة على وسائل وأدوات الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وغيرها[2]، وعلى رغم من وجود هذه الفجوة الرقمية التي تفصل الوطن العربي(في مجمله) عن غالبية مناطق العالم الأخرى في مجال ثورة المعلومات والاتصالات، إلا أن بعض أدوات هذه الثورة التكنومعلوماتية وبالذات تلك التي تُشكل ما يعرف بـ الإعلام الاجتماعي مثل: الرسائل النصية، والبريد الالكتروني، والفيسبوك، وتوتير، والمدونات، هذه الأدوات وغيرها جرى توظيفها في تحريك عمليات التغيير، لاسيما في الدول

---

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره، ص468.

(2) فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الأمريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص5.

التي تحتل مراكز دُنيا أو متوسطة ضمن مؤشرات ثـورة المعلومـات والاتصـالات عـلى مستوى الوطن العربي مثل تونس ومصر واليمن والمغرب وسوريا[1].

بمعنى إحدى مظـاهر الثـورة التكنومعلوماتيـة هـي مصـادرة سـيادة الـدول، بـل مصادرة قدرتها على التحكم بأوضاعها، بفعل اختراق المنظومة القيمية والاجتماعية من قبل الدول المتقدمة تكنولوجياً[2]، ولها انعكاساتها على السياسة العربيـة مـن أكـثر مـن جانب، فهي من ناحية، قلصت من قدرة النظم التسلطية الحاكمة على احتكار مصـادر المعلومات من خلال توفير مصادر بديلة للمعلومات، ومن المعروف أن استمرار احتكار المعلومات مثّل ويُمثـل ركيـزة أساسـية لترسـيخ التسـلط والتفـرد، ومـن ناحيـة أخـرى، قلصت من قدرة الأنظمة الحاكمة على إخفاء ما تقوم به أجهزتها من انتهاكات لحقوق الإنسان، ولذلك كثيراً ما يتعرض بعض هذه النظم لحملات وانتقادات دولية مـن جـراء نشر بعض هذه الانتهاكات عبر الفضاء الالكتروني ناهيك عن دورها في تعزيز قـوى ومـنظمات المجتمـع المـدني والحركـات الاجتماعيـة، إذ قلصـت مـن قـدرة الـنظم الحاكمة على التحكم بهذه القوى والمنظمات كما كانـت تفعـل في السـابق، فضـلاً

(1) حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضـات وتحـولات الواقـع السـياسي العـربي، كراسـات إستراتيجية، العدد225، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص7.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: ولتدرستون، أفول السيادة: كيـف تحـول ثـورة المعلومـات عالمنـا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج حدري، دار النسر للنشر والتوزيـع، عـمان، 1995، ص ص189-190.

عن كونها سهلت لها سبل الاستفادة من خبرات قوى ومنظمات مماثلة في مناطق أُخرى من العالم[1].

خلاصة لما تقوم، أدت الثورة التكنومعلوماتية دوراً كبيراً في اختراق المنظومة القيمية والفكرية لبلدان الوطن العربي، وأسهمت في تغيير نمط التفكير لفئات واسعة من الشعب العربي، وجرى استخدامها في عملية التغيير سواء كانت ذات عواقب سلبية أم إيجابية.

المبحث الثاني: غياب الآليات السلمية لتداول السلطة

معظم نظم الحكم في بلدان العالم العربي ذات طبيعة تسلطية وفردية، ومن ثم تنعدم فيها مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وكلها أسباب أدت إلى التغيير السياسي في العالم العربي[2].

ومن مظاهر أزمة الدولة الوطنية أيضاً غياب علاقة صحيحة بين السلطة السياسية ومجتمعها في العديد من الحالات، حيث غلب على هذه العلاقة طابع التوتر والتأزم المحكوم بالقمع من جانب السلطة، وبالرفض والاحتجاج من جانب بعض قوى المجتمع، ولا شك في أن غلبة الطابع الانفرادي على سياسات الدولة وممارستها، قد أسهم في تعميق أزمة علاقاتها بمجتمعها، وقد ترتب على كل ذلك أن شرعية الدولة ذاتها لم تستقر، ولم تترسخ في العديد من الحالات، إذ لم تُفلح في استقطاب الولاء الأسمى لمواطنيها، ما ترتب عليه أن قوى وجماعات عديدة داخل الدولة اتجهت بولاءتها إلى كيانات أُخرى فوق الدولة[3].

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص8.
(2) ريم محمد موسى، مصدر سبق ذكره.
(3) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص145-146.

بمعنى أن الأنظمة السياسية العربية والسلطة فيها تتسم بسمات جعلت منها نموذجاً لغياب الآليات السلمية التي تفسح المجال أمام قوى المجتمع للمشاركة في المؤسسة الحاكمة، وبذلك يمكن تركيز أسباب غياب التداول السلمي للسلطة بما يأتي[1].

1- غياب ثقافة التداول السلمي للسلطة: تتسم معظم أنظمة الحكم العربية بغياب أو تغييب ثقافة التداول السلمي للسلطة، والحاكم لا يقبل بغيره بديلاً وهو الأمر الذي ولدّ أزمة شرعية طالت أنظمة الحكم والدولة.

2- تغييب القوى الوسيطة بين الحاكم والمحكوم: فمعظم الأنظمة السياسية العربية لجأت إلى حزب الحكومة أو حزب الرئيس وعدته سبيلاً أو الحلقة الوسيطة الأهم في علاقة الحاكم بالمحكوم، ووصل الأمر إلى جمود الحزب وتغييب دوره الرئيس.

3- استناد معظم أنظمة الحكم العربية إلى الشرعية الثورية ولم تتخذ أية خطوة باتجاه الشرعية الدستورية فغابت المؤسسات وتم شخصنة السلطة.

4- غياب المعارضة السياسية أو تغييبها: فمعظم الأنظمة السياسية العربية لجأت إلى استخدام القوة في التعامل مع المعارضة ولم تبحث عن أية حلول جدية في التعامل مع المعارضة ولجأت إلى الإقصاء والإبعاد سبيلاً لتحييد المعارضة.

5- محدودية القيادة وانفرادية القرار الصادر عنها في غالبية الدول العربية، وسيطرة دائرة محدودة على مقاليد الحكم ومنافذ الثروة بها، مما أدى إلى تجميد بعض هذه النظم بآلياتها وأفكارها حتى وان تغيّرت رموزها، وتراجعت أهدافها

---

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، النظم السياسية العربية: انهيارات وثورات متعاقبة، المرصد الدولي، العدد17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص58.

الرئيسة في استمرار حكمها والحفاظ على بقائها ومقاومة التغيير إلا في حالات الضرورة القصوى، وهو ما أدى إلى تقلص دائرة الحريات السياسية والمدنية في العالم العربي وهيمنة الاعتبارات الأمنية[1].

خلاصة لما تقدم، فأن غياب التداول السلمي للسلطة عن طريق مؤسسات تحدد الأطر السلمية لهذا الانتقال، فضلاً عن غياب المعارضة والتعددية الفكرية والسياسية، كل ذلك أسهم في عملية الخروج على الجامد باتجاه التغيير.

المبحث الثالث: الشباب وقدرتهم التفاعلية مع متغيرات القرن الحالي

لقد أسهمت عوامل عدة في عملية التغيير السياسي في العالم العربي، وفي مقدمتها فئة الشباب (الفئة العمرية بين 15و29 سنة)، إذ يشكل أكثر من ثلث سكان العالم العربي بما يعرف بالطفرة الشبابية، وتعاني تلك الفئة أشكالاً متعددة من الإقصاء والتمييز جعلتها غير قانعة على الأوضاع الراهنة، وهو الأمر الذي جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، إذ ترتفع مستويات البطالة الى25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي14.4% وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، ويمثل الشباب المتعلم نحو95% من الشباب العاطل عن العمل في الوطن العربي، كما يعاني الشباب من تدني الأجور وسوء ظروف العمل، وقد أثر ذلك سلباً على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج بشكل كبير، ووفقاً للتقارير الدولية فأن أكثر من50% من الذكور في المرحلة

---

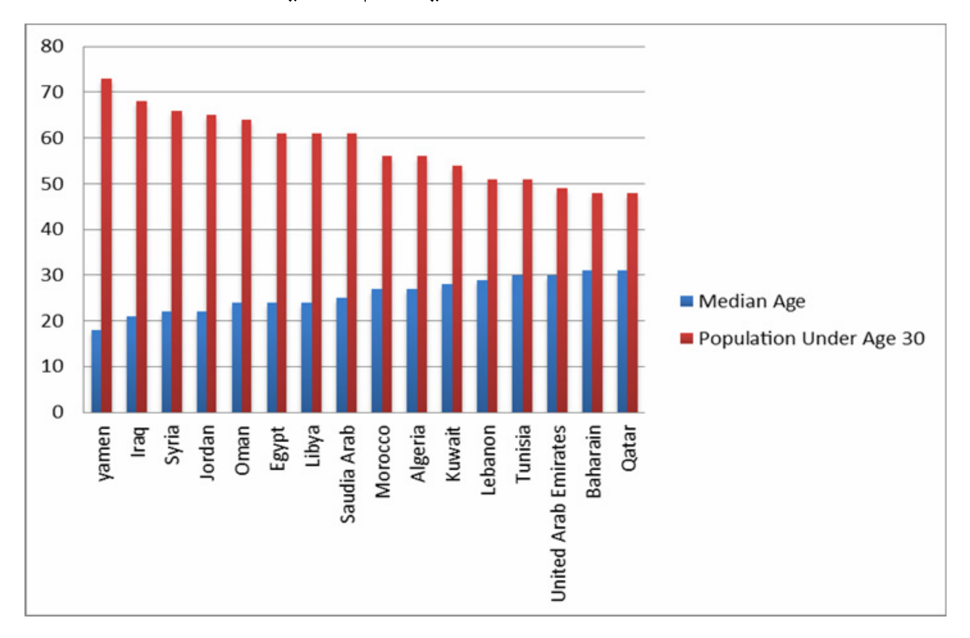
(1) سعيد رفعت، إرهاصات التغيير في المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد123، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ، 2005، ص7.

العمرية من25 الى29 لم يسبق لهم الزواج وهي النسبة الأعلى بـين الـدول الناميـة[1].

والجدول في أدناه يوضح نسبة الشباب في العالم العربي:

الشكل رقم(1)

نسبة الشباب في العالم العربي



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-US census Bureau, international data base ,2010.

ولـذلك عمـل الشـباب المـتعلم عـلى بلـورة وصـيرورة الكثـير مـن هـذه التغييرات والمشاركة فيها، والقاسم المشترك بين الشباب في عديـد مـن الـدول العربية يتمثل في القدرة على التعامل مع أدوات ثورة المعلومات والاتصالات

(1)خليـل محسـن، عوامـل التغيـير في الـوطن العـربي، عـبر شـبكة المعلومـات الدوليـة: http://www.drkhalilhussein.blogspot.com

والظروف السيئة بـدرجات متفاوتـة مـن الإحبـاط واليـأس نتيجـة لارتفـاع معـدلات البطالة في صفوفهم، حيث تُعد الأعلى في بلدانهم، وهو الأمر الـذي جعلهـم يفقـدون معنى الأمل في المستقبل في ظل النُظم القائمة، فضلاً عن تركيز الشباب عـلى المسـائل والأهـداف الواقعيـة بعيـداً عـن الـرؤى الأيديولوجيـة الجامـدة ومـا تـرتبط بهـا مـن توجهات وانقسامات سياسية[1].

وتكثيفاً لما تقـدم، يُعـد تفكـك البنيـة الداخليـة للهياكـل المؤسسـاتية في العـالم العربي، وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الشعوب في القرن الواحد والعشرين، فضلاً عن عدم قدرة الأجهزة والمؤسسات الأمنية على تطوير الأداء الوظيفي بالشـكل الـذي يجعل الأفراد يشعرون بالثقة من قدرتها على ديمومـة عملهـا وأدائهـا وفـق القـانون، والمعايير التي أصابها التبدل الناتج عن تغـيّر المـدركات الاجتماعيـة العالميـة ومقارنـة الشعوب بما موجود لديها مع ما هو متـوفر ومتـاح لغيرهـا، فضـلاً عـن الـتمازج بـين الثورة المعلوماتية والنسبة العالية لفئة الشباب في العالم العربي وقدرتهم على التكيف مع التقدم التكنومعلوماتي وتوظيفه في عمليات تحريك الأفراد مـن مختلـف الفئـات العمرية واستنبات القناعة بان التغيير ضرورة حتمية، كل هـذه المعطيـات قـادت إلى دفع عملية التغيير إلى حيز الوجود.

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص14.

الفصل الثالث

مُتغيرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية

الدافعة للتغيير

الثابت الراسخ في معطيات التفاعل الإقليمي في البيئة الإستراتيجية الإقليمية للدول العربية أنها تؤثر وتتأثر في الفواعل الإقليمية المُحيطة بها. لقد كانت ولما تزّل البيئة الإستراتيجية العربية تُمثل واقعة حتمية للفعل الاستراتيجي الإقليمي. وكل فاعل إقليمي يعمل ويُكرّس جُلّ إمكانياته على صياغة البيئة الإستراتيجية العربية وفق مصالحه ورؤيته الثقافية والحضارية وتوثيق الروابط الاقتصادية بشكل يضمن المقدرة في تطويع سلوك الخصم في الزمان المحدد.

وكمحصلة لوهن وضعف الإرادة العربية الموحدة في تبني منهج موحد وجامع لتطلعات الشعوب العربية وغياب الرؤية الإستراتيجية لبناء مستقبل عربي موحد، لا بل قصور النظرة إلى تقييم الواقع وتفاعلاته، وسمو دلالة الانكفاء الوطني على ترابط الهوية والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة، وسعي معظم النظم السياسية العربية على تكثيف ارتباطاتها مع الدول غير العربية ليس على أساس التكافؤ في الترابط، بل وفق منطق التبعية نتيجة ما يوفره هذا الترابط من بقاء وديمومة هذا النظام أو ذلك أطول مدة ممكنة، كل هذه المعطيات جعلت من البيئة الإستراتيجية العربية بيئة مؤاتيه للاختراق من الفواعل الإقليمية والجوار القريب.

وبما أن معظم الدول الإقليمية المجاورة للعالم العربي لها تطلعات وطموحات راسخة في الذاكرة التاريخية، وغير قادرة على التخلي عنها رغم تبدل وتغيّر المدركات المجتمعية، فإنها تحاول أن تُقلص نقاط الضعف لديها وتدعم نقاط القوة وبناء مقومات دور حقيقي فاعل يتناسب مع المصالح والأهداف النابعة والمستندة إلى ذاكرتها التاريخية والإرث التاريخي القيادي لها.

وتبقى هذه المقومات والقدرات غير ذات قيمة ما لم تكن هنالك بيئة مؤاتية متقبلة لهذا الدور لتطبيقه وجنيّ ثماره، وغالباً ما يكون تشكُل البيئة

المواتية متأتي من تغيّر مفاجئ فيها وغير متوقع يؤدي إلى استقطاب قوى أخرى لتأدية دورها بفعل تغيّر موازين القوى في هذه المنطقة دون سواها.

يؤكد الإدراك الدقيق لمُعطيات الواقع ودلالات المقتربات التاريخية سعي القوى الإقليمية والجوار الجغرافي إلى صياغة توجهات الدول العربية بالشكل الذي يؤمن ربطها بمصالحها مادياً ومعنوياً.

لعل من أهم القوى الفاعلة في البيئة الإستراتيجية الإقليمية هي تركيا وإيران والاتحاد الأوربي. ولا جدال في أن لكل قوة من هذه القوى فكرها الاستراتيجي ومصالحها وأهدافها وأدواتها في تأدية وتفعيل دورها. وهو ما سيتم دراسته وفق الآتي:

المبحث الأول: الفكر الاستراتيجي التركي تجاه العالم العربي

يُعد تصاعد نفوذ الدولة في إقليم معين أو منطقة جغرافية معينة دلالة مهمة على صيرورة التغيير الكمي والكيفي في توجهات الدولة. ويأتي ذلك من خلال إدراكها الحقيقي لمكانتهما في هذا الإقليم أو النظام الإقليمي، ولمكانة وقدرة القوى الأخرى، وحجمها ونطاق تأثيرها الحالي والمستقبلي، فضلاً عن تأثيرها في الدول الأخرى الداعمة والعائقة لفعلها فيه.

وبالمقابل فان الإدراك الخاطئ لهذه المكانة يقود إلى نتائج عكسية في المستقبل نتيجة الإفراط في تطلعاتها وطموحاتها. من هنا فان الفعل الاستراتيجي التركي في العالم العربي هو نتيجة صيرورة مجموعة من الوقائع التاريخية والقرب الجغرافي لمدة طويلة من الزمن.

المقاربة الفكرية الأولى: صيرورة الفكر الاستراتيجي التركي

لقد أسهم القرب الجغرافي بين العرب وتركيا في صيرورة التفاعل والترابط بين الطرفين، وأكسبه صفات وخصائص معينة جعلت المختص بعلم السياسة والإستراتيجية يُدرك أبعاده المتداخلة، وكان التفاعل خلال قرون من الزمن بمثابة الاختبار الحقيقي لأبعاد هذا التفاعل وانكشاف المُدركات تجاه بعضهم البعض.

تؤكد الوقائع والحقائق هيمنة الدولة العثمانية على العالم العربي لمدة أربعة قرون من الزمن، وكانت مغلقة على غيرها من الدول حتى الحرب العالمية الأولى(1914-1918). وبتفككها وسيطرة الدول الأوربية على أغلب مناطق العالم العربي، أصبح قلب الدولة العثمانية وهي تركيا تحت سيطرة الدول الأوربية، وانكفأت تركيا مصطفى كمال اتاتورك على ذاتها عام1923، وغيّرت هويتها السياسية نحو التقارب مع الجانب الأوربي بفعل تبني المنهج الغربي في إدارة الدولة بعد الحرب، وبدأت مظاهر الحياة التركية في التحول نحو التغريب بدلاً من الأسلمة خلال هذه المدة. وحتى الحرب العالمية الثانية، تمسكت تركيا بحالة الانكفاء على الذات نتيجة الضعف الداخلي وعدم وجود البيئة الخارجية المؤاتية للفعل الخارجي التركي لاسيما البيئة الإستراتيجية الإقليمية، بفعل تضارب المصالح بين القوى الأوربية المُحتلة للعالم العربي.

ومن أهم مرتكزات التحول في الفكر الاستراتيجي التركي تجاه العالم العربي هو الاعتراف التركي بإسرائيل عام1949، واعترفت بها قانوناً عام1950، وتأسست العلاقات الدبلوماسية، وحاولت ربط العرب بالأحلاف الغربية لاسيما حلف بغداد. إذ أُعتبرت أول دولة ذات هوية إسلامية تقوم بهذا الفعل نتيجة تعاظم الترابط الأمريكي البريطاني مع تركيا، لا سيما وان تركيا أصبحت عضو في حلف شمال الأطلسي، وتفعيل دور اللوبي اليهودي في دعم

موقف تركيا، الذي نبع من أن معارضة قيام(اسرائيل) يعني مواجهة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة المؤيدة لقيامها، وعلى النقيض من ذلك، قدمت الدعم للقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً بهدف الحفاظ على علاقة جيدة مع العرب. وهذا يُعد بمثابة تناقض في الفعل السياسي[1].

وخلال مدة الحرب الباردة أصبحت تركيا إحدى ركائز الإستراتيجية الامريكية، إذ تم توظيفها من أجل احتواء الاتحاد السوفيتي فيما سُميّ(إستراتيجية الاحتواء: أي تطويق الاتحاد السوفيتي بسلسة من المشاريع الاقتصادية والتحالفات العسكرية)، وبالمقابل حصلت أغلب الدول العربية على الاستقلال السياسي، وكان هناك دور كبير للتيار القومي العربي الذي حجم من الفعل الإقليمي التركي في العالم العربي، وهو الأمر الذي حدد موقف العرب من تركيا والتفاعل معها بناء على مدى مساندتها للعرب وقضاياهم لاسيما القضية الفلسطينية.

يمكن تركيز ثوابت الإستراتيجية التركية في البيئة الإقليمية العربية في مجموعة من المعطيات، أهمها انكفاء الفعل التركي عن الحضور في التفاعل الداخلي العربي والصراع على السلطة خلال مدة الانقلابات العسكرية في النصف الثاني من القرن العشرين، والعمل على موازنة مصالحها بين العرب والغرب وعدم تبني منهج أحد الأطراف ضد الآخر لا سيما في مجال الأمن القومي، فضلاً عن إتباع إستراتيجية تقود إلى تقليل الحد الأدنى من مآلات تكتل دول عربية ضدها حول أي قضية معينة، لإدراكها أن ذلك سيشكل تحدياً كبيراً

---

(1) ينظر: عبد الجبار عبد مصطفى، السياسات الإقليمية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، العدد25، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002، ص ص37-39.

ويكون ذو انعكاسات مؤثرة على روابطها مع العالم العربي، ومستقبل علاقاتها مع العرب[1].

خلاصة لما تقدم، فأن تفكك الاتحاد السوفيتي وتزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي أدخل معطيات جديدة في البيئة الإقليمية، وبدأت تركيا تعمل على إعادة تعريفها لدورها في هذه المنطقة كونها الدولة الأقرب والأكثر قدرة على ممارسة الأداء الوظيفي الاستراتيجي.

المقاربة الفكرية الثانية: التغيير في الفكر الاستراتيجي التركي

يتأثر حافز الدولة لمحاولة تغيير النظام الإقليمي بآليات المجتمع في توزيع التكاليف والمنافع الداخلية الناجمة عن مثل هذا الجهد. سواء أكانت الدولة تسعى أم لا تسعى لتغيير نظام إقليمي معين، فهذا يعتمد في النهاية على طبيعة الدولة والمجتمع الذي يُمثله، كما أن البنية المادية(لاسيما الظروف الاقتصادية والنفسية) والميزان الدولي للقوة يُشكل حافزاً أو عائقاً لدولة ما في محاولتها تغيير النظام الإقليمي[2].

الإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، بل أن قانونها الثابت أنها تتغير بتغيّر المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية. من هنا فان الفكر الاستراتيجي التركي المعاصر طرأ عليه تغيّر نوعي على المستوى الإقليمي فكراً وتطبيقاً، فضلاً عن تغيير مكنونة هذا التوجه، ذلك أن تغيير البيئة الإقليمية الإستراتيجية في العقد الأول من القرن العشرين دفع تركيا المعاصرة إلى تغيير نمط الفكر

---

(1) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص ص287-289.

(2) روبرت جبلين، مصدر سبق ذكره، ص ص68– 69.

الاستراتيجي، والتخلص من حاله الانكفاء المحسوب على الذات، وعملت على إنتاج فكر إستراتيجي يتناسب مع معطيات القرن الحادي والعشرين، ومعطيات البيئة الإقليمية لها، إذ شهد النظام الإقليمي تغيّرات جذرية رافقها حدوث تحولات سياسية امتدت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الفكر الاستراتيجي التركي، بل مثلت حوافز لهذا التغيير الكامن لتجعله يخرج إلى البيئة الإستراتيجية الإقليمية.

كذلك يُمكن تحديد التغيير في الفكر الاستراتيجي التركي في القرن الحادي والعشرين تجاه العالم العربي بما يأتي: العمل على أن تكون تركيا دولة استقطاب إقليمي وزيادة الدور التركي في الشرق الأوسط، فضلاً عن العمل على استعادة الإرث التاريخي بشكل يتناسب مع معطيات القرن الحادي والعشرين، واستثمار البيئة الإقليمية الجديدة لتفعيل الترابط التركي، لا بل تحويلها إلى دولة استقطاب حضاري. بمعنى أنه طرأ تغيّر نوعي في الفكر الاستراتيجي التركي يتمثل بضرورة زيادة الاهتمام بالشرق الأوسط نتيجة زيادة وتيرة التأييد الاجتماعي والرأي العام التركي لمزيد من الانغماس في المنطقة وزيادة التفاعلات والروابط مع المنطقة العربية، فضلاً عن زيادة تركيز النخب السياسية وأحزابها ومؤسسة السياسة الخارجية بمنطقة الشرق الأوسط [1].

تكثيفاً لما تقدم، التغيّر الذي طرأ على نمط التفكير الإستراتيجي التركي في القرن الحادي والعشرين أوجدته مجموعة من المعطيات الداخلية منها وصول حزب العدالة والتنمية وما حققه من انجازات على المستوى الداخلي، والخارجية

(1) ينظر: عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص173.

منها المتمثلة في تغيير البيئة الإستراتيجية للشرق الأوسط، فضلاً عن ما ترتب عليها من تغيير سياسي في العالم العربي، بل الفراغ الإستراتيجي في المنطقة العربية وإعادة رسم أدوار واستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية فيها، كل ذلك أسهم في اكتساب الفكر الإستراتيجي التركي مجموعة من السمات، بل أسهم من ثم في تحديد ملامح الدور التركي في البيئة الإستراتيجية الإقليمية في القرن الحادي والعشرين.

المقاربة الفكرية الثالثة: الأُطر العامة للفكر الاستراتيجي التركي

تُمكن عملية ممارسة الأداء الاستراتيجي الوظيفي لدولة ما، وتواتر هذه الممارسة، وما يرتبط بها من مواقف وسلوكيات المختص بعلم الإستراتيجية والعلاقات الدولية من تحديد مكنونة وجوهر هذا الأداء خلال مدة زمنية معينة. ليس هذا فحسب، وإنما تحديد المقتربات الفكرية التي تُحرك هذا الأداء في البيئة الإستراتيجية الإقليمية دون سواها خلال هذه المدة الزمنية بفعل التوجهات العامة للفكر الاستراتيجي، والأهداف المرتبطة بهذا الفكر ومحاولة تشييد البيئة المستقبلية التي تُحقق المبتغى النهائي لحركة الدولة. من خلال ما تقدم، وما يمكن تلمسه واستكشافه من سمات عامة للأداء وخلال مدة زمنية، يمكن تحديد الأُطر العامة للفكر الاستراتيجي التركي بما يأتي:

الركيزة الأولى: الإقليمية

يتحدد الأداء الاستراتيجي الوظيفي بالموقع الجغرافي الذي تشغله الدولة، وما يترتب عليه من مضامين تحدد حركتها في البيئة الإقليمية الإستراتيجية التي تنتمي إليها، فالموقع الجغرافي الايجابي يعطي الدولة قوة وفاعلية في ممارسة أدائها

ودورها الوظيفي[1]. وهذا يتوقف على مدى توافر الإرادة السياسية المدعومة بالمقتربات الفكرية الداعمة لممارسة هذا الأداء.

ومن هنا تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم(Heart Land) الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محوريّة أو حاسمة في المجال الجيوسياسي Pivotal (State)، وهي دولة قارّية وبحرية في نفس الوقت وتحدّها ثماني دول مما يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمّعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي. كما تحدّها المياه من ثلاث جهات تسيطر على ممرّين مائيين مهمين مما يعطيها قدرة كبيرة توظفها لتحقيق أهدافها[2].

لقد ثَبَتَ هذا الموقع دلالة مهمة ذات بعُدين مختلفين في دلالتهما هما البُعد العربي والبعد الأوربي للفعل الاستراتيجي الإقليمي التركي. إذ عملت تركيا على توظيف جيوبوليتيكية الموقع في حركتها التفاعلية مع الإقليم بدلالته المزدوجة، ومن أهم مُعطيات نتاج الموقع الجغرافي هو أنها تُمثل تراكم لهويات ثقافية متعددة، أوربية من الغرب، وروسيا من الشمال، وآسيوية من الشرق، وعربية إسلامية من الجنوب. من هنا تُمثل تركيا بلداً ذو هويات إقليمية متعددة، وهو ما يُجسد حقيقة عدم إمكانية تفسير تركيا جغرافياً أو إقليمياً وربطها بمنطقة

(1) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص227.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر: عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000، ص116.

واحدة دون سواها من المناطق الأخرى، ومدى قابليـة تفعيـل أدائهـا الاسـتراتيجي في البيئة الإستراتيجية ذات الأقاليم المتعددة، والترابط بين الثقافة والجغرافية، كـل ذلـك قاد تركيا ونتيجة هذه المعطيات المترابطة هيكليـاً ووظيفيـاً إلى إعـادة تفعيـل فعلهـا الاستراتيجي في البيئة الإقليمية الإستراتيجية والـتخلي عـن عمليـة رد الفعـل، والقيـام بالفعل نتيجة البيئة المؤاتية لها[1].

الركيزة الثانية: الهوية الحضارية الدينية

يتمثل البعد الحضاري للفكر الاستراتيجي التركي المعاصر في ثلاثة مرتكزات: أولها: تركيا تحاول أن تتصالح مع ذاتها الحضارية والإسلامية، والعودة إلى ماضيها العـثماني، وثانيها: إعادة أمجـاد العظمـة والكبريـاء العـثماني والثقـة بـالنفس عنـد الـتصرف في السياسـة الخارجيـة والـتخلص مـن الضـعف أو بـالنقص تجـاه الآخـرين، والثالـث: الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازية مع الشرق الإسلامي[2].

إذ تؤكد تركيا وبناءاً على كتابات قادتها في القرن الحادي والعشرين بأن لتركيـا عمقاً حضارياً في البيئة الإستراتيجية الإقليمية الجنوبية، وينبغي إعادة الـترابط مـع هذا العمق الحضاري. من هنا فقـد تجـذرت خـبرة الحكـم العـثماني تراثـاً ثابتـاً في عمـوم المنطقـة وانعكسـت مضـامينه عـلى أداء السياسـة الخارجيـة لجمهوريـة

---

(1) ينظر: عبير العندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسـية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص116-117.

(2) مروان عوني علي، الإستراتيجية التركية الجديـدة في المنطقـة العربيـة، مجلـة جامعـة تكريـت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، جامعة تكريت، تكريت، ص216.

تركيا الحديثة[1]. كما تسعى تركيا إلى أن تصبح دولة نموذجية في معطياتها الحضـارية، وترى أن ما لديها من إمكانات جيوسياسية واقتصادية وحضارية يمنحهـا القـوة التـي تستطيع من خلالها التدفق نحو ذلك المحيط[2].

وفي هذا السياق يؤكد أحمد داؤد اوغلو(تُعد تركيا من بـين الـدول التـي لا يمكنهـا الانكفاء على ذاتها، فأحد العناصر الرئيسة لوضـعية المركـز التـاريخي تتمثـل في اسـتناد تركيا إلى المواريث العثمانية التي تعد واحـدة مـن ثمـان دول دخلـت القـرن العشريـن بوصـفها بُنيـة سياسـية لإمبراطوريـة تضـم الكثـير مـن الفسيفسـاء الجيوسياسـية والجيواقتصادية- والجيوثقافية ككل متكامل، إن كل تمزق جيوسياسي وجيوثقـافي وقـع خلال عملية تجزئة الوحدات الكبرى إلى وحدات صغيرة ترك الدولة التي احتلت موقعاً مركزياً في البنى السياسية الكبيرة في مواجهة مسؤوليات تاريخية، وقد عاشت دول مثل انكلترا وروسيا وألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر والصين واليابان التي كانت دولاً ذات بُنى إمبراطورية في بداية القرن العشرين، وتحللت نتيجـة الحـرب العالميـة الأولى أو الثانيـة أزمات مشابهة، وبذلت جهوداً من أجل قيام وحدات سياسـية جديـدة مـن بـين هـذه

(1) أف ستيفن لارابي ولان أو ليسر، سياسـة تركيـا الخارجيـة في عصر الشـك والغمـوض، ترجمـة محمود أحمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص212.
(2) لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسـة تركيـا الخارجيـة في عهـد حـزب العدالة والتنمية ، مجلة دراسات إقليمية، العدد8، جامعـة الموصـل، مركـز الدراسـات الإقليميـة، الموصل، ص92.

الأزمات بمقاربات وتوليفات خاصة بها، استهدفت إحداث توافق مع الظروف الدولية الراهنة)[1].

أدى الميراث الثقافي والسياسي العربي التركي المشترك في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى التقريب بين العرب والأتراك ثقافياً، وعند ظهور مفهوم صراع الحضارات ونهاية التاريخ عارض العرب والأتراك الفكرتين وعدُهما أعلاناً لحروب ثقافية على المسلمين، والكتابات العربية والتركية في هذا الموضوع متماثلة بأوجه التشابه الثقافي والحضاري في رؤية هاتين القضيتين، بل إن أوغلو نفسه لديه كتابات تتلاقى مع أفكار المثقفين العرب[2].

ويُمكن تلخيص الدلالات الحضارية للفكر الاستراتيجي التركي ومن خلال الدلالات العامة له وفق رؤى قادتها، بأنه إذا كانت بريطانيا لها الحق بإعادة علاقاتها مع دول الكومنولث، وفرنسا بإعادة علاقاتها مع دول الفرنكوفونية، وروسيا لها الحق بإعادة علاقاتها مع دول الكوميكون، وإذا كانت اليابان لها الحق بإعادة بناء علاقاتها مع دول الباسفيك، فان تركيا لها الحق أيضاً بإعادة روابطها مع الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية بالاعتماد على الموروث الحضاري والتقارب الثقافي.

---

(1) أحمد داود اوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص ص594-595.

(2) محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي، في كتاب: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2012، ص488.

الركيزة الثالثة: المبادرة الإستراتيجية للفعل

تتحدد فاعلية الفكر الاستراتيجي في مدى قدرة الدولة على تحقيق التناسق والتكامل بين الإمكانيات المتاحة والأهداف التي تم وضعها، ومدى القدرة على استنبات البيئة الإستراتيجية الشاملة لتحقيق الغاية المُبتغى تحقيقها من قبل الدولة.

كما ينمو فعل الدولة ويتناسب طردياً مع تعاظم قدرتها المادية والمعنوية، وقد مثل الفعل الاستراتيجي التركي انعكاس للتقدم في القدرات. فقد(شهد الإنفاق العسكري التركي زيادة مهمة تعكس توجهات الدولة التركية التي تتمثل في ضرورة تفعيل الدور التركي في البيئة الإقليمية الإستراتيجية الجنوبية وهو الذي اتضح بشكل جليّ بعد التغيير السياسي في الوطن العربي) [1]. بالإضافة إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يدل على أن تركيا هي دولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية بالشكل الذي يضمن لها تأثير فاعل ودور متزايد في منطقة الشرق الأوسط.

تحتل تركيا المرتبة الـ(17)عالميا من حيث تعداد السكان، وهي دولة فتية في المعيار الهرمي، تتمتع بديناميكية شابّة مقارنة بالشعوب الموجودة في أوروبا، ويُشكل تعداد سُكانها عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الإيراني والعربي والأوروبي بما يسمح بممارسة التأثير في ثلاثة جهات. وتحتكر الموردان الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقّع الدراسات

(1)The SIPRI Military Expenditure Databasekk,Stockholm International Peace Research Institute 2011: http://www.sipri.org/.

المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للتحكم بها[1]. كما إن تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات إلى تركيا دعم الاقتصاد التركي في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[2].

تُعد عوائق اندماج تركيا اقتصادياً في الاتحاد الأوربي إحدى الركائز التي دفعت تركيا إلى زيادة ترابطها الاقتصادي مع عُمقها الاستراتيجي[3]. يتجلى تعزيز العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط في زيادة حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وقدرت أيكونوميست مؤخراً زيادة قيمة الصادرات التركية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا700% بين عامي2001- 2008[4]. فضلاً عن عودة بعض رؤساء الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث11/أيلول2001، إضافة إلى الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاثة الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة لاسيما تركيا التي تكتسب أهمية بسبب إمكاناتها الاقتصادية[5].

---

(1) المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية، الاهمية الجغرافية لتركيا، عبر شبكة الملومات الدولية: http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=94

(2) مكتب الإحصاء التركي، عبر شبكة المعلومات الدولية: http://www.invest.gov.tr/ar-SA

(3) لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية الأوربية بين إشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص ص94-96.

(4) أعظم شبلي، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي، مجلة آفاق المستقبل، العدد4، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص79.

(5) محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص ص97- 98.

ووفق هذه المعطيات تبنى القادة الأتراك فكر إستراتيجي يعكس التحول النوعي في الفكر الاستراتيجي التركي[1]. إذ يؤكد اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي بأنه(يتوجب على تركيا القرن الحادي والعشرين أن تنخلع من كونها دولة ظرفية، وان تكتسب وبسرعة وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استقرارها، بل توظفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار ونظم الدول المجاورة لها)[2].

عملت تركيا بفعل تعاظم مقومات القوة الإقليمية، على توظيفها بالشكل الذي يسمح لها بممارسة دور إقليمي يتناسب مع إمكانياتها المادية والمعنوية، وكل ذلك ناتج عن التحول في الفكر الاستراتيجي الذي يتحكم بالدولة التركية في القرن الواحد والعشرين. انطلاقاً مما تقدم، فإن الفكر الاستراتيجي التركي تخلى عن الانكفاء المدروس على الذات وتفعيل العمل المبادر في المناطق الإقليمية وتحديداً في البيئة الإقليمية الإستراتيجية، فالصراع الذي ترتب على التغيير السياسي في العالم العربي دفع تركيا إلى القيام بدور نشط، ذلك أن متغيرات البيئة الإقليمية والدولية أوجدت حافزاً لتركيا لكي تُفعل دورها، بل تنطلق باتجاه الفعل المبادر، الذي تعتقد بأنه استحقاق ذو عمق تاريخي حضاري في هذه المنطقة.

---

(1) صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، جامعة تكريت، تكريت، ص230.

(2) أحمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص611.

الركيزة الرابعة: البراغماتية

تنطلق الدولة في تعاملها مع الدولة الأخرى من مصالحها العليا التي تُركز جُلّ جهدها على تحقيق الأهداف بأقل الكُلف وأعظم المنافع، رغم ما تحاول تقديمه من أُطر حضارية وايديولوجية. وعليه تعد البراغماتية إحدى الركائز التي تُميز الفكر الاستراتيجي التركي والأداء الوظيفي له في البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

تتعامل تركيا مع البيئة الإستراتيجية الإقليمية وفق معطيات تلك البيئة وأُسسها الحضارية، أو تقدم ذاتها إلى العالم العربي على أنها بلد مسلم يتمتع بكل معايير الحضارة الإسلامية، وتحاول من خلال ذلك استنبات الولاءات الإيديولوجية لتركيا وجعل الدولة التركية انموذج يُحتذى به في الشرق الأوسط، والعكس صحيح، تحاول تركيا في ذات الوقت تقديم الدولة التركية على أنها دولة علمانية وتتبنى المناهج الغربية في إرساء أُسس الدولة، وتسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي يتسم بأنه غير متماثل معها حضارياً، رغم طول المدة التي سعت إليها تركيا للانضمام إليها، ووضع العراقيل أمام انضمامها لمدة طويلة من الزمن.

كما تُعد تركيا من الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع (إسرائيل)، لا بل تحالف استراتيجي في مجال التعاون العسكري، وتبادل الخبرات والتدريب والتسليح، وبالمقابل تعمل على توثيق الترابط مع الحركات الفلسطينية ودعمها سياسياً وانسانياً، ومحاولة استنبات موقفها في أذهان وعقول العرب بأنها تقف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والعمل على قيادة العمل الإسلامي المناهض لقيام(إسرائيل) ورفض السياسة العنصرية التي تتبناها إسرائيل.

وفق هذه المعطيات هنالك من يرى وفي مقدمتهم القوميين العرب بان تركيا لن تكون داعماً للعرب وهي تمارس على العرب نوعاً جديداً من الوصاية أو الهيمنة، ولن تكون تركيا الأمين الصادق على العرب بقدر ما تستفيد من وجودها العربي في تحسين أوراقها التفاوضية مع أوروبا، ودعم علاقاتها بالولايات المتحدة، وفي التخلي عن العرب في أي وقت لمن يُحقق مصالحها[1].

إذ لا يمكن أن يكون هناك دور تركي لها في الإقليم مالم يكن هناك دعم إسرائيلي لهذا الدور، ويتكامل مع الأهداف الإستراتيجية لإسرائيل المتمثلة في الحفاظ على البقاء. لقد حاولت القيادات التركية العمل على تطوير العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل لاسيما بعد مؤتمرات السلام مع الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو في العام1993، ووصفت العلاقات الإستراتيجية التي تربط تركيا بإسرائيل بأنها تحقق نتائج ايجابية أكبر مما لو كانت مع البلدان العربية، وبهذا عقدت تركيا عدة اتفاقيات مع(إسرائيل) في العام1996، وتضمنت اتفاقيات تجارية وقيام منطقة للتجارة الحرة واتفاقية للنقل البحري والزراعي وكانت الاتفاقية الأهم هي اتفاقية تعاون عسكري واستخباري بين البلدين[2].

بمعنى تؤكد المقاربة والمقارنة العقلانية بين الايديولوجية والهوية الحضارية من جانب وبين الأداء الوظيفي الاستراتيجي بان البراغماتية هي أهم ركائز الفكر الاستراتيجي التركي الذي يُحاول ضبط حركة التفاعلات المُتناقضة وفق رؤية طويلة الأمد تسعى إلى تحقيق المصالح التركية في العالم العربي.

---

(1) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص472.

(2) عبد الجبار عبد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص44.

المقاربة الفكرية الرابعة: التغيير والتطبيق في الفكر الاستراتيجي التركي

تُعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تفاعلاً من قبل القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي والقوى المتحكمة فيه، نتيجة عوامل عديدة منها الموقع الاستراتيجي، ووجود(إسرائيل) في قلب المنطقة، وحجم ما يتوافر فيها من نفط وغاز بوصفهما سلعتين استراتيجيين للاقتصاد العالمي. فضلاً عن تبعية عدد كبير من النُظم العربية للغرب، وهي تبعية بُنيوية لها أبعادها الاقتصادية والأمنية والسياسية، إذ أصبح للعامل الخارجي تأثيره الكبير على التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية مع الاختلاف في درجة التأثير وطبيعته من دولة إلى أخرى، ومن مدة زمنية إلى أُخرى[1].

موجة التغييرات السياسية العربية التي بدأت في جنوب تونس في2010، وصلت إلى جميع أنحاء العالم العربي سواء بطريقة مباشر أم غير مباشرة بدءاً من المغرب في الغرب إلى البحرين في الشرق، وما زال مستقبل هذه التغييرات في طور الصيرورة، وأصبح من الواضح فعلياً أنها أثمرت عن التغيرات الأكثر تأثيراً، لم تشهدها المنطقة منذ نهاية الحقبة الاستعمارية في أواسط القرن العشرين[2].

والحقيقة الجوهرية إنه لا يمكن تجاهل الدور التركي في التغييرات السياسية العربية سواء بتدخل تركي نابع من دوافعها الذاتية أم نتيجة لفرض إرادة أمريكية أوروبية لها، لذلك بدأت تتدخل بقضايا المنطقة بشكل واضح وكبير،

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، 2011، ص12.

(2) ينظر: الربيع العربي بين المد والجزر: هل الثورات العربية ستؤدي إلى ديمقراطية أم إلى الدكتاتورية أم إلى الفوضى، سلسلة ترجمات، العدد84، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص5.

ولو تمت المقارنة بين المواقف التركية تجاه قضايا المنطقة العربية في القرن العشرين عن القرن الحادي والعشرين لشاهدنا مدى التغيير الكبير في حجم المواقف التركية تجاه هذه المنطقة[1]. كما سعت تركيا إلى أن تكون طرفاً فاعلاً في المنطقة من خلال تقويض الركائز الأساسية للترابط الإيراني المتمثلة في سوريا، وأضعاف الحركات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربية ركيزة أساسية جديدة لمضاعفة هدفها في تشييد المنطقة[2].

وقد تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة لهذه المواقف التركية والاختلاف في الرؤى، فثمة من يراها مؤشراً على الطابع البراغماتي وتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس، وهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية نتيجة وقوعها في إطار سياستها البراغماتية وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراها آخرون مؤشراً على عدم الحيادية في مواقفها والتخلي عن الأُسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وانحيازها لأطراف دون أخرى، ويتلاقى الاتجاه الأخير مع تفسيرات ترتكز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية وارتباطه بالإخوان المسلمين ومصر وسوريا، وهناك اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية باعتبارها تنبع إلى حد كبير من المواقف الغربية، وهو ما يناقض

(1) صدام مرير الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص250.
(2) أحمد يوسف وآخرون، حال الأمة العربية(2011–2012): معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص66.

تفسيرات تبرر رفض التـدخل العسـكري الخـارجي في دول المنطقـة كأحـد المحـددات الأساسية للموقف التركي[1].

إن أفكار تعظيم الدور التركي في الشرق الأوسط واستعادة الدور التـاريخي وفـق وجهة نظر أغلب قادتها تتناسب تناسباً طردياً مع التغيّرات في المنطقـة العربيـة، بـل مكنت تركيا من تطبيق التغيير في فكرها الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، وانعكس على مواقفها تجاه التغيرات والتبدلات في الشرق الأوسط.

لذلك أن الارتباك هي الكلمة الأكثر دقـة في وصـف السياسـة التركيـة تجـاه مـا يجري في منطقتنا العربية، والسبب الرئيس الذي أدخل السياسـة التركيـة العربيـة في هذا المأزق هو أنها بنيت على أساس بقاء أنظمة الحكم العربية[2].

تطبيق التغيير في الفكر الإستراتيجي التركي كان واضحاً في المواقف التركية تجـاه التغيـير السياسي في العالم العربي، ذلك أن التغير السياسي في العالم العربي منح تركيا فرصة لتنتقل من مجرد شريك للاعبين الإقليميين مثل إيران في تـزعم المنطقـة وتنتقـل لتكـون لاعـب إقليمـي رئيس بدور خاص، كما أن تركيـا تتبـع سياسـة الانفتـاح عـلى دول الجـوار القريـب والبعيـد لتحقيق هدفها الرئيس وهو أن تكون لاعباً أساسياً مؤسساً لنظام إقليمـي جديـد، بمعنـى أن الدور الإقليمي أصبح وارداً وحاضراً بقوة في القـرن الحـادي والعشريـن لعـدة أسـباب منهـا غياب قوة عربية مهمة قادرة على القيـام بالـدور المطلـوب، وحاجـة المجتمـع الـدولي لاسيما الغربي لدولة ذات هوية إسلامية كبيرة وقوية تكون قادرة عـلى التـدخل بغطـاء

(1) صدام مرير الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص250.

(2) إبراهيم البيومي غانم، الثورات العربية تعصف بالسياسة التركية، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد197، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص57.

دولي بحكم عضويتها بحلف الناتو، وأخيراً اقتناع الدول الكبرى والعظمى بحاجتهم إلى وكلاء أو ربما شركاء من المنطقة قادرين على العمل المباشر في منطقة مليئة بالمشكلات[1].

لقد حكم الوطن العربي مجموعة من الأنظمة السياسية وفي مدد زمنية متعددة، وكل قوة عربية حاولت أن تمارس دوراً اقليمياً معيناً، إلا أنها لم تملك عنصر الاستمرارية أو القدرة على بناء ديمومة الدور الإقليمي، وضعف القدرة على مواجهة أي قوة إقليمية تحاول ممارسة دور على حساب القوى الإقليمية العربية. والتجارب التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن خير دليل على ذلك.

وبعد التغيير السياسي في العالم العربي بدأ الوهن والضعف يتغلغل إلى عُمق أغلب الدول العربية التي كانت تُسمى قوى إقليمية، وانكفأت على ذاتها بهدف معالجة التداعيات التي ظهرت بعد التغيير، والتي يُمكن أن تهددها كدول، فركزت جُلّ جهدها بهدف الحفاظ على وحدتها بدلا من البحث عن أداء دور إقليمي في البيئة الإستراتيجية الإقليمية، ومن ثم فانه في ضوء غياب قوة إقليمية عربية سوف يقود إلى تنامي الفعل الإقليمي التركي على حساب القوى الإقليمية العربية التقليدية.

وبالمقابل رغم التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة، فان صعود تركيا المعاصرة قد يؤدي إلى تمدد تركي على حساب المصالح الدولية الأخرى، ومن ثم يؤدي إعادة إنتاج العثمانية الجديدة والتخلي عن الاتاتوركية

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد نور الدين، تركيا والمنطقة، أوراق مؤتمر دور وتأثير القوى الإقليمية غير العربية(تركيا وإيران) على متغيرات العالم العربي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص ص25-27.

إلى تراجع الدعم الأمريكي لتركيا بل عدم السماح للدور التركي بالذهاب خارج الإطار المحدد له.

وتكثيفاً لما تقدم، يتسم التغيّر بالثبات، بل أن القانون الثابت للتغيّر هو التحول من حاله إلى حالة أُخرى، عن طريق التفاعل مع المتغيرات داخل الظاهرة وخارجها ومع اختلاف درجة نسبيتها. ولذلك فأن تغير المعطيات الداخلية في تركيا، فضلاً عن ظهور بيئة إقليمية مؤاتيه، وبيئة دولية ساندة وداعمة لها للقيام بدور معين فإن الفكر الاستراتيجي التركي المعاصر قد شهد تغيّراً جوهرياً من حالة الانكفاء على الذات وعدم التدخل في الشرق الأوسط إلى الاضطلاع بدور إقليمي فاعل يرتكز على الفعل الاستراتيجي المبادر الذي يُساهم في إعادة المكانة الإقليمية لتركيا المعاصرة كقوة إقليمية ذات تأثير في القرار السياسي الإقليمي المتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

لقد أكسب التغيير الفكر الاستراتيجي التركي مجموعة من السمات التي تركت أثرها فيه، لعل من أهمها الإقليمية والبعد الحضاري الديني والفعل الاستراتيجي المبادر، فهي ليست دولة عالمية، كما أنها ليست دولة كبرى وليست دولة صغرى ولكنها دولة متوسطة وفكرها الإستراتيجي يستند على الإقليمية بأجنحتها كافة الشمالية والغربية والجنوبية، كما أنها تحاول أن تُصفي على هذا الفكر هوية حضارية من خلال التأكيد على الطابع الإسلامي الشرقي في توجهاتها الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، كما أنها وبمواقفها تجاه التغييرات السياسية في العالم العربي أثبتت أنها خرجت عن حالة الانكفاء المحسوب على الذات باتجاه الفعل الاستراتيجي المبادر الذي يحاول أن يستثمر بيئة إقليمية مؤاتية، وتستهدف من خلال هذا الفعل مجموعة من الغايات سياسية واقتصادية وحضارية.

خلاصة لما تقدم، فإن العالم العربي وبصيغته الشرقية الحضارية تعاملت معها قوى عديدة عظمى وكبرى ومتوسطة وصغرى، سادت وانكفأت، هيمنت وزالت، واستخدمت في تفعيل ترابطها أساليب متعددة تقوم على المصالح مثل بريطانيا، وعلى الثقافة مثل فرنسا، وعلى المصلحة والتفاعل الثقافي المعولم مثل الولايات المتحدة، وعليه كيف سيكون تفاعل تركيا في ضوء انغماسها في المنطقة العربية، وكيف ستكون طبيعة تعاملها مع الدول الناشئة في العالم العربي، وهل سوف تبني علاقاتها المستقبلية مع العرب على أساس الاحترام المتبادل مع تطوير علاقات التعاون إلى أفق واسع، أم أنها سوف تتعامل معها بصيغة القوة الإقليمية المهيمنة، هذا سوف يعتمد على الطبيعة المستقبلية للأنظمة السياسة العربية.

المبحث الثاني: الفكر الاستراتيجي الإيراني تجاه العالم العربي

العلاقة التفاعلية بين الإيرانيين والعرب يحكمها ركيزتين أساسيتين هما القومية والايديولوجية. وطالما استمر التفاعل بينهما وفق هذه المنطلقات التي تعمل إيران على توظيفها سياسياً بالشكل الذي يخدم مصالحها القومية على حساب العرب ومصالحهم، تبقى العلاقة بين الطرفين غير ايجابية. وغير دائمة وتتجاذبها عمليات الفعل ورد الفعل المحكوم في سياق هرم القوة الإقليمي، القابل للتغيير والتبدل بمرور الزمن.

ومن ثم لا يُمكن التعرف بشكل دقيق على الأداء الاستراتيجي الوظيفي الإيراني دون سبر غور مكنونة هذا الفكر، ومعرفة دلالات حركته في البيئة الإستراتيجية الإقليمية. لذلك تم تناول الفكر الاستراتيجي الإيراني وفق المقتربات الآتية:

المقاربة الفكرية الأولى: الصيرورة العملياتية للفكر الاستراتيجي الإيراني

تؤكد الذاكرة التاريخية على أن الفعل السياسي الإيراني يرتبط بشكل فاعل بالجوار الجغرافي وقائم على الفعل ورد الفعل المتواتر والمُستمر، لاسيما وأنها حاولت بشكل لا حصر له إلى التمدد في منطقة الشرق الأوسط بهدف تحقيق أطماعها التوسعية في المنطقة العربية. شهد الفكر الاستراتيجي الإيراني تغيّراً جذرياً بعد ثورة عام1979، أدى إلى إضفاء صفه التحول على السلوك السياسي الإيراني تجاه المنطقة العربية، ونقله من مستوى الفكر إلى الممارسة الفعلية وتطبيق مرتكزات الإدراك الإيراني لمستقبل المنطقة العربية.

كما تؤكد التجربة التاريخية للأحداث والوقائع الإنسانية على أن الفكر غالباً ما ينتظر اللحظة المؤآتية لينتقل من الحالة الفكرية المجردة إلى صيرورة عملية وتطبيقية، إلا أن الفكر الاستراتيجي الإيراني تميز بعد ثورة1979، بترابط دلالة ديمومة التغيير والتوسع الجغرافي ومحاولة مدّ النفوذ الإيراني في مناطق عديدة من العالم العربي وإيجاد رموز قادرة على السيطرة على الجماهير بالشكل الذي يُحركها وفق منطق مصالحها.

دلالة التغيير وارتباطه بالتمدد الإيراني في المنطقة العربية والعمل على ترسيخ نفوذ فاعل فيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الدولية الجديدة. لقد جعل تفكك الاتحاد السوفيتي في العقد الأخير من القرن العشرين من جهة، وصعود القوى الدولية لاسيما روسيا الاتحادية بوصفها دولة كبرى وفق المعايير الأكاديمية وتمتلك مؤهلات مادية ومعنوية لتأدية دور كبير في العالم وتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب من جهة أُخرى، كما أن تراجع وانكفاء الفكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي وتمكن القيم الليبرالية الديمقراطية للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة من عملية تشييد واستنبات الأنظمة الديمقراطية ضرورة حتمية

وفق الرؤية الامريكية في عالم القرن الواحد والعشرين لتقويض أركان الدول التي تعارض الإرادة الامريكية.

لذلك كرّست الولايات المتحدة جُلّ جهدها بهدف تفكيك أنظمة دول الشرق الأوسط والدول العربية وإقامة أنظمة ديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، استلهاماً من فلسفة نهاية التاريخ ونظرية السلام الديمقراطي التي يتمثل جوهر مقترباتها الفكرية أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، ولم يحصل أن حدثت حرب بين نظامين ديمقراطيين منذ الحرب العالمية الثانية، ومن الضرورة بمكان العمل على نشر الديمقراطية في العالم لأنها تؤدي إلى تقويض أُسس العنف وترسيخ السلام، وكل من لا يتبنى هذه القيم يُعد خارج التاريخ وفق منطق الفلسفة الغربية. وقد عملت الولايات المتحدة والدول الغربية المؤيدة لها على استخدام أدوات عدة لتحقيق هذا الهدف لعل من أهما القوة الصلبة والقوة الناعمة.

ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين انبثقت مجموعة من الوقائع لعل من أهمها أحداث الحادي عشر من أيلول وتبني الولايات المتحدة الإستراتيجية الوقائية تجاه دول "محور الشر" التي تعني وفق المنطق الأمريكي كل من العراق قبل عام2003 وإيران وكوريا الشمالية، وحتمية تغيير هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تعددية وتشكيل شرق أوسط جديد قائم على التعددية سواء كان ذلك عن طريق القوة العسكرية أم عن طريق القوة الناعمة. واستخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية بهدف تفكيك النظام العراقي وترسيخ صورة ذهنية لدى أنظمة الشرق الأوسط والدول العربية بان التغيير ضرورة حتمية وسوف يكون شاملاً.

لقـد أدى عامـل الـزمن وتراجـع الولايـات المتحـدة في العـراق نتيجـة المقاومـة العراقيـة لمشروع الاحـتلال الأمـريكي وخسـائره الفادحـة وتفكـك الصـورة الايجابيـة النمطية في أذهان شعوب العالم نتيجة التدمير والقتل والفوضى في العـراق دوراً كبـيراً في تعاظم مكانة إيران الإقليمية وعملها الدؤوب على تـأخير وعرقلـة المرحلـة الثانيـة من المشروع الأمريكي المتمثل في تفكيك إيران، وبناء مراكز نفوذ في عـدد مـن الـدول العربية بهدف تعزيز وجودها بعد تآكل الأنظمة السياسية العربية.

المقاربة الفكرية الثانية: سمات الفكر الاستراتيجي الإيراني

يتميز الفكر الاستراتيجي الإيراني بميـزة الـترابط بـين السـمات التـي تُشـكل هـذا الفكر، ودلالاته العملية، وكل سلوك وموقف للسياسـة الإيرانيـة في النظـام الإقليمـي يتحكم فيه مُعطى من معطيات هذا الفكر، بل هو المُوجه لعمليات التفاعل الداخلي والخارجي. كما أن الفكر الاستراتيجي الإيـراني هـو عبـارة عـن ترجمـة واقعيـة لثـورة عام1979 التي تركت أثرها الكبير في صياغة هذا الفكر وأكسـبته تحـولات جذريـة في السياسة الإيرانية لاسيما تجاه المنطقة العربية.

وبما أن الفكر هو المحرك لكل التفاعلات الإنسانية، ولا وجود لفعـل دون تـوافر البنية الفكرية التي توجه الفعل بالشكل الذي يحقـق المُبتغـى النهـائي منـه وإضـفاء طابع الديمومة لتطبيقـه وإنفـاذه إلى حيـز الوجـود، ورغـم وجـود بعـض التماثـل في سمات الفكر الاستراتيجي لبعض الدول إلا إن هنالك نوع مـن التكامـل والجمـع بـين المتناقضات المتضادة في الفكـر الاسـتراتيجي الإيـراني. وتكثيفـاً لمـا تقـدم، فـان الفكـر الاستراتيجي الإيراني يتسم بمجموعة من السمات الحاكمة للسياسـة الإيرانيـة، ويمكـن إجمالها وفق الآتي:

اولاً: البراغماتية

أثبتت التجربة الواقعية على نقيض مما يتم تصوره لدى بعض المفكرين والباحثين، بان الفكر الاستراتيجي الإيراني يستند في جوهره على المنهج البراغماتي في التفاعل الإقليمي والدولي. إذ أن جانب المساومة والتسوية لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الإيرانية ذات البعد الإقليمي والدولي، وتعمل على تسخير قدراتها المعنوية والمادية، عسكرية وغير عسكرية بهدف تحقيق مصالحها العليا في البيئة الإستراتيجية الفاعلة فيها.

ولعل أوضح الأمثلة على ذلك، البرنامج النووي الإيراني ومؤثراته الدولية وتعقيداته المتباينة والمتنوعة، فرغم الشعار الذي يتبناه النظام السياسي الإيراني والمتمثل في " الموت لأمريكا" وهو مُثبت في مناطق عديدة من الدولة وخطبة الجمعة للمرشد الأعلى، فانه تم التوصل مع "الشيطان الأكبر" الذي يعني الولايات المتحدة إلى اتفاق شامل تتخلى إيران عن طموحاتها النووية العسكرية بعد العزلة الدولية التي فُرضت عليها. بمعنى أن المصلحة هي الحاكمة للفعل الاستراتيجي الإيراني وما ينتج عنه من سلوكيات ومواقف على نقيض ما يتم تصوره من أن الإيديولوجية هي الأكثر فعلاً.

ثانيا: الإيديولوجية

لقد كانت ولما تزّل الإيديولوجية الركيزة الاساسية في الفكر الاستراتيجي الإيراني، فهي تقدم نفسها بوصفها مركز إشعاع الفكر الشيعي، وتعمل بشكل فاعل من خلال مراكز البحث والتفكير والسلوكيات والمواقف والمؤتمرات والندوات والمنتديات العالمية أثبات حقيقة واستنباتها في أذهان الأصدقاء والأعداء من أنها مركز الفكر الشيعي في العالم، أما غير ذلك فهي مجرد مراكز ثانوية ترتبط بالمركز والمحور الأساس الذي تمثله إيران.

وبـذلك فهـي تحـاول ومـن خـلال التوظيـف الاسـتراتيجي لإمكانياتهـا الماديـة والمعنوية نشر هذا الفكر وفق المنطلقات الفكرية التي تؤمن بها والمقتربات الفكرية التي ترى بأنها تمثل المذهب الشيعي لاسيما فيما يتعلق بفكرة "ولاية الفقيه". كما أن العمل على أدلجة السلوك السياسي ونشره في الدول المجاورة لها هو من أولوياتها رغم اختلاف ومعارضة العديد من المدارس الفكرية الشيعية العتيدة والتـي لا تـؤمن بفكرة "ولاية الفقيه". وبـذلك فـان تسخير نشر الإيديولوجيـة التـي تـؤمن بهـا يُعـد ضرورة حتمية بالنسبة لها وتحاول خلق البيئة المؤآتية لصيرورة هذا الفعـل وتحقيـق غاياتها النهائية.

ثالثاً: الإقليمية

تشخيص ومعاينة الفكر الاستراتيجي الإيراني يرسخ حقيقة مفادها أن الفكر الإيراني هو فكر الإقليمي، وجُلّ مقترباتـه الفكريـة ترتكـز عـلى ضرورة تغيـير أنمـاط التفكـير في النظام الإقليمي لاسيما في العالم العربي وفق المقتربات الفكريـة الايديولوجيـة والمصـلحة الإيرانية. ولذلك ندرك أن نسبة تركيز الفعـل السـياسي الإيـراني في الشرق الأوسـط كبـيرة جداً مقارنة بالأقاليم الأخرى المحيطة بها، والأقاليم الأخرى لا تنّل الاهتمام نفسه مقارنـة بالشرق الأوسط، وتعمل وفق فكرة جوهرية إن هذه المنطقة يجـب أن تكـون مفتوحـة ورخوة أمام فعلها الاستراتيجي مما يُمهد لها استنبات منطلقاتها وايـديولوجياتها في هـذه المنطقة بالشكل الذي يجعلها أكثر ارتباطاً بها فكراً وممارسةً.

رابعاً: العسكرتارية

تُعـد عسـكرة الأفـراد المـوالين لفكـرة "ولايـة الفقيـه" أحـد دعامـات الفكـر الاستراتيجي الإيـراني. إذ انـه ومنـذ انـبلاج الثـورة وتبنيهـا لمجموعـة مـن المعتقـدات الدينيـة عملـت عـلى عسـكرة الأدوات المرتبطـة بهـا لتحقيـق أهـدافها في العـالم

العربي. كما أن إيران لا تعتمد فقط على بناء القوات المسلحة الرسمية التي تؤدي دور ووظيفة حماية أمن وسيادة الدولة الإيرانية، وإنما تعمل على بناء منظومات عسكرية مؤدلجة عقائدياً تعمل على فرض ايديولوجيتها باستخدام أدوات الترهيب أكثر من اعتمادها على الترغيب.

لقد عملت إيران لاسيما بعد ثورة عام1979على تشكيل وتدريب مجاميع وحركات مسلحة تدين بالولاء والطاعة لها ايديولوجياً وترتبط بها مادياً ومعنويا وتنفذ أهدافها. وبذلك شكلت هذه الثورة تحولاً كبيراً في معطيات الفكر الاستراتيجي الإيراني، إذ مثل اعتماد مبدأ تصدير الثورة أحد العلامات الفارقة في عسكرة الجماعات المؤدلجة وتنفيذها لوصايا "الولي الفقيه" الذي يتولى منصب "المرشد الأعلى".

لم تتحدد إيران في عسكرة المجتمع ضمن المجال الداخلي الخاص بها، بل امتد إلى دعم تأسيس واستنبات مجاميع مسلحة مؤدلجة عقائدياً سواء كان ذلك سرياً أم علنياً، وسواء كان ذلك بالتنسيق مع الأنظمة السياسية الموالية لإيران أم عن طريق سياسة الأمر الواقع لاعتبارات تتعلق بالدفاع عن وحدة البلاد ضد الأخطار الخارجية مما يستوجب شرعنة وجودها. بمعنى تستخدم أدوات مختلفة للاختراق والنفاذ إلى المناطق المرغوب اختراقها وتشييد البيئة لاستنبات الأفكار المنبثقة عنها، وأدواتها المُثلى في ذلك عسكرة الأطراف الموالية لها في المجتمعات الأُخرى وتقويتها بالشكل الذي يجعلها ذات ثقل سياسي وعسكري قادر على تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية وتوجيه سياسة البلد بالشكل الذي يتوافق مع رؤيتها الشاملة.

خامساً: التوسعية

أثبتت ورسخت عمليات الفعل ورد الفعل بين القومية الفارسية والقومية العربية من خلال الذاكرة التاريخية والوقائع العملية بان هناك طموحاً، بل اطماعاً قومية فارسية تاريخية متأصلة في مدركات صُناع السياسة في إيران تهدف إلى تمكين الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية وجوهرها ترسيخ السيطرة والتحكم بالمنطقة العربية. فالشخصية الإيرانية القومية تُكرّس جُلّ جهدها ومقدراتها لكي تكون هي المركز، أما بقية المناطق والدول المجاورة هي توابع وضعيفة وفاقدة الإرادة السياسية المستقلة.

كما أن الذاكرة التاريخية والوقائع والأحداث المتواترة لاسيما بعد احتلال العراق وأفغانستان ومعطيات التغيير في العالم العربي تؤكد أن هنالك عدم توافق، لا بل يصل إلى حالة العداء المستحكم بين الدول العربية نتيجة المطامع الإيرانية في العالم العربي التي توظف فيها إيران أدواتها المباشرة وغير المباشرة بهدف نشر ايديولوجيتها.

بمعنى أن سمة التوسع في الفكر الاستراتيجي الإيراني هي نتاج طبيعي لعملية التكامل والترابط الوثيق بين القومية الفارسية ومبدأ تصدير الثورة الذي يعد جوهر ثورة عام1979 والنظام السياسي المنبثق عنها. وهو الأمر الذي وفرّ لها زخماً يمزج بين الرافد القومي والرمزية الدينية، ويعمل على تقويض أُسس الأمة العربية، وتحقيق مطامحها في التوسع والهيمنة.

المقاربة الفكرية الثالثة: إيران والتغيير السياسي في العالم العربي

تنتهج إيران إستراتيجية واضحة صاغتها من أجل تعزيز دورها الإقليمي وتقوية نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، والمنطقة العربية بصفة عامة بوصفها لاعباً إقليمياً يتمتع بمقومات لعب هذا الدور، وفي الوقت نفسه

الحفاظ على مصالحها القومية والإستراتيجية في المنطقة، فالإستراتيجية الإيرانيـة هـي إستراتيجية صاعدة تستخدم أدوات القوة الصـلبة والناعمـة عـلى حـد سـواء، وتقـوم بتطبيقها بحرفية عالية مـن أجـل تحسـين وتعزيـز مكانـة إيـران في المنطقـة وتعزيـز دورها الإقليمي، فإيران تستدعي أيديولوجيتها في تعاملها مع العديـد مـن التطـورات الإقليمية لتحقيق هذا الهدف[1].

بالإضافة إلى مـا تقـدم، فـإن التغيـيرات السياسـية في العـالم العـربي قـد حرفـت الاهتمام عن إدراك السيناريو الأكثر تهديداً لإسرائيل هو أن تصبح إيران دولة نوويـة، كما أن الاضطراب في الشرق الأوسط قدم وظيفة مُثلى للإستراتيجية الإيرانية، وجعلهـا ببساطة تستهلك الوقت لكي تخرج للعالم بأمر واقع نووي، وفي الوقت نفسه، تواصـل إيران العمل في مشروعها النووي[2]. ولكن رغم ما تقدم، فأن التغيـيرات السياسـية في العالم العربي أدت لثلاثة تحولات رئيسة في النظام الإقليمـي، بـل فرضـت مزيـداً مـن القيود على النفوذ الإيراني، وهذه التحولات الثلاثة هي[3]:

1- فقدان النظام الإيراني لمكانتـه في حـال نشـوء نظـم سياسـية ديمقراطيـة في المنطقة، إذ إن نفـوذ إيـران يكـون في أوجـه في الـدول السـلطوية، إذ تسـتغل إيـران

---

(1) محمد عباس ناجي، النفوذ الإيراني في المشرق العربي ومصر والعـراق وأفغانسـتان، تـرجمات، العدد90، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص3.

(2) الثورات العربية2011 والأمن القومي الإسرائيلي، ترجمات، العدد88، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص23.

(3) شـادي عبـد الوهـاب، تركيـا وإيـران وقيـادة الشرق الأوسـط، مجلـة أوراق الشرق الأوسـط، العدد53، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2011، ص ص126–129.

ضعف وتراجع شعبية الحكام العرب بإظهارها اعتمادهم على الولايات المتحدة وغموض مواقفهم من القضايا العربية الأساسية مثل فلسطين.

2- أن كتلة المعارضة التي تقودها إيران هي أقل تنسقياً وخطراً مما يتصور البعض، فالتحالف القائم بين إيران وسوريا وحماس وحزب الله ليس تحالفاً متماسكاً بقدر ما هو تحالف تكتيكي انتصرت فيه المصالح التكتيكية على الإبعاد الإيديولوجية أو الدينية، وعندما يواجه أحد الأعضاء في هذا التحالف ضغوطاً داخلية متزايدة، تزداد أجندتها تبايناً وهو الأمر الذي يجعل من الصعب على إيران أن تصيغ إستراتيجية كبرى.

3- إن قدرة إيران على جنيّ مكاسب التغييرات السياسية في العالم العربي نسبياً بسبب وضعها الداخلي غير المستقر، إذ قامت إيران بقمع حركة الاحتجاجات لديها، ولا تزال تعاني من وضع لا يتمتع بصفة الاستقرار الدائم كما هو حال الإقليم ككل، مُمثلاً في المطالب المتزايدة للشباب وارتفاع البطالة.

لذلك عملت إيران إلى دعم التغييرات السياسية التي شهدتها الدول العربية لاسيما أنها بدأت في بلدين مهمين للولايات المتحدة وهما النظام السياسي في مصر وتونس، وأعلنت أن "الثورتين التونسية والمصرية" تجريتان مستلهمتان من "الثورة الإسلامية الإيرانية"، ولكن عندما بدأت التغييرات السياسية في سوريا، بدأ التغيّر في التوجهات الإيرانية من هذه التحولات، وذلك بسبب الترابط الإيراني السوري، لكونها تمثل نقطة التواصل مع لبنان، ولذلك يمكن القول أن إيران تتفاعل مع تداعيات هذه التغييرات بمنطق القوة الإقليمية

التي تسعى لتعظيم مكاسبها من هذه التطورات وحماية مصالحها ضد أي أخطار محتملة[1].

خلاصة لما تقدم، فأن إيران أحدى القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، لا بل تعمل على توجيه هذه التغييرات بالشكل الذي يحقق الأهداف الإستراتيجية لها، ومن ثم فأن موقعها ودعمها لأي طرف من الأطراف يعتمد على مدى ارتباطها وتوافقها معه أو غير ذلك، ومن أوضح الأمثلة على ذلك هو موقفها من النظام الليبي والمصري والسوري وتباين هذا الموقف.

(1) محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره، ص3.

الفصل الرابع

متغيرات البيئة الإستراتيجية الدولية

الدافعة للتغيير

تُمثل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام نقطة تجاذب للقوى الدولية ذات الاستراتيجيات الدولية، بفعل أهميتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، فمن يمتلك القدرة على النفوذ إلى هذه المنطقة فأنه بذلك يمتلك السيطرة على العالم.

ونتيجة لما تقدم، أصبحت هذه المنطقة عرضه للتدخل والتأثير من قبل الدول العظمى والكبرى، وكل دولة تحاول النفاذ إليها بأسلوبها الخاص بهدف تحقيق مصالحها والعمل على حرمان الدول الأخرى من تحقيق هذه المصالح، ولذلك فأن التغييرات السياسية في العالم العربي أوجدت نوعاً من الفراغ الاستراتيجي، بل أسهم في عملية صيرورة وصياغة توجهات هذه البلدان مع القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، كما أن هذه الدول الكبرى اختلفت في درجة دعمها أو معارضتها لهذا التغيير السياسي في المنطقة العربية. واستناداً إلى ما تقدم فأن تناول المحددات الدولية سيكون وفق المرتكزات الآتية:

المبحث الأول: الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم العربي

لا يمكن استحكام ومعرفة حركة فكر إستراتيجي لدولة معينة دون تتبع التجارب الفكرية والعملية للشعوب، والحروب التي خاضتها والدروس المستفادة من هذه الحروب، ودرجة تقبل هذه الشعوب للتعديل، والعدول عن النتائج السلبية التي قادت إليها. فالمواقف والسلوكيات الناتجة عن هذا الفكر لا يُمكن قياسها دون التعرف على القاعدة الفكرية التي تحرك الموقف والسلوك فيها، ومن ثم الوصول إلى تقييم واقعي ودقيق لتبني هذا الموقف دون الآخر تجاه القضية التي يتم التعامل معها. لذلك فان تناول مُعطيات الفكر الاستراتيجي

الأمريكي والسلوكيات والمواقف تجاه التغيير السياسي في العالم العربي يُحتم على الباحث تناول المقتربات الفكرية الآتية:

المقاربة الفكرية الأولى: الصيرورة الفكرية لمقتربات الإدراك الأمريكي

تشكُّل وصيرورة الفكر الاستراتيجي الأمريكي صنعتها مُتغيرات عدة أهمها عامل الزمن والتداعيات الكبرى للحروب العالمية الأولى والثانية، وتفاعلات ومُخرجات الحرب الباردة ومعطيات تفكك الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عُظمى تحكمت بمناطق عديدة من العالم، وانبلاج فجر النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة ومحاولتها لتشكيل عالم القرن الواحد والعشرين وفق مقترباتها الفكرية لما ينبغي أن يكون عليه الحال في المستقبل مُستخدمة أدوات عدة أهمها القوة الصلبة والقوة الناعمة.

كما أن معطيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي نابعة من مجموعة من المرتكزات المهمة في صيرورته والتي تتمثل في الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الذي يتسم بالبعد والعزلة عن الكتلة الجغرافية الأكبر في العالم والمتمثلة بترابط قارة أسيا وأفريقيا وأوروبا مما وفر لها انكفاءاً ايجابياً على الذات، ويُتيح لها التفكير والتخطيط والتنفيذ لمُقترباتها الفكرية دون أن تنغمس اجبارياً في معطيات التفاعل العالمي دون حسابات الربح والخسارة لها، وهو الأمر الذي أتاح لها وصُناع السياسة فيها مجموعة خيارات مُثلى توظفها لخدمة مصالحها، وتقرر في الوقت الذي تراه مناسباً أن تشترك في التفاعل الدولي مع توافر نسبة كبيرة للنجاح مقارنة بالخيارات الأخرى المتوافرة التي لم يتم توظيفها.

وليس من المصادفة بمكان أن تنكفئ الولايات المتحدة على ذاتها مرات عديدة خلال المدد الزمنية في القرن العشرين رغم التداعيات الكبرى للحربين العالميتين، ومن ثم الانغماس مؤخراً بعد أنهاك الزمن للأطراق المتحاربة بعضها

البعض، ومن ثم استثمار الفرصة المناسبة والدخول بقوة تتفوق على كل القوى المتفاعلة في الحرب وفرض النصر على خصومها ودعم حُلفاؤها. فالقراءة الدقيقة أثبتت أنها لا تدخل الحرب المتعددة الأطراف إلا بعد مدة زمنية كفيلة بإنهاك كل الأطراف سواء كانوا أعداء أم أصدقاء، إذ أنها لم تدخل الحرب العالمية الأولى إلا عام1917، ولم تدخل الثانية إلا بعد عام1942، كما أنها لم تواجه الاتحاد السوفيتي بمفردها بل تزعمت العالم الغربي ووحدت قدراته وقوته وراكمت القدرات ووظفت المقتربات الفكرية المتنوعة لمواجهته حتى تم تفكيكه، وهو الأمر الذي مهدّ لها لوضع تصوراتها المستقبلية لعالم القرن الواحد والعشرين.

وبعد تمكن واستحكام المنظومة الغربية من تفكيك الدولة السوفيتية وجوهرها الإيديولوجي الفكر الشيوعي انبرى ثُلة من المفكرين الاستراتيجيين لاسيما في الولايات المتحدة والدول الغربية لتوكيد سمو المنظومة القيمية الغربية على غيرها من المنظومات القيمية العالمية. لعل من أهمهم صموئيل هنتنغتون ونظريته الموسومة صِدام الحضارات، وفوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ.

ومن خلال الربط المنطقي والموضوعي بين الأطروحتين الفكريتين نجد أنهما يكملان بعضهما البعض لاسيما فيما يتعلق بانتصار الحضارة الغربية على غيرها من الحضارات، وان التاريخ وصل إلى نهايته، والمنظومة الغربية هي فلسفة نهاية التاريخ والتي لا يمكن أن يضاهيها أي مقترب فكري آخر.

ووفق هذا المنطق يجب نشر الحضارة الغربية عالمياً سواء كان ذلك عن طريق الترغيب أم الفرض بالقوة لاسيما ضد الأنظمة السياسية التي تعارض منطلقاتها الفكرية، كما يتفقان بان هناك حضارتان لا يمكن أن تندمجان في الحضارة الغربية ويشكلان عقبة لتوسع الحضارة الغربية هما الحضارة الصينية

والحضارة الإسلامية ويجب مواجهتهما، واخيراً وليس آخراً يرى هـؤلاء المفكـرين لابـد من وجود العدو الكفؤ لأنه يُعطي الحضارة الغربية الطاقة الحيوية الدائمة والفاعلية.

وعلى هذا الأساس، يرى المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين والغربيين حتميـة نشر القيم الديمقراطية في العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط بوصفها قيم عالميـة صالحة لكل شعوب العـالم. وقـد بـدأت الإدارات الامريكيـة المتعاقبـة عـلى حكـم الولايـات المتحدة بوضع مشاريع عالمية كبيرة لتطبيق هذه الأفكار وفق منهجية متدرجة تعمل من خلالها على تحقيق مصالحها. ومن أهـم المشـاريع الامريكيـة هـو مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المقاربة الفكرية الثانية: السمات العامة للفكر الاستراتيجي الأمريكي

لقد فرضت العزلة الجغرافية للولايات المتحدة تأثيرهـا عـلى صـيرورة المقتربـات الفكرية للدولة الامريكية، إذ مكنها من الانفكاء على ذاتها لمـدة طويلـة مـن الـزمن، وعملت على بناء مؤسساتها الراسخة وتعظيم قدراتها وتطـوير مـدركاتها الاجتماعيـة وأنظمتها التعليمية القادرة على مواكبة متطلبات القـادم مـن الـزمن الـذي هـو الآتي بعد الحال. وهو الأمر الذي مكنها من بناء فكرها الاستراتيجي الذي يعبر عن مبتغاها وصيرورتها التاريخية بوصفها دولة عظمى تسعى إلى فرض زعامتها العالمية.

من هنا فان الاستثنائية الامريكية(American Exceptionality) كما يصفها أغلب المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين وصُناع القرار والأكاديميين المتخصصـين في علم السياسة والشؤون الإستراتيجية جعلت الولايـات المتحـدة تتسـم بمجموعـة من المرتكزات التي لا تتـوافر لغيرهـا مـن دول العـالم بفعـل امتلاكهـا لمقومـات القـوة الشـاملة السياسـية والاقتصـادية والعسـكرية والمعرفيـة والتكنولوجيـة،

فضلاً عن الخبرات المتقدمة القادرة على تحقيق التكامل بين الأهداف الموضوعة والإمكانيات المتاحة.

بناءاً على ما تقدم، فان الفكر الاستراتيجي الأمريكي اكتسب بفعل التجارب المتعددة والمتنوعة وما رافق ذلك من تراكم معرفي في كيفية الإدارة والقيادة العالمية مجموعة من السمات العامة يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: العالمية

القراءة الدقيقة للوثائق الإستراتيجية الامريكية وتطور مقترباتها الفكرية مع الإيغال في الزمن وملحقاتها المختلفة تؤكد على حقيقة مفادها إن التوجهات الإستراتيجية الامريكية هي إستراتيجية عالمية، وتعمل على إخضاع مناطق وقارات العالم المختلفة من خلال الابتكار المستمر للرؤى الإستراتيجية في البيئة الإستراتيجية الدولية. فهي تصوغ إستراتيجيات عالمية بهدف ضمان السيطرة العالمية، وهو الأمر الذي يُرسخ حضورها المادي والمعنوي العسكري والاقتصادي مُكثفاً وموزعاً على وفق المصالح الامريكية.

بمعنى إن فكرها الاستراتيجي ليس اقليمياً يرتكز جُلّ جهده وفكره وتوظيف موارده المادية والمعنوية على الإقليم الجغرافي الذي يتحرك فيه، وإنما يتسم بمجال حركة وأُطر للتفاعل تمس العالم أجمع وتحاول صياغة مناطق العالم المختلفة وفق منطق المصلحة الامريكية.

ثانياً: الابتكارية

تؤكد الصيرورة الفكرية للفكر الاستراتيجي الأمريكي وما نتج عنه من مقتربات فكرية متنوعة ومطوّرة من حين إلى آخر، ومن مدة زمنية إلى أخرى، على اتصافه بسمة الابتكارية وقدرته على توليد المقتربات الفكرية الجديدة بالشكل الذي يتلائم ويتوافق مع البيئة الإستراتيجية الدولية السائدة، وبما

يتناسـب مـع الإمكانيـات والقـدرات الـوافرة والمتـوافرة لهـا وفـق تقيـيم منطقـي للتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة في العـالم اعـتماداً عـلى الفلسـفات العقليـة التي ترتكز على العلمية بعيداً عن الايديولوجيات الغيبية.

فعلى سبيل الإبانة، تبنت الولايات المتحدة العديـد مـن الاسـتراتيجيات العالميـة بهدف تحقيق الأهداف الموضوعة على أكمل وجه. لذلك اختارت العزلة الإسـتراتيجية قبل القرن العشرين من أجـل بنـاء الـذات وتـدعيم قواهـا الكامنـة والمتحركـة. ومـع الإيغال في الزمن وتزعم العالم الغربي ورؤيته الغربيـة اختـارت الانغـماس في الشـؤون الدولية لمواجهة الاتحاد السوفيتي واعتمدت إستراتيجية الاحتواء التي ابتكرها جورج كينان، وتُركز على إحكام الطوق على الاتحاد السوفيتي بسلسة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

ومن ثم إتباع إستراتيجية الانتقام الشامل التي يرتكـز جُـلّ مبتغاهـا عـلى فكـرة مفادها: إذا ما أقدم الاتحاد السوفيتي على تغيير موازين القوى، يجـب أن يسـتقر في منطق تفكيرهم انه سيتم استخدام الأسلحة النوويـة بشـكل شـامل. كـما تـم ابتكـار إستراتيجية الاستجابة المرنة التي تعتمـد عـلى تحقيـق التقـدم في الجانـب العسـكري بهدف تحقيق المرونة العسكرية.

وبعد ذلك تم تبني المقتربات الفكرية الإستراتيجية التـدمير المؤكـد التـي ترتكـز جوهر مقترباتها الفكرية على تعزيز القـدرات والإمكانيـات النوويـة وضـمان تأمينهـا بعد الضربة الأولى التي يُنفذها الخصم، وبما يـؤمن توجيـه الضربـة الثانيـة وتحقيـق التدمير المؤكد للخصم المبادر بالضربة الأولى.

ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشريـن أعلـن الـرئيس الأمـريكي جـورج بـوش الابن إستراتيجية الحرب الاستباقية التي تقوم على الحرب الاستباقية ضد الـدول التـي تُشكل تهديد للولايات المتحدة وفق منطق الرؤى الامريكية.

بينما تبنى الرئيس الأمريكي اوباما إستراتيجية تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وإتباع منهج القوة الذكية الذي يوائم بين القوة الصلبة والقوة الناعمة لتحقيق مصالح الولايات المتحدة في البيئة الإستراتيجية الدولية والذي عُرف بالقوة الذكية[1].

وتكثيفاً لما تقدم، يُمثل الكم الهائل من الاستراتيجيات المتنوعة والمختلفة ذات الأساليب والمنهجيات والرؤى الفكرية المتعددة، والمرونة في التغيير الاستراتيجي والاستجابة للتحديات الجديدة القدرة الابتكارية للفكر الاستراتيجي الأمريكي على التعامل الفاعل مع قوادم الأحداث وما تنطوي عليه من تهديدات والاستجابة الفاعلة لتقييم التهديدات وإجراء المسح الشامل لمتداخلات التهديدات وارتباطاتها، ومن ثم الوصول إلى المُسببات الحقيقية وفق الرؤية والمصلحة الامريكية.

كل ذلك يؤدي إلى تراكم وتوافر كم هائل من الأفكار، وهو ما يقود إلى الشروع بعملية ابتكار إستراتيجي سريعة ومرنة وتوافر الإمكانيات اللازمة لتنفيذها سواء بشكل مُنفرد أم بدفع الحلفاء إلى دعمها مادياً ومعنوياً نتيجة تشابك العلاقات التفاعلية ذات الارتباطات المتنوعة وتحكمها بمراكز القوى الاقتصادية والسياسية في الدول الأخرى.

ثالثاً: الانغماسية "التدخلية"

نقيضاً للفكر الاستراتيجي للقوى الكبرى والصغرى والمتوسطة على مرّ العصور، يتسم الفكر الاستراتيجي الأمريكي ومن خلال الاستكشاف الدقيق

---

(1) مها أحمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2013، ص84.

لحركة الأداء الاستراتيجي الأمـريكي بسـمة الانغـماس المحسـوب في الشـؤون الدوليـة وبالشكل الذي يُحقق الأهداف الامريكية في البيئـة الإسـتراتيجية الدوليـة بـأكبر قـدر مُمكن من المنافع وأقل قدر من الكُلف المادية والمعنوية.

فالعزلة المحسـوبة التـي اختارتهـا الولايـات المتحـدة خـلال القـرن التاسـع عشر وبداية العقد الأول من القرن العشرين مكنتها من بناء ذاتيتها في الوقت الذي كانـت تتصـارع فيـه القـوى الدوليـة لاسـيما الأوروبيـة منهـا فـيما بينهـا بهـدف الـتحكم والاستحكام في مناطق النفوذ في قارتيّ أسيا وأفريقيا.

إذ قادت الحروب إلى اتساع المسافة الدولية بين الدول الأوربية الكـبرى والقـوى غير الأوربية من جهة والولايـات المتحـدة المُنكفئـة عـلى ذاتهـا بهـدف بنـاء قـدراتها وتدعيم عناصر القوة التي تمتلكها وفق منهج مؤسسـاتي وتخطـيط إسـتراتيجي بعيـد عن الاسـتراتيجيات التـي توضـع في ظـروف الأزمـات ويكتنفهـا كثـير مـن الإخفاقـات وتكون نتائجها على غير ما هو عليه في الظروف المُستقرة التي تقود إلى بناء مقتربات فكرية إستراتيجية شاملة تتصـف بـالإدراك العميـق للمعطيـات والمتغـيرات ودقـة في تقييم المؤثرات ومعالجتها قبل اتساعها، وتقويض الكوابح وتحويله إلى فرص وجعلهـا تتمتع بمميزات لا تتوافر لغيرها من الدول.

وبناءاً على ما تقدم من مقتربات فكرية ودلالات إستراتيجية، فـان السـمة الانغماسـية للفكـر الاسـتراتيجي الأمـريكي أصـبحت إحـدى ملامـح الأداء الاستراتيجي الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الدولية في القرن الواحد والعشريـن. ورغم تزايد سمة الانغماسية، إلا أنها تجري وفق قاعدة الانغماسـية المحسـوبة أو العقلانيـة البراغماتيـة، فالوقـائع الدوليـة تؤكـد عـدم انغـماس الولايـات المتحدة في الحرب العالمية الأولى حتى عام1917، وبدخولها الحاسـم أحـدثت

تغييراً ستراتيجياً في الإستراتيجية العسكرية للفريق الذي دخلت إلى جانبه، وبعد ذلك انكفأت على بناء ذاتها.

كما أنها لم تدخل الحرب العالمية الثانية إلا في عام1942، وغيرت بدخولها المعادلة الإستراتيجية وتم تحقيق النتائج الفاعلة المتمثلة في فرض الإرادة على الخصم وتحديداً اليابان. ومن ثم ونتيجة الاستفادة من تجربة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى انسحابها من تسويات ما بعد الحرب، انغمست في الشؤون الدولية بشكل كبير وتزعمت العالم الغربي بعد انكفاء بريطانيا على ذاتها وتخليها عن مسؤولياتها العالمية نتيجة تراجع مكانتها الدولية، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتزعم العالم الغربي الليبرالي التوجه بهدف مواجهة الاتحاد السوفيتي ذو الإيديولوجية الشيوعية، ومن ثم عملت على توظيف معظم الموارد الغربية وأحلافها العسكرية بهدف مواجهة الخطر الوجودي لها، وكانت النتيجة تفكيك الاتحاد السوفيتي من الداخل بوصفه القطب الموازن للولايات المتحدة، وتفرد الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد، واتساع المسافة الدولية بينها وبين القوى الصاعدة الأخرى.

رابعاً: الثبات النسبي للمقتربات الإستراتيجية والمرونة في التكتيك

لقد ترافق مع الانغماس الأمريكي في الشؤون الدولية وضع اللبنات الاساسية للمقتربات الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة والثبات في الإطار العام والشامل للرؤية الامريكية المتمثلة في تعزيز مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي والتحكم بحركة التفاعلات الدولية بمجالاتها كافة، والعمل على ديمومة الحضور الأمريكي الفاعل في صياغة التوازنات الإستراتيجية في النظم الفرعية ذات الدلالات الإقليمية بما يتوافق مع أهداف الولايات المتحدة ذات الصفة العالمية.

وانسجاماً مع الثبات الاستراتيجي العام، فإنها تضع مرونة كبيرة للخطط التكتيكية التي تعمل على تعديلها باستمرار نتيجة التغييرات المتعددة بفعل تقلبات الموقف وتبدل مكانة اللاعبين واختلاف إيديولوجيتهم ورؤيتهم لذاتهم وللآخرين. لذلك فان الولايات المتحدة وبما تمتلكه من مقومات وإمكانيات تتوافر لها عدد كبير من الخيارات التكتيكية التي يجب أن تتبنى أحداها بعد التقييم لنهائي للخيارات المتنوعة وبما يؤكد على انه الخيار الذي يعود بأكبر قدر ممكن من المنافع واقل قدر ممكن من الخسائر المادية والمعنوية، وهو الأمر الذي جعلها تمتلك حيزاً واسعاً من المرونة في التكتيك الذي يعمل بوسائله وأساليبه وأدواته إلى تحقيق الثابت الراسخ في جوهر الإستراتيجية الأسمى.

خامساً: الاستحضار الدائم لمنهج القوة

تمازج الصيرورة الاجتماعية مع الصيرورة الفكرية وما رافق ذلك من عزلة دولية عن العالم وتعقيداته لمدة طويلة من الزمن، فضلاً عن الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الذي يتمثل بالابتعاد والانعزال الطبيعي عن العالم بواسطة البحار، كل ذلك انعكس على بناء الشخصية الامريكية وجعلها شخصية تشعر بالفخر والزهو لأنها تملك من المقومات ما لا تملكه الشعوب الأخرى من استقرار وتنمية وازدهار، وقوة قادرة على فرض الإرادة على الخصم في المكان والزمان الذي يتم تحديده من قبلها. كل ذلك يمكن استكشافه من الأدبيات السياسية والاجتماعية التي تصدر عن المؤسسات الامريكية الرسمية وغير الرسمية ومراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية.

لذلك فان الميل إلى ديمومة استحضار منهجيات القوة في حيثيات الوثائق الإستراتيجية الامريكية يتسم بالأصالة والثبات الراسخ في عقول المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، إذ لا تكاد وثيقة إستراتيجية تخلو من استحضار

منهجيات القوة في التعامل مع الوقائع والقضايا الدولية وتحاول توظيف الإمكانيات الشاملة واستحضارها بهدف توفير أوسع الخيارات أمام صانع القرار الأمريكي وجعله قادراً على اختيار البديل الأفضل في التعامل مع القضية المطروحة المراد مُعالجتها والاستجابة لتداعياتها المحتملة وتحقيق أعلى درجة من المصالح الامريكية التي لولا توافر مكونات القوة لما كانت قد تحققت أو إنها ستتحقق في المستقبل.

المقاربة الفكرية الثالثة: الرؤية الامريكية والتغيير في العالم العربي

لقد كانت الولايات المتحدة تعتمد في سبيل الحفاظ على مصالحها في العالم العربي على إستراتيجية تقليدية لم تتغير خلال القرن العشرين على رغم من بعض التعديلات، وكان هدف الإستراتيجية الأمريكية هو الحفاظ على الوضع القائم، بما يعنيه ذلك من الحيلولة ما أمكن دون حصول تغيّرات ذات مغزى داخل كل قطر، وعلى المستوى الإقليمي، وبذلك كانت خيارات الإستراتيجية الأمريكية مرتبطة بتحقيق ما يلي[1]:

1- الحيلولة دون أي تغيّر سياسي داخل البلدان العربية والشرق أوسطية، ومن ثم تبنى موقف أو مبدأ الدعم الكامل وغير المشروط لجميع النظم القائمة مهما كانت طبيعتها وأساليب الحكم التي تتبعها وأساليبها طالما لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة لأي خطر.

---

(1) سرمد عبد الستار أمين، ماذا يجري في الشرق الأوسط: قراءة سيناريو التغيير في المنطقة العربية، أوراق دولية، العدد198، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011، ص14.

2- احتواء الأنظمة الراديكالية أو غير المنسجمة مع الرؤية الأمريكية لواقع ومستقبل المنطقة من خلال تطبيق سياسات الترغيب والترهيب أو استنبات الفرقة والصراعات البينية التي تعوق فرص التقاء خصومها.

3- منع أي تغيّر جيوستراتيجي يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، ومواجهة جميع حركات التغيير الوطنية والقومية العربية.

4- إدامة تفوق إسرائيل كمصلحة أمريكية عُليا ودعمها ضد أي قوة عربية معادية أو صديقة تفكر في أضعافها أو فرض تنازلات عليها.

لقد أظهرت أحداث2001/9/11 وبشكل عملي انغماس الولايات المتحدة في أحداث المنطقة وتدخلها في مختلف جزئياتها وانعكاس ذلك على أخطر جوانب حياتها وهو الأمن الداخلي، وهذا ما مهد لمزيد من الانغماس في قضايا المنطقة في محاولة للعلاج وفق أفكار ومفاهيم وتصورات تنتجها مراكز البحوث والدراسات لديها، لقد كانت إحدى الدراسات المهمة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات من القرن العشرين للمفكر الأمريكي صموئيل هنتنغتون (Samuel p. Huntington)، والتي تحدثت عن نظرية ورؤية مستقبلية جديدة للسياسة الدولية والعلاقات الدولية والصراعات القادمة في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والتي سميت بنظرية صراع الحضارات(Clash of civilization) كان لها أثر كبير على تفكير وتصورات الكثيرين في المجتمعات الغربية وفي العالم، وعلى تبنيها والعمل وفقاً لتصوراتها من قبل الساسة ورجال الثقافة والفكر والإعلام في العالم العربي والولايات المتحدة بشكل خاص[1].

(1) بسمة خليل نامق، مصدر سبق ذكره، ص ص108–109.

وانطلاقاً من نظرية السلام الديمقراطي التي ترى بأن الدول الديمقراطية لا تُحارب بعضها بعضاً، فأن الولايات المتحدة ترى في إسقاط الأنظمة السلطوية في العالم العربي وإقامة أنظمة ديمقراطية شكلية أو حقيقية يخدم المصلحة القومية والأمن القومي الأمريكي، وعلى رغم من القلق من أن يؤدي التغيير السياسي في الدول الحليفة إلى ظهور أنظمة ثيوقراطية تعادي المصالح الأمريكية لاسيما مع وجود توجه أيديولوجي عالمي جديد في صورة(الإسلام السياسي الرايديكالي وفق الفهم الأمريكي)، فإن من الملاحظ أن الإجراءات الديمقراطية لم تجلب أبداً إلى السلطة حكومة تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمنية أو حلفائها بصورة مباشرة[1].

ومن هذا المنطق فإن مشروع الشرق الأوسط أصبح خلال مدة وجيزة واحداً من أهم ركائز الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أن قطعت إستراتيجية (الحرب على الإرهاب) مدة زمنية طويلة في محاولة الإدارة الأمريكية لتغيير المنطقة لاسيما في الجانب السياسي، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي بوش الابن في خطاب له حول الاتحاد في يناير2004،إذا كان الشرق الأوسط يبقى موطناً للديكتاتورية واليأس والغضب فسوف يستمر في خلق أفراد وحركات تهدد أمن الولايات المتحدة وأصدقائها، ولذلك تواصل الولايات المتحدة إستراتيجية متقدمة لإقرار الحرية في الشرق الأوسط، وهكذا تواكب أطلاق المشروع الأمريكي الكبير مع انتشار وسيادة حالة الفوضى وتفاقم المشاكل والأزمات

(1) ينظر: كوثر عباس الربيعي، التغيير في الوطن العربي والإستراتيجية الأمريكية: تناقضات المرحلة، في كتاب: التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي، تحرير كوثر عباس الربيعي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2013، ص ص105-106.

الدولية وتفجير الحروب والصراعات القومية والأثنية الدينية، وما رافق ذلك من تفكك في بنية العرب السياسية[1].

عملت الولايات المتحدة وتعمل على تغيير البنية السياسة للشرق الأوسط بالشكل الذي يتناسب مع متغيرات القرن الحادي والعشرين وإدراكها له، واستخدام آليات عديدة سياسية واقتصادية وإعلامية من أجل إعادة هيكلة المنطقة وتحويلها إلى كيانات سياسية صغيرة يسهل التعامل معها مستقبلاً، ولكن التغييرات السياسية في العالم العربي أوجدت حالة من عدم الاستقرار، فضلاً عن التغيّرات الدراماتيكية المُتسارعة والتي يصعب السيطرة عليها، مما يؤدي إلى انتشار حالات الفوضى في بلدان عديدة من الدول التي شهدت التغيير.

المبحث الثاني: الفكر الاستراتيجي الروسي *

لقد شكل انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين بداية حقيقية لثورة جديدة في المفاهيم والمسلمات ودلالاتها العامة لاسيما على صعيد التفكير الاستراتيجي

(1) حازم محمد موسى الجنابي، العلاقات العربية-الأمريكية: دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006، ص190.

(*) يؤكد الباحث بان المبحث الموسوم الفكر الاستراتيجي الروسي جزء من دراسة قام بها الباحث ونُشرت في كتاب: الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين: دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية، عن دار أكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عام2015. وقد دعت الضرورة الأكاديمية تكرارها في هذا المتن كونها تُغطي المقتربات الفكرية الإستراتيجية الروسية كونها تُمثل البنى الفكرية للإدراك الروسي في البيئة الإستراتيجية الدولية تجاه مختلف أقاليم العالم، والتي تُشكل مُنطلقاً لفهم طبيعة الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي في المنطقة العربية لاسيما بعد التغيير السياسي في العالم العربي.

في العالم، وتحديداً القوى الدولية الفاعلة التي لها القدرة على استعادة مكانتها في النظام الدولي بعد أن تتعرض لمجموعة من التحديات المتعاظمة وتجعلها تنكفئ على ذاتها لمدة طويلة من الزمن وتعيد بها حسابات الربح والخسارة للعمليات الإستراتيجية الداخلية والخارجية.

يُعد تفكك الاتحاد السوفيتي من أهم التحولات التي شهدتها البيئة الإستراتيجية الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين. لقد كان لضخامة الحدث وما ترتب عليه من تغيير جوهري في شكل ومضمون البيئة الإستراتيجية الدولية والنظام الدولي وآليات عمله ومعاملات توزيع القوة والقدرة في إطاره، ليس هذا فحسب، بل في شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها وإدارة تفاعلاتها سلماً وحرباً في آن واحد الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية الرامية إلى إعادة النظر في الكثير من المسلمات والثوابت ضمن الأدبيات السياسية والدولية[1].

أي بمعنى يرتبط مستوى الإيغال في الشؤون الدولية ارتباطاً مباشراً بالبنية الفكرية لهذه الدولة أو تلك، علاوة على قوتها وانعكاس ذلك على أدائها الاستراتيجي. ذلك (إن صعود وهبوط الدول العظمى سنة من سنن الكون، وتفكيك الإمبراطوريات وإعادة تشكُلها علامة من علامات العمليات التاريخية، وعليه فان الدولة على نحو ما ذهب إليه العلامة العربي ابن خلدون كالإنسان يبدأ طفلاً صغيراً ثم في مرحلة الشباب والشيخوخة والموت ومن ثم البدء من

---

(1) سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص15.

جديد)[1]، وهو الأمر الذي ينطبق على الدولة الروسية لاسيما وأنها تسير بشكل واثـق نحو إعادة مكانتها.

المقاربة الفكرية الأولى: ملامح التحول في الفكر الاستراتيجي الروسي

لقد ارتكز الفكر الاستراتيجي السوفيتي على محاولة تثبيت النفوذ السـوفيتي في دول منطقة شرق أوروبا، وعقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك، أو الأمن المتبـادل بين الاتحاد السوفيتي وبين كل من هذه الدول، وقد أكدت هـذه المواثيـق عـلى حـق الوجود السوفيتي، بل الإشراف العسكري المباشر على هذه الـدول، يُضـاف إلى حـرص الاتحاد السوفيتي على إيجاد أنظمة شيوعية فيها، تحمل الولاء المطلق له ويدل عـلى ذلك سلسلة من الإجراءات البارزة التي نفذها ضد بعض التيارات الحاكمـة في شرقـي أوروبا، لكي يضمن ولائها وتكون بعيدة عـن تحزبـات المصـالح الوطنيـة أو الـولاءات القومية في محور يواجـه بـه النظـام الرأسـمالي العـالمي بمركـز ثقلـه المتمثلـة في قـوة أمريكا، وقد تراجع الاتحـاد السـوفيتي عـن أسـلوب التحالفـات الثانويـة فـيما بعـد، مستبدلاً إياهـا بحلـف جماعـي كبـير هـو حلـف وارسـو الـذي أصـبح أداة المواجهـة السوفيتية الرئيسة ضد حلف شمال الأطلسي[2].

لقد ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي قانونياً وسياسـياً بعـد تفككـه مـن غير أن تملك أسباب القوة السوفيتية كاملة، رغم أنها حصلت على بعض مرتكزات هذه القوة عـلى الصـعيد الاسـتراتيجي العسـكري، لكنهـا لم تتنـازل عـن المـنهج الاستراتيجي والمتمثـل في الـدور المهـم في السياسـة الدوليـة أيـاً كـان الحـاكم أو

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطـب الـدولي: أزمـة الفـترة الانتقاليـة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص117.

(2) ينظر: ليساين بارير، صوت الإستراتيجية، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http//:www.uo.academy.org/../entvance-to-the-stratiyic.think-by.

المسؤول الأول، لإدراكها إن أي تنازل أو انكفاء معناه تهديد لكيان الدولة الروسية وتعريضها لمشاكل لا حصر لها، ورغم أن الدور الروسي كان مرتبكاً ويفتقد إلى الوضوح بفعل إعادة بناء روسيا الاتحادية، ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي، إلا إن تسلم فلاديمير بوتين للحكم كان إيذاناً بإعادة بناء الفاعلية الروسية على المستويين الداخلي والدولي[1].

يكتنف الإدراك الاستراتيجي الروسي مجموعة من المرتكزات المهمة التي ينطلق منها الأداء الاستراتيجي الروسي وتتمثل في الآتي: اولاً: تعميق التوجه الاوراسي لروسيا الاتحادية. ثانياً: التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وان لا يكون ذلك على حساب السياسة الخارجية. ثالثاً: العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في أسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي. رابعا: التركيز على تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب ورفض القبول بعالم تحكمه قوة واحدة مُهيمنة. خامساً: عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الواحد والعشرين[2].

يكمن جوهر الإدراك الروسي في تغيير الآليات الدولية التي تحكم حركة التفاعلات الدولية وإعادة تشكيلها بالشكل الذي يحظى بالقبول والتأييد ويرتكز على المشاركة والتحالف والفهم والثقة المتبادلة، وهذا لن يتم من دون إنهاء التفرد الأمريكي على حركة التفاعلات الدولية بجوانبها كافة، ويتم ذلك حسب وجهة النظر الروسية من خلال إعادة تقييم الترابطات الروسية مع دول الجوار القريب لروسيا الاتحادية والتحالفات الإستراتيجية مع القوى الآسيوية الكبرى

(1) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص1.
(2) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، 2012، ص188.

لعل من أهمها الصين والهند، وعليه تعمل روسيا الاتحادية استناداً إلى المنطق الحديث للفكر الاستراتيجي الروسي إلى تكوين المثلث الاستراتيجي الذي يضم كل من الصين والهند نتيجة لتقارب المصالح الإستراتيجية[1].

خلاصة لما تقدم، فان روسيا الاتحادية شهدت تحولاً كبيراً في التفكير الاستراتيجي نتيجة التغيّر في البيئة الإستراتيجية الداخلية وتغيير طبيعة المُدركات التي تحكم روسيا الأحادية بفعل فقدان الكثير من مقومات القوة، وهو الأمر الذي دفع القيادات الروسية إلى إيجاد البديل الناجح والقادر على مواكبة التغيير في المفاهيم والمسلمات في الإستراتيجية الدولية، وهو الأمر الذي انعكس على السمات العامة للفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين.

المقاربة الفكرية الثانية: سمات الفكر الاستراتيجي الروسي

في الوقت الذي أسقطت الإستراتيجية الروسية العديد من العوامل التي تحكمت في بناء الفكر الاستراتيجي السوفيتي الذي كان يعد إمبراطورية مترامية الأطراف، ومن ثم ورثت روسيا الاتحادية بعض مرتكزات هذه الإمبراطورية[*]، وعملت من ناحية أُخرى على صياغة وتطوير مكونات جديدة اعتُبرت ضرورية

---

(1) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على صعيد العلاقات الامريكية الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص102.

(*) كان الاتحاد السوفيتي يشغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من أسيا، وبذلك كان يمتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادي في الشرق، وكانت مساحته تزيد عن مساحة أي دولة أخرى في العالم. وهكذا فان روسيا تعد جسراً بين قارتي أوروبا واسيا، إذ تتميز روسيا تاريخياً وجغرافياً بالمزج بين أوروبا واسيا "اوراسيا"، يقع 75% من أراضيها في آسيا و25% في أوروبا، ومن هنا يتبين الموقع الاستراتيجي لروسيا. ينظر: محمد عبد الإله، مستقبل الدولة السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد106، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1991، ص241. وكذلك ينظر: رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص105.

لمقتضيات فعلها الاستراتيجي. هنا يُمكن تعيين أهم المصادر التي أصابها التغيير وشكلت سمات عامة لهذا الفكر وانعكست على منهج التفكير الاستراتيجي الروسي[1]:

أولا: التخلي عن الإيديولوجية الماركسية اللينينية: أدت النظرية الماركسية دوراً كبيراً في صياغة بُنية الفكر الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي على مدى زمني تجاوز السبعين عاماً من القرن العشرين، ليس مع دول المعسكر الرأسمالي فحسب، وإنما مع بقية دول العالم. لقد صورت الأيديولوجية السوفيتية صراعها مع المعسكر الرأسمالي على انه صراع مع قوى الشر، وان المجتمع ما هو إلا مجتمع طبقي تحكمه أقلية من الدول الغنية وأكثرية من الدول الفقيرة، وعلى هذا الأساس، تعد المناطق التي تتواجد فيها القوى من الفئة الأولى، أي الدول الاستعمارية والامبريالية هي مناطق صراع، وان حتمية الصراع ستقود إلى انتصار القوى الاشتراكية الشيوعية. لذلك فان تعظيم دور الإيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة، ورغم مظاهر التكيف التي طرأت على مبدأ حتمية الصراع والانتقال إلى إمكانية التعايش السلمي ثم الانفراج وبعده الوفاق، فان الطبيعة الإيديولوجية بقيت هي الحاكمة للإستراتيجية السوفيتية، ولكن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى التخلي عن تضمين التصورات الإستراتيجية بمفاهيم الإيديولوجية الماركسية اللينينية واستبدالها بمفاهيم أقرب

(1) ينظر: عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 310-314.

إلى الواقعية* كالمشاركة والتعاون وإرجاع جوهر الصراعات إلى أسباب ذات طبيعة سياسية واقتصادية واثنيه وأصبحت اهتماماتها ذات طبيعة إقليمية بالدرجة الأساس.

ثانياً: تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي: إذ تحولت الإستراتيجية الروسية في مكوناتها البنائية والوظيفية عما كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية، فالتوازن التنافسي يقتضي من حيث مكونه البنائي وجود حلفاء إقليميين يدعمون إستراتيجية التنافس التي يتم تصميمها ويبنى عليها مواقف روسيا الاتحادية، وبهذا لم تجد قوة أفضل من الصين تُسهم في بناء أرضية

(*) لقد أجرت روسيا تعديلات واسعة على الفكر السوقي الروسي اثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارشو، ثم نزوع روسيا إلى انتهاج الواقعية في علاقاتها مع الغرب، والانخراط في مؤسساته السياسية والاقتصادية والأمنية، فكانت أهم تلك التعديلات هي استبعاد الجانب الإيديولوجي من الفكر السوقي العسكري، ليصبح أكثر واقعية، بدلاً من تبني مفهوم عالمي للأمن، وهذا معناه إسقاط فكرة الحرب العالمية مع الغرب، وعليه تمت مراجعة وضعية القوات العسكرية الروسية من حيث النوعية والحجم والوظيفة. فمن حيث النوعية جرى الاهتمام منذ عام 1992 بالتقنية العسكرية للأسلحة التقليدية، لاسيما سلاح الجو وأنظمة الدعم والإسناد الميدانية. أما من حيث الحجم، فقد أصبح حجم القوة العسكرية الروسية أصغر بحكم اعتماد القوات الروسية على النوع. بينما من حيث الوظيفة تم التحول من مبدأ الهجوم في استخدام القوات إلى مبدأ الدفاع، إلا انه مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين طرأ تغيير تدريجي في اتجاه الأعداد والاستعداد لحرب إقليمية محدودة وتكون فاعلة ومؤثرة. ينظر: نزار إسماعيل الحيالي، الإستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق إستراتيجية، العدد57، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2000، ص2.

هذا التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي سواء كان ذلك في منطقة أسيا أم على الصعيد العالمي.

ثالثاً: تنامي الإدراك العقلاني للخطورة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية: فعلى رغم من امتلاك روسيا الاتحادية أسلحة وقدرات نووية ووسائل إطلاق صاروخية ذات كفاءة عالية إلا أن بواعث استخدامها أو التهديد باستخدامها ستكون محكومة بجدول الأولويات. وهذا الأمر يؤشر لنا جملة من الموضوعات لعل من أهمها أن الردع النووي لن يكون ردعاً شاملاً ليحتوي كل التحركات والأعمال غير المرغوب بها والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة، إنما سيكون ردعاً محدوداً ومقتصراً على تلك الأعمال التي تعرض أمن وسلامة الدولة الروسية إلى أخطار مؤكدة، كما أن الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الإستراتيجية في حرب تكون روسيا الاتحادية طرفاً فيها. بمعنى أن هذا الخيار سوف يكون محكوماً بمبدأين: أولهما: إذا ما تعرضت الأهداف الحيوية وعناصر القوة الروسية على اختلاف مكوناتها لهجوم نووي مضاد، عندها سيكون الرد الروسي نووياً انتقامياً وواسع النطاق. ثانيهما: هو التصعيد المتدرج بدءاً من الحرب التقليدية وصولاً إلى مستوى الحرب النووية، وإذا ما وقعت الحرب التقليدية فإنها تنطوي على استخدام أسلحة تقليدية ذات تكنولوجيا متقدمة وذات كفاءة عالية.

رابعاً: البراغماتية في الممارسة السياسية: لقد أصبحت روسيا الاتحادية أكثر براغماتية، وتتجاذبها المصالح الوطنية سواء كانت اقتصادية أم أمنية، وفي إطار رؤية تنطلق من التنافس والصراع وليس التعاون والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي ولا التبعية كما كان الحال في مدة حكم الرئيس يلتسين، ولأن روسيا الاتحادية دولة أوروبية ذات عمق آسيوي، فهي

تنتمي لكلا المجالين ليس جغرافياً فحسب ولكـن سياسـياً واقتصـادياً وربمـا اجتماعيـاً وثقافياً، كما ترى القيادة الروسية أنها في أوروبا بينما أمريكا خارجها، وان التقارب بين روسيا وأوروبا أمر لابد منـه لأن الـروابط التاريخيـة والديمقراطيـة والمصـلحية كبـيرة، ولذلك يتعين أن تكون العلاقة مع أوروبا واسعة وعميقة[1]. وكل هذا يحتم عليهـا أن تتبنى نهجاً براغماتياً في التعامل مع الشؤون الدولية.

بمعنـى انـه حـدث تغـيّراً كبـيراً كـماً ونوعـاً في الـدلالات العامـة لسـمات الفكـر الاستراتيجي الروسي أهما التخلي عـن الأدلجـة الفكريـة للسـلوكيات الروسـية وتبنـي المنهج البراغماتي في التعامل مع البيئة الإستراتيجية الروسية.

المقاربة الفكرية الثالثة: الأهداف الإستراتيجية الروسية

الغاية النهائية لأي إستراتيجية هي مدى تحقيق الأهداف التي تم وضـعها. مـن هنا يمكن تلمس الإستراتيجية الروسية الشاملة في الوثائق الإستراتيجية الروسـية سـواء تعلق الأمر بوثيقة "إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية حتى عام2020"، أم في وثيقة "العقيدة العسـكرية لروسـيا الاتحاديـة"، وأخـيراً ولـيس آخـراً وثيقـة "مفهـوم السياسية الخارجية الروسية" تحتوي على مجموعة من الأهداف القصـيرة والمتوسـطة والطويلة الأمد التي تُشكل بمجموعها المنطلقات الاساسية لأهـداف روسـيا الاتحاديـة المستقبلية.

(1) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2007 ، ص48.

وعلى هذا الأساس، فان روسيا الاتحادية وانطلاقاً من رؤيتها المستقبلية لمكانتها، وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية يمكن تركيزها في ما يأتي[1]:

أولاً: تقوية القدرات الروسية: إدامة هامش من الردع يضمن سلامة روسيا الاتحادية(عامل الردع)، إذ إن حجم التهديد المباشر وغير المباشر الموجه إليها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي قد بلغ حداً لا يمكن التغاضي عنه، وكذلك انكشاف أطراف الدولة الوارثة أمام التحديات الداخلية(العرقية والاثنية والانفصالية)، والخارجية الصادرة عن الخصوم السابقين الذين يرومون إثارة موضوعات وقضايا سابقة تتعلق بنزاعات الحدود ومُلكية الأرض والمطالب المتبادلة لكل منها في الإقليم الروسي.

ثانياً: الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، ويتمثل في كبح جماح النزاعات الانفصالية لاسيما أزمة الشيشان، وما قد يُفضي إلى اتجاه جمهوريتي انغوشيا وداغستان الاتحاديتين إلى الانفصال، فضلاً عن الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الطارئة من وراء الحدود لاسيما في سيبيريا الجنوبية وينطبق هذا بتزايد عدد الأصول الاثنية الصينية والكورية، الأمر الذي قد يتفاقم بشكل يهدد وحدة الأراضي الروسية.

ثالثاً: تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي للبلد، إذ يُمثل التحدي الأول الذي تواجهه روسيا والكابح الأساسي لتطلعاتها الإستراتيجية، وعليه فان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي سعى الرئيس الروسي

(1) لمى مظر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص218-236.

فلاديمير بوتين إلى تحقيقهـا، إذ مثلـت انجازاتـه ركيـزة مهمـة في وضـع أولى خطواتـه باتجاه تحشيد الموارد لأغراض التنمية والتنمية المستدامة، وتعد الصـناعة العسـكرية في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى اسـتثمارات كبـيرة لتحقيـق هـدفي رفـد القـوات المسلحة الروسـية باحتياجاتهـا والتصـدير كمـورد مهـم مـن مـوارد العملـة الأجنبيـة الضرورية لأغراض الاستثمار، إذ تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج بصـورة رسمية وبيع مفاعلات الطاقة إلى دول كإيران الحصول على العملة الصـعبة ومـن ثـم تأكيد نفوذها وهيبتها.

رابعاً: تجنب النزاعات العسكرية والعمل على حسـمها بفاعليـة عنـد الضرورة، إذ يعد هذا الهدف من الأهداف التي تمثل هدفاً ضرورياً من أجل إفساح المجـال لتوطيـد أمن وسلام روسيا الاتحادية وجوارها الإقليمي سعياً إلى تحقيق هدف أبعـد وأهـم هـو تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، إذ أنها تُدرك بان انعدام فرص السـلام يُثـير الحروب، ويؤدي إلى انتشـار النزاعـات العسـكرية، وهـو مـا يُقلـل مـن فـرص تحقيـق التنمية الاقتصادية التي تقود غالى إيجاد فرص العمالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي.

خامسا: اسـتعادة المكانـة والهيبـة الدوليـة، وفي هـذا السـياق كتـب المفكـر الروسي ايفان ايلين "عندما نُفكر في روسيا المستقبل ونتصورها في خيالنا علينـا أن ننطلق من أصولها ومصالحها التاريخية والقومية والدينية والثقافية، ولا يجوز لنا أن نُتاجر بهذه القيم، ولا أن نبدد ثرواتنا القومية الروسـية العامـة. كـما لا يجـوز لنا أن نَعِد أحداً أيـاً كـان بـأي شيء باسـم روسـيا الاتحاديـة، وعلينـا أن نتـذكرها فقط، وعلينا أن نكون أوفياء لها بالذات، إن الأجيال الروسية التي ستتصرف عـلى نحو مخالف سيذكره تاريخ روسيا الاتحاديـة كجيـل متخـاذل وخـائن، وأنـا عـلى

يقين بأن الأكثرية المطلقة من مـواطني بلادنـا المحترمـين لا يريـدون أن يكونـوا جـيلاً متخاذلاً ".

سادساً: إقامة نظام متعدد الأقطاب، يمثـل الـرفض الحـازم لعـالم يحكمـه قطـب واحد والتطلع الشـديد إلى إقامـة عـالم متعـدد الأقطـاب مـن الأهـداف الإسـتراتيجية الروسية للحد من الهيمنة الامريكية على التفاعلات الدولية. وفي هـذا السـياق يقـول الرئيس الروسي فلادمـير بـوتين " إن تحـديات وتهديـدات جديـدة للمصـالح القوميـة الروسية قد بدأت تظهـر عـلى الصـعيد العـالمي، فهنـاك سـعي متزايـد نحـو تأسـيس هيكلية عالمية أُحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحـدة عسـكرياً واقتصـادياً على العالم من خلال استخدام القوة، لذلك ستسعى روسيا الاتحادية إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب ويعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصـالحه المتنوعـة، كما أن بقاء نظام أُحادي القطب سيساعد على سباق التسلح وله نتـائج خطـيرة عـلى المجتمع الدولي".

سابعاً: تطوير الترابط مع الدول المشـاركة في كومنولـث الـدول المسـتقلة، إذ إن انشغال روسيا الاتحادية بمشكلاتها الداخلية خلال مدة التسعينيات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجمهوريات السوفيتية السابقة دفع الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة إلى توثيق ارتباطاتها بها، لذلك سـعت روسـيا الاتحاديـة اسـتناداً إلى المنطلقات الفكريـة الجديـدة إلى التكيـف مـع الواقـع الجيوسـياسي الجديـد بهـدف احتواء الحضور الإقليمي والدولي الجديد للحيلولة دون مُحاصرتها من قبل منافسـيها الرئيسيين عن طريق استقطاب الدول الجديدة، ومن خلال تشييد شبكة جديدة مـن العلاقـات تفيـد الـدول الجديـدة وتحفـظ لروسـيا موقعـاً مـتحكماً عـلى الصـعيدين الجيوبوليتيكي والاقتصادي.

المقاربة الفكرية الرابعة: الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي

الفكر هو الموجه والمحرك لكل السلوكيات والمواقف في البيئة الدولية، فلكل قرار سياسي بُنية فكرية أسهمت في بلورته وإخراجه إلى حيز الوجود. وعلى هذا الأساس، تعمل الدولة على وضع رؤيتها في شكل وثائق رسمية تصدر من المؤسسات الرسمية التي لها سلطة التشريع في الدول ووفق النظام السياسي في هذه الدولة أو تلك موضوع الدراسة، وتعبر هذه الوثائق الإستراتيجية عن منهج الدولة الذي تحاول أن تسير عليه في السنوات القادمة بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا سواء في البيئة الإستراتيجية الداخلية أم الإقليمية أم الدولية.

وبما أن الإستراتيجية لا تحتكم إلى قانون ثابت، وان قانونها الثابت أنها تتبدل بتبدل المعطيات التي تحاول معالجتها، فان روسيا الاتحادية عملت على إصدار العديد من الوثائق الإستراتيجية التي تحاول تحديد عمليات الاشتغال الاستراتيجي في البيئة الإستراتيجية بهدف تطويعها لصالحها. ومع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين شرعت روسيا الاتحادية في تفعيل أدائها الاستراتيجي بالشكل الذي يضمن إعادة تفعيل دورها على المستوى الدولي. وعليه فان الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي يمارس فعله في إطار الدوائر الثلاثة المترابطة الآتية:

أولاً: البيئة الإستراتيجية الداخلية لروسيا الاتحادية

الأزمة التي تركت آثارها الإستراتيجية على روسيا الاتحادية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتعاظم حالة عدم الاستقرار السياسي والأزمة المالية خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي جعلت روسيا الاتحادية تنكفئ على

ذاتها وتحاول إعادة تشكيل قوتها الذاتيـة وفـق عمليـة محسـوبة قائمـة عـلى أسـاس التدرج في الأولويات الإستراتيجية.

لقد شهدت روسيا الاتحادية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السـوفيتي وانـبلاج فجـر القرن الواحد والعشرين العديد من الأزمات التي استطاعت وبفعل تـوافر مجموعـة من المُحفزات المتمثلة في تقوية النظام السياسي الروسي ووضع دسـتور جديـد وتبنـي التعددية الحزبية والعمل على إعادة تأهيل المؤسسة العسكرية بالشكل الـذي يُلائـم القرن الحالي ومن ثم يُعيد لها مكانتها في الـداخل الـروسي وتـوفير قـدرة فاعلـة عـلى الردع الخارجي واستنبات القناعة لدى الخصوم بأنهم إذا مـا أقـدموا عـلى عمـل غـير مرغوب به يهدد السلامة الإقليمية والاستقرار السـياسي لروسـيا الاتحاديـة فـان الـرد سيكون حازماً وخلال مدة زمنية محددة.

وعلى رغم من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا الاتحادية لاسـيما في أواخـر تسعينيات القرن الماضي وتحديـداً في عـام1998، إلا أن التجربـة التاريخيـة أثبتـت أن نوعية القيادة السياسية لها الأثر الفاعل في إعادة هيبة البلدان سـواء كنـا نتفـق مـع توجهاتها أم لا، فقد استطاع الرئيس فلادمـير بـوتين نتيجـة الموهبـة والكاريزمـا التـي يتمتع بها إلى إعادة تشـييد البيئـة الإسـتراتيجية الداخليـة الروسـية مـن خـلال تبنـي انموذج ومنهج واضح يقـوم عـلى ركيـزة أساسـية وهـي ضرورة إعـادة مكانـة روسـيا الاتحادية في النظام الدولي الذي هو قيد التشكل مع انبلاج القرن الحالي، وطالمـا انـه يـدرك إن لـيس بمكـان تحقيـق ذلـك مـن دون إعـادة بنـاء عنـاصر القـوة الداخليـة الإستراتيجية الداخلية وإعادة الهيبة للدولة الروسية وترصين الجبهة الداخلية بالشكل الذي يهدف إلى إرساء أُسس الدولة التي تلائم معايير القرن.

توافرت لروسيا الاتحادية مجموعة كبيرة من الفرص، بعض منها ساهمت هي بصنعها وبعضها الأخر جاء نتيجة تفاعلات البيئة الإستراتيجية الدولية. لقد تمت صناعة وتشييد البيئة الإستراتيجية الداخلية الروسية من خلال الدلالات الآتية: تقويض عمل المافيات بمختلف المجالات وإصلاح البنية التحتية الصناعية الروسية وتطوير قطاع الطاقة بوصفه من القطاعات الحيوية التي يرتكز جزء كبير من الدخل القومي الروسي عليها وإنعاش تجارة السلاح الروسية إلى مختلف دول العالم وإصدار العديد من التشريعات التي تتناسب ولغة العصر لاسيما إيلاء التكنولوجيا والعلم والمعرفة دوراً مهماً بوصفها أحد مرتكزات التحكم بالمستقبل، إذ استقر في منطق تفكيرها الاستراتيجي إن الدولة التي تملك التقدم العلمي والتكنولوجي ولها القدرة على الابتكار لاسيما في مجال التكنولوجيا العسكرية والأقمار الصناعية وتوليد مقتربات تكنولوجيا جديدة وأجيالها المتنوعة والمتعددة تستطيع الإسهام في بلورة وتشكيل وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في البيئة الإستراتيجية الشاملة.

ثانياً: البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية

يؤكد منطق التفكير الاستراتيجي السليم والفاعل على أن الدولة التي تحاول تشييد مكانة مهمة لها في النظام الإقليمي أو الدولي غالباً ما تحاول الخروج في أدائها الاستراتيجي عن نطاق البيئة الإستراتيجية الداخلية، وتحاول توظيف البيئة الإستراتيجية الإقليمية بالشكل الذي يدعم سلوكياتها على المستوى الدولي، فالدولة لا يُمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لها دور على المستوى الدولي مالم يتم هذا الدور من خلال المقبولية الإقليمية سواء كان ذلك عن طريق الترهيب أم الترغيب، أي إما عن طريق الفرض أو الإقناع، إذ لا يمكن أن تعمل على تحقيق طموحها في تشييد البيئة الإستراتيجية الدولية إذا لم

يكن لها دور فاعل في تشـييد البيئـة الإسـتراتيجية الإقليميـة بوصـفها الحلقـة الثانيـة للفعل الاستراتيجي والموصِل إلى الحلقة الأكبر وهي البيئة الإستراتيجية الدولية.

لذلك فان البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية تشـتمل عـلى مجموعـة من الدول التي ترتبط معها بمجموعة من الترابطات الوثيقة، إذ إن هذه الدول تـدرك أهميتها ضمناً بالنسبة لروسيا الاتحادية، لا بل إن توثيق ترابطها مـع الـدول الأخـرى وبالشكل الذي يُشكل تحدياً حقيقياً لروسيا الاتحادية يمكن أن يترتـب عليـه عواقـب وخيمة تؤدي في نهاية الأمر إلى خسارة كبيرة لها انطلاقاً مـن قاعـدة حسـابات الـربح والخسارة.

تتمثل البيئة الإستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية في مجموعة من الدول التي انفصلت عن الكيان السوفيتي وتعدها روسيا الاتحادية أحد مكونات منطق تفكيرهـا الاستراتيجي، لذلك فـان الأداء الاسـتراتيجي الـوظيفي الـروسي في البيئـة الإسـتراتيجية الإقليمية يحاول ضبط حركـة تفاعلاتهـا بالشـكل الـذي لا يخـرج عـن دائـرة نفوذهـا وفعلها الاستراتيجي لاسيما وان استقلال هـذه الـدول أدى إلى حـدوث مجموعـة مـن المتغيّرات التي أثرت في علاقاتها مع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة.

وعلى هذا الأساس، فان هذه الدول والتـي يطلـق عليهـا في الأدبيـات الإسـتراتيجية الدولية بدول الخارج القريب(Near Abroad) سواء تعلق الأمر بالجمهوريات السلافية (اوكرانيا، بلاروسيا)، علاوة على روسيا الاتحادية أم دول البلطيق(استونيا، لاتفيا، ليتوانيـا، مولدوفا)، أم دول القوقاز(جورجيا، ارمينيـا، اذربيجـان)، وأخـيراً ولـيس آخـراً، دول أسـيا الوسطى(اوزبكستان، طاجكستان، كازاخستان، قرغيزستان، تركمانستان)، أم الدول المطلة على بحر قزوين لاسيما منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في منطقة البحر الأسـود

وبحر قزوين، تُشكل بمجموعها البيئة الإستراتيجية الإقليمية الروسية ونطاق أدائها الاستراتيجي، ومنها يكتسب الدور الروسي أهميته ويتجلى استعادة روسيا لمكانتها القائمة على التدرج في الأولويات.

إذاً وفق منطق الفكر الاستراتيجي الروسي، يجب أن يكون مجال النفوذ السوفيتي السابق تحت مجال التأثير والنفوذ الروسي، وتحت إطار حماية (باقي) دول الاتحاد السوفيتي السابق، فروسيا تنظر لمنطقة قلب اوراسيا على أنها ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة وجسر إستراتيجي بينها وبين (الشرق الأوسط)، وسعت للاحتفاظ بتأثيرها الطويل الممتد عبر القرون السابقة في المنطقة وبالضد من طرفي الصراع التاريخي تركيا وإيران، وترى روسيا أنه من الأهمية أن تفرض هيمنتها على منطقة قلب أوراسيا بشكل عام، ومنطقة بحر قزوين بشكل خاص، فهي من جهة تجد أن النزاعات الانفصالية إذا استمرت عند بعض السكان المسلمين الروس قد يتسبب ذلك في تراجع السيطرة الروسية التامة على المنطقة، وان ذلك سوف يُضعف إلى درجة كبيرة من موقفها حول عدم التدخل الإقليمي. ومن ناحية أخرى فأن روسيا تربط موقفها بوصفها قوة كبرى مؤثرة في أوراسيا بتأثيرها المستمر في قلب أوراسيا، من هنا كان لزاماً عليها أن تتجه نحو هذه المنطقة المهمة، يُحركها في ذلك دوافع عديدة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو أمني[1].

وعليه تُعد البيئة الإستراتيجية الإقليمية نطاق الأداء الاستراتيجي الروسي الأهم بالنسبة لروسيا الاتحادية، فهي تسعى إلى ترسيخ دورها الإقليمي ليكون

(1)عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص81.

المدخل لممارسة دور فاعل على المستوى الدولي، إذ لا يمكن أن تُمارس دوراً على المستوى الدولي ما لم يكن لها حضور فاعل على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: البيئة الإستراتيجية الدولية لروسيا الاتحادية

تعد الدول ذات المكانة التاريخية في النظام الدولي ولها خبرة طويلة وكبيرة في ممارسة التوازن الاستراتيجي العالمي تقييم وتشخيص البيئة الإستراتيجية الدولية وتحديد مكامن الفرص والكوابح فيها من أهم المهام التي يجب القيام بها بهدف إعادة تشييد أو تقويض معوقات تشييد البيئة الإستراتيجية الدولية وبالشكل الذي يضمن لها ممارسة وتفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي على المستوى الدولي.

يوضح تقييم البيئة الإستراتيجية الدولية لروسيا الاتحادية بان هناك مجموعة من التحديات التي تُمثل عائقاً أمام إعادة تفعيل دورها الاستراتيجي وتطبيق منطلقات فكرها ورؤيتها الإستراتيجية لما ينبغي أن يكون عليه عالم القرن الواحد والعشرين، لعل من أهم هذه التحديات هو الهيمنة الامريكية على النظام الدولي ومحاولتها تعبئة جميع مواردها في البيئة الإستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية لكبح جماح أي قوة تحاول أن تحل محلها في زعامة النظام الدولي، لا بل العمل على إبقاء المسافة الدولية بينها وبين القوى الدولية الصاعدة كبيرة جداً. فعلى سبيل المثال يُشكل مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي أحد أبرز التحديات المستقبلية لروسيا الاتحادية كونه يُشكل تهديداً للأمن القومي الروسي.

وفي هذا السياق يذكر أُستاذ العلاقات الدولية والإستراتيجية عبد القادر محمد فهمي في كتابه (المدخل إلى دراسة الإستراتيجية) بخصوص نشر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي وانعكاسه على العلاقة الإستراتيجية بين روسيا

الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية ما يأتي:"أن القيادة الروسية، وفي إطار رؤيتها الإستراتيجية، لا تزال تشكك بطبيعة ومضمون الإستراتيجية الأمريكية التي ترى فيها إستراتيجية لا تزال محكومة بطابع هجومي، وأنها ترمي إلى هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، أن القيادة الروسية لديها قناعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على أنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج لا تغفل القيادة الروسية طبيعة مخاطرها الإستراتيجية" إذ أنها ستؤدي إلى النتائج الآتية[1]:

أولاً: زيادة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والى اعتماد سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسية، ليس تجاه روسيا الاتحادية فحسب، وإنما تجاه تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الرد المتوازن. كما انه سوف يؤدي إلى(تعطيل قدرة روسيا الاتحادية على الردع، أي بعد الضربة الأولى التي تتعرض لها من الخصم).

ثانياً: تبني الولايات المتحدة لهذه المنظومة (منظومة الدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا الاتحادية، وربما الصين أيضاً، والدول الأخرى التي تملك الصواريخ الإستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأمريكية، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعني الدفع باتجاه عملية سباق تسلح للمنظومات الدفاعية والهجومية، وهذا سيطال بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

---

(1)عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص318-319.

ثالثاً: إن الأمريكيين يسعون إلى جذب حلفائهم إلى منظـومتهم الدفاعيـة، ومثـل هذا الأمر يعني في حقيقتـه أن هنـاك محـاولات لـنشر منظومـة الـدفاع نحـو الشرق بالتحالف مع اليابان ، ومثل هذا التطور يكـون بمثابـة النسـق الأول بهـدف اعـتراض الصـواريخ الروسـية والصـينية عنـد انطلاقهـا، كـذلك فـان المغـزى الأمـريكي، إغـراء الأوروبيين وإقناعهم بأن المسعى الأمـريكي في هـذا الاتجـاه مـن شـأنه أن يـوفر لهـم حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكون مصدرها روسـيا الاتحاديـة وهـذا سـيكون نسقاً أخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

رابعاً: يخطط الأمريكيون على وفق الرؤية الروسية للخـروج إلى الفضـاء وجعلـه فضاءاً مسلحاً، كما يخططون لنشر منظومة الدفاع الصـاروخية فـوق سـفنهم، وبهـذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية وهجومية واسعة النطاق ومتعددة الأنساق غرضها تطويق روسيا الاتحادية والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولة وعلى كـل مجموعة صواريخ، ومن الطبيعي ألا تبقى هذه العملية خارج دائـرة اهـتمام روسـيا وغيرها من الدول الأخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سـباق التسـلح مـن جديـد، كما سيقود ذلك إلى انتقال عمليـة سـباق التسـلح إلى الفضـاء الخـارجي والمحيطـات، ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلـق مشـكلة عالميـة تـؤدي إلى تقـويض الاسـتقرار والأمن الدولي، بل إلى الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية.

لقد أسـهم انـبلاج فجـر القـرن الواحـد والعشريـن ونتيجـة مجموعـة مـن المتغيرات المترابطة مع بعضها في تفعيـل الأداء الاسـتراتيجي الـوظيفي، إن هـذه المتغيرات الناجمة عن تفاعل البيئة الإسـتراتيجية الداخليـة والإقليميـة والدوليـة أسهمت في إظهار مكانة روسيا الاتحادية. فالفرص التي توافرت لها داخلياً سـواء تلك التي صنعتها بذاتها، أم تلك التي جاءت نتيجة التفـاعلات الدوليـة الكبـيرة،

أم تلك الناجمة عن الكوابح التي اعترضت الفعل الاستراتيجي للدول الأخرى وشكلت تحدياً كبيراً لها مما أدى إلى تقليص الفجوة بينها وبين القوى الدولية الصاعدة، لا بل تقليل المسافة الدولية لصالح روسيا الاتحادية.

أسهمت النتائج المتناغمة داخلياً واقليمياً ودولياً في تفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي لروسيا الاتحادية، فالحرب التي قادتها الولايات المتحدة لاحتلال العراق وأفغانستان ونتيجة الخسائر التي تكبدتها وعدم مصداقية الذرائع التي ساقتها لاحتلال العراق بدعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل إلى تراجع صورة الولايات المتحدة في العالم، لا بل بدأت تدريجياً تتنازل عن مفهوم السيطرة على العالم إلى مفهوم القيادة العالمية، لا بل المشاركة في القيادة وهو ما يعني ضمناً تراجع مكانة الولايات المتحدة عما كان عليه الحال في العقد الأخير من القرن العشرين. لقد ترافق مع احتلال العراق بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير ووصل إلى سبعة أضعاف ما كان عليه قبل احتلال العراق قبل تراجعه عام 2012، وهو ما أدى إلى تركم الثروة لدى لروسيا الاتحادية وأسهم في إخراجها من أزمتها المالية بفعل امتلاكها قدرة تصديرية نفطية هائلة لتكون إحدى الدول ذات الاحتياطيات النقدية الكبيرة توظفها لخدمة أهدافها الإستراتيجية وتدعيم خطط الإصلاح الشامل التي تنفذها.

بمعنى إعادة هيكلة الدولة الروسية بوصفها قوة كبرى وفق مقاييس القوة وتنفيذ الإصلاحات الداخلية والقضاء على مافيات الفساد وزيادة نفقات الدولة بفعل الوفرة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والقيام بعملية تحديث القوات المسلحة من خلال رفع الإنفاق العسكري وبوتيرة متصاعدة ليصل إلى ما يقارب78 مليار دولار عام2012، كل هذه المتغيرات، بالإضافة إلى نوعية القيادة

السياسية في روسيا الاتحادية القادرة على توظيف متغيرات البيئة الداخلية وربطها بمتغيرات البيئة الإقليمية لاسيما الحرب الجورجية واتخاذ القرار المناسب والحاسم من رفض انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي أسهمت في صيرورة الفعل الاستراتيجي الفاعل في البيئة الدولية وتراجع الدور الغربي لاسيما في دول الجوار الغريب.

وبما أن عملية استكشاف دلالات الفكر وخروجه إلى حيز الوجود واستنباته في مدركات الغير يحتاج إلى فعل تتوافر فيه دلالات التحول، غالباً ما يكون ذلك من خلال التطبيق الفعلي للفكر الاستراتيجي للدولة، لا بل يتضح ذلك من خلال الأداء الاستراتيجي الوظيفي، فقد مثلت الحرب الروسية الجورجية في عام2008 دلالات التغيير والتحول في الفكر الاستراتيجي الروسي وما تلاها من إيقاف إمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا وأوروبا في عام2009.

من أوضح نتائج هذا التحول هو محدودية الدعم الغربي لاسيما الولايات المتحدة لدول الخارج القريب بالنسبة لروسيا الاتحادية، فعلى رغم من تعاظم الترابط بين جورجيا والدول الغربية إلا أنها لم تستطع كبح ردة الفعل الروسية تجاه جورجيا وهو ما أدى إلى استنبات فرضيات الفكر الاستراتيجي الروسي في مدركات الدول الأخرى المتمثلة في الآتي: أي سلوك يصدر من هذه الدول يستهدف تغيير واقع توجهات دول الجوار القريب بالاتجاه الذي يجعلها تكون أقرب إلى دائرة نفوذ الدول الغربية ستكون عواقبه وخيمة بفعل امتلاك روسيا الاتحادية أدوات الفعل والتدمير الاستراتيجي القادرة على جعل تقاربها ذو نتائج عكسية.

لم تكن جورجيا الدولة الوحيدة التي اتضح فيها التطبيق الفعلي للتوجهات الجديدة للفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، بل مثلت

أوكرانيا المديات الأوسع لحدود تطبيق هذا الفكر، وعليه فان عدم الاستقرار السياسي الناتج عن تضارب الإرادات الداخلية والإقليمية والدولية في أوكرانيا وما تلاها من إجراءات روسية حازمة لاسيما فيما يتعلق بضم جزيرة القرم إلى الإقليم الروسي، بالإضافة إلى الدعم الروسي الفاعل لسوريا الذي اختلف عن دعمها للعراق عام2003، كل هذه التداعيات المتفاعلة والمترابطة أسهمت في توضيح المنطلقات النظرية للفكر الاستراتيجي الروسي وتطابق الجانب النظري مع الجانب العملي.

المقاربة الفكرية الخامسة: روسيا الاتحادية والتغيير في العالم العربي

تُحكم الإستراتيجية لأي دولة وفق معيارين رئيسيّن أهما: مدى ثباتها من ناحية، ومدى قدرتها على التغيّر والتكيّف من ناحية أخرى، لا سيما عند حدوث تغيّرات مُفاجئة ومُربكة، ولم تكُن ضمن الخيارات المطروحة لصُناع القرار في الدولة، مما يجعل دوائر صُنع الإستراتيجية تبحث عن مُخرجات سليمة للتداعيات المحتملة وغير المحتملة.

وبذلك تتضح العلاقة الرمزية بين الإستراتيجية والأداء الاستراتيجي الوظيفي للدولة. فالإستراتيجية تتميز بأنها أكثر ثباتاً ورسوخاً من الأداء الاستراتيجي، بينما يرتبط الأخير بالتكتيك، والتكتيك بدوره يرتبط بالتغيير. إذ إن من أهم مرتكزات التغيير القدرة على التكيّف مع القادم من الأحداث والتداعيات. من هنا فان التغيير أذا ما ارتبط بالأداء لا يحتاج إلى مدة زمنية طويلة لحدوثه، بينما إذا ما أرتبط التغيير بالإستراتيجية فانه يحتاج إلى مدة زمنية أطول لحصوله. فالإستراتيجية يحكُمها التفكير الاستراتيجي المرتبط بدوائر صُنع الإستراتيجية في مختلف جوانب ومرتكزات الدولة، بينما الأداء الاستراتيجي الوظيفي يحكُمه السلوك في الواقع والمُعطيات المستجدة.

كما إن التغيير في الإستراتيجية الشاملة للدول الراسخة لا يتم إلا بعد مدة زمنية طويلة، وتأتي الإستراتيجية الأخرى لتُكمل الإستراتيجية السابقة، مما يجعلها تتسم بسمة التكامل الاستراتيجي، مع بقاء الأُسس الثابتة التي تُمثل الإطار العام لرؤية الدولة الإستراتيجية لما ينبغي أن يكون عليه الواقع في المستقبل، فالأُسس الفكرية لا يُصيبها التبدل خلال مدة قصيرة، بينما يتغيّر الأداء باستمرار وفق المعطيات القادمة من البيئة الإستراتيجية.

ووفق ما تقدم، إنعكس التغيير الذي استقبله الفكر الاستراتيجي الروسي لا سيما فيما يتعلق بتراجع مكانة الإيديولوجية وتعاظم منهج البراغماتية في الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي تجاه العالم العربي بشكل عام، ومدة ما بعد التغيير السياسي بشكل خاص. وقد انعكس ذلك على الرؤية الروسية وطبيعة معالجتها للوقائع المستجدة والمتتابعة. إذ لم تحكُم روسيا الاتحادية حُكماً متسرعاً على طبيعة القوى المحركة للتغيير إلا بعد تكشُف واستكشاف دلالاتها العامة والفحص الشامل لمدى قدرتها على إحداث التغيير من ناحية، ومن ناحية أُخرى مدى قدرة الأنظمة السياسية القائمة على احتوائها أو تراجعها وانكفائها وتفككها، والقوى التي يُمكن أن تشغل مكانها في إدارة هذه الدولة أو تلك.

في هذا السياق، بنا حاجة إلى توكيد الحقيقة الآتية: تتميز الأنظمة السلطوية بأنه في حالة توتر العلاقات مع دولة معينة في جانب من الجوانب، فان ذلك يمتد إلى الجوانب الأخرى لهذه العلاقة، على عكس الأنظمة التعددية التي تتميز بأنه في حالة حصول التوتر في جانب من جوانب علاقاتها، فان ذلك لا يسري ولا يؤثر على غيرها من جوانب الارتباط بينها وبين الدول الأخرى، بل تستمر وفق

أُطرها العامة السابقة[1]. فعلى سبيل المثال في حالة حصول توتر سياسي بين دولتين حول قضية سياسية، فان ذلك يَمس الجوانب الاقتصادية والعسكرية وغيرها، والعكس صحيح بالنسبة للأنظمة التعددية، إذ إن التوتر في المجال السياسي لا يمتد إلى جوانب الارتباط الأخرى كالاقتصاد وغيرها من جوانب العلاقة.

أُجهدت روسيا الاتحادية في مراقبة وتشخيص الوضع على الأرض والتداعيات المحتملة للتغيير السياسي في العالم العربي، منطلقة من رؤية إستراتيجية بعيدة الأمد تتمثل في أن اتخاذ موقف معارض وسريع للنظم الحاكمة في العالم العربي ودعم حركات وقوى التغيير المختلفة وتأييدها يقود إلى عواقب وخيمة لا سيما في حالة تمكن الأنظمة السياسية القائمة من احتوائها التي ربما تقودها لإعادة النظر في علاقاتها مع الدول المؤيدة والمعارضة لما شهدته من أحداث بعد حركة التغيير.

وبالمقابل فان دعم النظام السياسي القائم بشكل مطلق ومعارضة حركات وقوى التغيير قد يؤدي إلى ثبات ورسوخ صورة نمطية لدى هذه القوى المحركة للتغيير بان روسيا الاتحادية تعمل بالضد من رغباتها وتطلعاتها بوصفها تمثل القاعدة الأوسع للشعب الذي يدعم حركة التغيير وبناء دولة تختلف عن مدة ما قبل التغيير. وبذلك يُمكن استنتاج الصفة العامة للأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي المتمثلة في معرفة واقع وقدرة الأنظمة التفاعلية في البيئة الإستراتيجية

---

(1) ينظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص238.

الداخلية للعالم العربي وتشخيص معطياتها وتحليلها وفق أُسس ومرتكزات الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين.

وبما أن التغيير السياسي في العالم العربي سيؤدي إلى بلورة متغيرات إقليمية جديدة، وإعادة تعريف الحلفاء والخصوم والمنافسين، وما يُمكن أن يؤدي إليه من تغيير تتابعي وجذري في الحركة التفاعلية المستقبلية، فانه سيقود بالضرورة إلى تغيير حسابات الربح والخسارة لروسيا الاتحادية. ليس هذا فحسب، بل يؤدي إلى تفكيك الارتباط التقليدي بين النُخب الحاكمة في العالم العربي والولايات المتحدة في بعض هذه البلدان، وقد ينتهي العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة. ونتيجة لذلك تحاول روسيا الاتحادية توظيف التغيير السياسي العربي بالشكل الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية وإعادة تقييمها وفق حالة كل بلد عربي. من هنا نجد إن روسيا الاتحادية اتخذت موقفاً حازماً فيما يتعلق بسوريا، ودعمت النظام السياسي القائم بوصفه أفضل الخيارات الممكنة والقابلة للنجاح لمجموعة من الأسباب أهمها[1]:

اولاً: الحفاظ على الحضور العسكري القائم في شرق البحر المتوسط، إذ تتعاظم المصالح الإستراتيجية الروسية في الحالة السورية بفعل الأهمية الإستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، بوصفها قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.

ثانياً: ارتباط ذلك بالمحور المعارض للتفرد الأمريكي في القرار السياسي الدولي بشكل عام، وقضايا الشرق الأوسط بشكل خاص.

---

(1) نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص112-114.

ثالثاً: يتمثل في المصالح الاقتصادية، إذ ترتبط المصالح الروسية بقطاعات رئيسة تتمثل في الطاقة(النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية. إذ يمثل التعاون في مجال الطاقة قمة الأولويات في الأداء الاستراتيجي الروسي تجاه العالم العربي، لا بل محور تلاقي المصالح العربية والروسية حاضراً ومستقبلاً. ويكون ذلك في إطار محورين أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي. بالإضافة إلى ذلك تُمثل المنطقة العربية سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية مثل الآلات والمعدات المدنية والعسكرية. وبفعل تراجع الأيديولوجية وتعاظم البراغماتية، تسعى روسيا الاتحادية إلى تفعيل صادراتها من الأسلحة للعالم العربي نظراً لما تُمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي.

ورغم التدرجية في إعادة تفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي في العديد من المناطق الإستراتيجية في العالم فان هذه التدرجية محكومة وفق الأولويات التي وضعتها روسيا الاتحادية في القرن الواحد والعشرين والمثبتة في الوثائق الإستراتيجية الرسمية للدولة الروسية، كما أنها محكومة برؤى دوائر صُنع الإستراتيجية. وبما أن الفكر الاستراتيجي الروسي هو فكر لايزال اقليمياً وفي طَور الصيرورة نحو تفعيل الأداء الدولي، فان روسيا الاتحادية تعطي الأولوية للبيئة الإقليمية الإستراتيجية لا سيما دول الخارج القريب، وتتضح فيها الإرادة السياسية الروسية الصلبة بينما تأتي الدائرة الأخرى من حيث الأهمية دائرة الشرق الأوسط والعالم العربي وتتبلور فيها البراغماتية الروسية المحكومة في المصالح الاقتصادية والتجارية (باستثناء سوريا لأهميتها العسكرية) التي تعمل على إعادة تفعيلها بعد التغيير السياسي العربي.

وهنا يتضح تضارب الأرادات والمشاريع المستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه العالم العربي بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة. ورغم تخلي روسيا الاتحادية عن استنبات الأدلجة في العالم ومنها العالم العربي، المتمثلة في ربط المساعدات العسكرية بمدى أدلجة تلك الدول وقدرتها على التعاطي مع الإيديولوجية الشيوعية، فان الولايات المتحدة تحاول وفق منهج إيديولوجي وصياغة أنظمة المنطقة طبقاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يقتضي جوهره تفكيك دول المنطقة وإقامة أنظمة تعددية، كونها تُمثل السبيل الأمثل لتوثيق الترابط بينها وبين الولايات المتحدة.

بالمقابل تحاول روسيا الاتحادية إعادة توثيق الترابط مع دول المنطقة في مرحلة ما بعد التغيير السياسي والدخول التنافسي وفي حالات أُخرى التصارعي، إلى البيئة الإستراتيجية العربية وتقديم نفسها على أنها شريك موثوق، وتستغل بذلك السياسات الامريكية الرامية إلى تقويض أُسس المجتمعات القائمة جذرياً وإقامة علاقات تفاعلية جديدة وفق الأُسس التي تبغيها، لا بل أمركة العالم.

بمعنى إدراك الطرفين لبعضهما، وإدراكهما لحركة التفاعلات الدولية يؤثر بشكل كبير في طريقة التعاطي مع الأزمات ذات الدلالات الدولية، والتي تُمثل أهمية إستراتيجية لكليهما. إذ أن تحقيق مكاسب لطرف معين يُمثل تراجع للطرف الآخر، وهو ما يقود إلى صراع الإرادات الدولية في العالم العربي. وقد بدا ذلك جلياً في الأزمة السورية ومنهجية الدولتين في طريقة التعاطي مع متغيرات الأزمة.

المبحث الثالث: الفكر الاستراتيجي الأوروبي

بما إن الفكر هو المحرك لكل التفاعلات الإنسانية، والقادر على صناعة حركة الشعوب والدول في البيئة المحيطة بصنوفها كافة الداخلية والخارجية، والقادر على تشخيص الفرص والكوابح لإستراتيجية معينة، وتحليل مواقف وسلوكيات الإفراد والدول والفواعل من غير الدول، فأن الفكر الاستراتيجي الأوروبي يعبر عن مجموعة من الفواعل المتداخلة الناتجة عن سلسلة من المعطيات والأحداث الكبيرة التي مرت بها القارة الأوربية، سواء كانت هذه المعطيات نتاج البيئة الأوربية المتنوعة وما ترتب عليه تفاعل مدخلاتها، خلال أوقات السلم والحرب من نتائج كبيرة انعكست على بلورة وصياغة مدركات التفكير الاستراتيجي الأوربي واستنبات الأفكار في الأجيال الأوربية المتعاقبة لاسيما فيما يتعلق بقواعد التعامل مع المجتمعات الأخرى.

ومن أهم نتاجات التفكير الاستراتيجي الأوربي لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل هو العمل على مأسسة العمل السياسي وترسيخ المؤسسات الدستورية وسموها، وابتكار الوسائل والآليات القادرة على تدعيم وترسيخ هذه المؤسسات كونها تتمتع بصفة الديمومة التي لا ينبغي تفكيكها وإنهائها، وإنما العمل على ابتكار أُطر جديدة لعملها بهدف جعلها تتلائم مع البيئة الدولية التي تتفاعل معها.

ونتيجة لما تقدم، فان الفكر الاستراتيجي الأوربي وما يُمكن أن ينتج عنه من سلوكيات ومواقف تجاه الأزمات والقضايا الدولية هو نتاج مدة زمنية طويلة تم استنباتها في أذهان الأجيال الأوربية المتعاقبة من خلال وضع أُسس ومبادئ للتعامل مع الآخر وفق المصلحة الأوروبية تجاه قارات العالم المختلفة وهذه المصلحة تُعد ثابتة لا حياد عنها، على غير الوسائل والأدوات التي تتبدل بتبدل

المقتضيات الموضوعية والذاتية الناتجة عن عامل الزمن وتغيّر مدركات الإفراد والجماعات في المجتمعات الأُخرى.

وعليه فان الاقتراب المباشر من الفكر الاستراتيجي الأوربي ومعرفة القوى الدافعة له، وما يترتب على ذلك من تبني طريقة معينة للتعاطي مع التغيير السياسي في العالم العربي دون سواها يُحتم على الباحث تناول حيثيات الفكر الأوربي ومحركاته وتفاعلاته التي أسهمت في تشكيله وصيرورته وتحديد الإطار العام والشامل الذي يتحرك فيه، ومحفزاته والأولويات التي يضعها في التعامل مع الآخر، وكل ذلك مؤطر في المصلحة الأوروبية الشاملة.

المقاربة الفكرية الأولى: الصيرورة الفكرية للفكر الاستراتيجي الأوروبي

لا يمكن التعرف على القيمة العليا للفكر الإنساني إلا في حالة التعرض للازمات وقدرة هذا الفكر على مواجه الأزمات وابتكار الوسائل والآليات لمعالجة هذه الأزمات، ومرونة التفاعل مع الآخر، ومعرفة توجهاتها ورؤيته لما ينبغي أن يكون عليه الواقع وتشخيص معطياته.

أسهمت في صيرورة الفكر الاستراتيجي الأوروبي مُعطيات وتفاعلات عديدة، بعضها تُمثل النتاج المباشر للمقتضيات الموضوعية، أما الأُخرى فتمثل نتاج للمقتضيات الذاتية، علما أن لكل مقتضى من هذه المقتضيات فاعليتها ومؤثراتها التي أثرت في نسبة صياغة الفكر الأوروبي.

مما لاشك فيه إن الحروب الإمبراطورية المتعددة بمسبباتها المختلفة، وما ترتب عليها من وسائل السيطرة على الأراضي الواسعة جنوب المتوسط وشرقه والوصول إلى العالم الجديد وتضارب المصالح التجارية والعلاقة بين الإقطاع وسلطة رجال الكنيسة والرؤى الدينية المختلفة لأشكال ووسائل الحكم والعلاقة بين رجال السياسة ورجال الدين وتشكل الدول القومية والحروب النابليونية

وصعود وافول الإمبراطوريات الكبرى لا سيما العثمانية والبريطانية، كل هذه المعطيات أسهمت في استنبات نوع معين من التفكير الأوربي يتسم في حب السيطرة والهيمنة على الآخرين سواء كان ذلك مادياً أو معنوياً، لا بل محاولة تعميم القيم الأوربية على العالم وجعلها قيماً عالمية.

وفي هذا السياق، فان الأثر الذي رسخته حيثيات ومعطيات القرن العشرين على الفكر الاستراتيجي الأوربي أكثر بكثير من مثيلاتها في القرون الماضية، إذ شهد القرن العشرين حربين عالميتين بين القوى الأوربية المختلفة على الأراضي الأوربية وكانت معظم العمليات العسكرية وتأثيرها المباشر على الشعوب الأوربية داخل المركز الأوربي، أما الإطراف المتمثلة في المُستعمرات لاسيما جنوب المتوسط وشرقه والمحيط الهندي فقد كانت تدار بالوكالة، كل هذه المعطيات أثرت في طريقة تفكير وسيكولوجية المواطن الأوربي وطريقه تعاطيه مع المتغيرات الداخلية والخارجية نتيجة التكلفة الإنسانية والبشرية على أوروبا بفعل الحرب التي ليس فيها من رابح.

خلال مدة القرن العشرين بدأت ملامح الفكر الاستراتيجي الأوربي التشكل نتيجة الانكفاء التدريجي الأوربي على الذات وابتكار وسائل وأدوات جديدة في إدارة المستعمرات الخارجية وفق رؤية إستراتيجية مفادها الآتي: طالما إن المصالح الأوربية متحققة في هذه المستعمرات من خلال استنبات شخصيات معينة وبناء مؤسسات لها القدرة على التعاطي مع الدول الأوربية بفعل إدراكها لمصالحهم فان الحاجة للتواجد العسكري المباشر انتفت.

من هنا بدء الانكفاء التدريجي الأوربي ومحاولة البحث عن الهوية الأوربية المستقلة وبذل الجهود الجماعية لتشكيلها وفق قيم ومناهج فكرية معينة تميزها عن غيرها من الهويات من خلال استنبات ومأسسة العمل الجماعي الأوربي.

فالحرب العالمية الأولى دفعت الأوربيين إلى الدعوى لتشكيل عصبة الأمم والعمل على وضع قواعد وقوانين القانون الدولي والمبادئ العالمية وفق وجهة النظر الأوربية والتي تمثل انعكاس لإرادة الفريق المنتصر في الحرب العالمية الأولى.

إلا انه مع تبلور اختلاف المصالح بين القوى الدولية المختلفة بدأت الاتجاهات الفكرية الدولية في الظهور، فالواقعية والمثالية هي تجسيد حقيقي لرؤى ما بعد الحرب العالمية الأولى وهو الأمر الذي انعكس على الترابط الأمريكي الأوربي ومحاولة الولايات المتحدة صياغة عالم ما بعد الحرب وفق الرؤية الامريكية، إلا إن عدم موافقة الكونغرس على تسويات ما بعد الحرب دفعها إلى الانكفاء على ذاتها مرة أخرى وعدم الدخول في هذه التسويات مما جعل الرؤية الأوربية هي الرؤية السائدة.

ونتيجة فشل عصبة الأمم بفعل مجموعة من المقتضيات الذاتية والموضوعية وظهور الدكتاتوريات والدكتاتوريات المضادة في مجموعة من الدول الأوربية، قاد إلى الحرب العالمية الثانية التي كانت نتائجها وعواقبها وخيمة على القارة الأوربية مادياً ومعنوياً وبشرياً.

كل ما تقدم من تداعيات وحيثيات ومعطيات وأحداث قادت الأجيال الأوربية والمكونات المجتمعية إلى التفكير بلغة السلم بدل الحرب في التعامل مع بعضها البعض، والتوحد في مواجهة الفواعل الخارجية، أو ممارسة النفوذ على الآخر، وتقوية الروابط المشتركة فيما بينها بدلاً من تفكيكها وزيادة المصالح المتبادلة التي تمثل قيداً كبيراً على ممارسة أداة السياسة الفاعلة وهي الحرب.

خلال المدة الممتدة إلى منتصف القرن العشرين تركز التعامل الأوربي مع العالم العربي بوصفها قوى مهيمنة ومسيطرة تحتل ارضاً ليست لها، وتحاول بمختلف الوسائل إدامة السيطرة لأطول مدة ممكنة، إذ تم وضع نظام الانتداب

الذي يعكس المقتربات الفكرية الأوربية لما ينبغي أن يكون عليه الحال في هذه الدول التي تم تقسيمها وفق مبدأ المساومة والتسوية بين القوى المتصارعة وابتكار الحروب بالوكالة بين مكونات هذه الدول.

ونتيجة الخسائر البشرية والمادية للدول الأوربية وفقدان مقومات القوة التي تُمكنها من السيطرة والإدارة وديمومة الهيمنة فان الدول الأوربية بمختلف صنوفها بدأت بالانكفاء على ذاتها. ومحاولة منها بناء مكنونتها وهويتها بدأت المشاريع الأوربية في الانبلاج، ورغم وجود العديد من المشاريع الفكرية لما ينبغي أن تكون عليه أوروبا المستقبل، فقد تم تشكيل الجماعة الأوربية للحديد والصلب بوصفها الشكل الأول المعبر عن الهوية الأوربية ومن ثم بدأت الدول المؤمنة بالفكرة والهوية الأوربية الموحدة الانضمام إلى هذا الكيان، وقد تطور بأشكال ومراحل مختلفة حتى وصل العدد إلى(28) دولة، وتم تحويل الاسم ليصبح الاتحاد الأوربي لعام1992 بموجب معاهدة ماستريخت.

وهنا لا بد من توكيد بأن القارة الأوربية كانت مجالاً للتنافس والصراع بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة، مع الانتماء الأوربي إلى الفلسفة الغربية خلال مدة الحرب الباردة التي قادت إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وترسيخ مبادئ الليبرالية في العالم الغربي ومحاولة تعميمها على العالم بوصفها الشكل النهائي لتطور البشرية وفق الرؤية الغربية.

ورغم الترابط الأمريكي الأوروبي الكبير وتشعب مدخلاته المتنوعة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلا إن الدول الأوربية تُدرك بان هناك نوعاً من التبعية للولايات المتحدة نتيجة التشابك الذي لا فكاك منه بين اقتصادياتهما، ونتيجة عدم توازن العلاقة مع الولايات المتحدة واختلاف الرؤى والتوجهات السياسية وارتفاع درجة الترابط بين بعض الدول دون الأخرى مع الولايات

المتحدة لا سيما بريطانيا التي تعد نفسها دولة مستقلة عن سياسات دول الاتحاد الأوربي رغم انضمامها إليه، كما أنها أكبر من القيود التي تضعها مؤسسات الاتحاد الأوربي عليها، وقد برهن على ذلك الاستفتاء البريطاني بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي.

ويُمثل العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين مدة الذروة في صيرورة الاتحاد الأوربي وتكامله الذي حقق انجازات نوعية في التفاعلات الدولية سواء مع الشرق أم الغرب أم جنوب المتوسط وشرقه.

من خلال ما تقدم، شكلت عمليات التفاعل الأوربي في البيئة الإستراتيجية الداخلية الأوربية في أوقات السلم والحرب وما نتج عنها من تدمير للقارة الأوربية خلال القرن العشرين والتكلفة الإنسانية نتيجة الحربين العالميتين وتجاذبات الحرب الباردة، وعمليات التفاعل مع البيئة الإستراتيجية الدولية وما يمكن أن تؤدي إليه من انعكاسات على القارة الأوربية مثل الهجرة وتفاقم الأزمات وارتباطها بالمدرك الأمني، وحصول عمليات التكامل الأوربي الذي أدى إلى تحقيق أنموذج مثالي عالمي للتكامل بفعل الشعور بضرورة عدم العودة إلى الحقبة الأوربية المظلمة، كل هذه المعطيات أدت إلى تشكُل الفكر الاستراتيجي الأوربي القائم على التعاون الوثيق فيما بين الدول الأوربية ونشر ثقافة السلام والأمن فيما بينها وتوثيق مرتكزات التعاون مع البيئة الدولية لاسيما دول الخارج القريب في دول جنوب المتوسط وشرقه بالشكل الذي يعود بالأمن على القارة الأوربية بدل من سياسة الحروب التي لا تحقق المصالح الأوربية وتؤدي إلى الفعل والفعل المضاد وإشاعة ثقافة الكراهية بين الشعوب وعدم تحقيق المصالح الأوربية في المدى الطويل، بمعنى أنهم ينطلقون من الرؤية

الجوهرية الآتية: إذا أردت إن تغيّر الواقع وتحقق مصالحك يجب عليك إن تغيّر العقول التي تقود في النهاية إلى تحقيق أهدافك في البيئة الإستراتيجية الدولية.

المقاربة الفكرية الثانية: سمات الفكر الاستراتيجي الأوروبي

لقد مثلت التجارب العملية للسياسة الأوربية في البيئة الإستراتيجية الداخلية والبيئة الإستراتيجية الأوربية والتفاعل المتداخل بين البيئتين، وما رافق ذلك من تحولات كبيرة في مدركات العقل الأوربي والاندفاع والانغماس في التفاعلات الدولية، ومن ثم الانكفاء على الذات ومحاولة بناء الهوية الأوربية ومأسستها وتحقيق استقلاليتها وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد المنطلقات الاساسية للصيرورة الفكرية لمقتربات الفكر الاستراتيجي الأوربي.

بمعنى إن الموقع الجغرافي للقارة الأوربية التي تقع في منطقة قلب العالم وقربها من منطقة جنوب شرق المتوسط وغربه والتجارب التاريخية التي مر بها المجتمع الأوربي وعلاقات التفاعل مع الجوار الجنوبي والتداعيات المترتبة على عمليات التفاعل والروابط التاريخية والمصالح المتبادلة، كلها أسهمت في تشكُل سمات الفكر الاستراتيجي الأوربي في القرن الواحد والعشرين والتي تتمثل في الآتي:

أولاً: الانكفائية مع التدخل المحسوب

يُعد الانكفاء على الذات من أهم سمات الفكر الاستراتيجي الأوربي في القرن الواحد والعشرين، إذ يُمثل نتيجة حتمية للتجارب والخبرات التي اكتسبتها القارة الأوربية نتيجة الأزمات والحروب الكبيرة التي مرّت بها، فالقارة الأوربية بدولها كافة والمنتمية إلى الاتحاد الأوربي تولي اهتماماً خاصاً لعملية بناء وتشييد البيئة الإستراتيجية الداخلية لدول الاتحاد الأوربي وتعزيز وترسيخ المؤسسات الدستورية والقانونية سواء كانت المؤسسات على مستوى الدول وبيروقراطيتها

أم على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوربي بوصفه كيان قانوني يتولى مهام التنسيق بين الحكومات وليس فوق الحكومات.

يعمل الاتحاد الأوربي على بناء إستراتيجية راسخة للتوسع تقوم على ركيزتين أساسيتين هما التوسع الأفقي والتوسع العمودي، إذ يشمل الأول وضع البرامج والآليات الكفيلة بضم مجموعة من الدول القريبة جغرافياً من الاتحاد الأوربي من خلال تغيير معايير الدولة فيها بما يضمن تغيير الأنظمة والهياكل والقوانين والإجراءات بما يتناسب ويتوافق مع ما هو قائم في دول الاتحاد الأوربي. أما التوسع العمودي فيتمثل بمحاولة دول الاتحاد الأوربي الوصول إلى أعلى درجات التكامل والوحدة السياسية حتى تحقيق الهدف الأسمى وهو انجاز الاندماج الكامل للوحدات السياسية المُشكلة له في كيان واحد أشبه بالدولة القومية الكبيرة، لاسيما من خلال تجذير الأسس الهامة مثل وحدة القرار الأوربي وإقرار مشروع دستور الاتحاد والعملة الأوربية الموحدة ومنظومة دفاع أوربي مستقلة إلى حد ما عن المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

تكثيفا لما تقدم، فان الانكفاء المحسوب على الذات لا يعني عدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم الانغماس فيها، وإنما تقنين هذا التدخل من خلال وضع قيود محددة تجعل من التدخل يكتسب بعداً ايجابياً ويعود بالمنفعة النهائية على دول الاتحاد الأوربي في الزمان والمكان المحددين، وبالشكل الذي يستأصل التهديد الموجه ضد الوجود الأوربي، ليس هذا فحسب بل يجب أن يكون لهذا التدخل الصبغة القانونية سواء من قبل الاتحاد الأوربي بوصفه مؤسسة قانونية أم من قبل الأمم المتحدة و مرتكزها الأساس القانون الدولي.

ورغم إن دول الاتحاد الأوربي غير متفقة بشأن الانغماس من عدمه في الشؤون الدولية وتختلف من دولة إلى أُخرى حسب القضية المراد التعامل معها،

وبحسب درجة ارتباطها مع الولايات المتحدة، فالترابط بين الولايات المتحدة وبريطانيا أوثق من الترابط بين ألمانيا والولايات المتحدة لاسيما فيما يتعلق بتوافق المصالح المتمثلة في عملية الانغماس في الشؤون الدولية من عدمه. ومن هنا فان الانكفاء المحسوب على الذات والتدخل في المسائل التي تُمثل تهديداً للوجود الأوربي وعدم الإفراط في هذا التدخل يُشكل أهم السمات العامة للفكر الاستراتيجي الأوربي.

ثانياً: الأولوية للجوار القريب

استقر في منطق الفكر الاستراتيجي الأوربي بان دول الجوار الجنوبي وشرق البحر المتوسط تُمثل مكانة مهمة في مدركات دول الاتحاد الأوربي، لاسيما بعد الحرب الباردة وانبلاج فجر القرن الواحد والعشرين. وانطلاقاً من الرؤية الليبرالية للاتحاد الأوربي المتمثلة في إن التنمية المستدامة تؤدي إلى استئصال التهديدات، وتحقيق الاستقرار، والقضاء على البطالة، وتدعيم الاقتصاد، ومن ثم إيجاد بيئة مؤاتية للعيش فإنها تُجنب دول الاتحاد الأوربي المشاكل الناجمة عن عدم قدرة الدول في جنوب المتوسط عن تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الحكم الرشيد.

وعملت دول الاتحاد الأوربي على استنبات مُعطيات تفكيرها الاستراتيجي ومنطق رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه الواقع في دول جنوب المتوسط، وبدأت بالعمل على بناء البرامج التي تتوافق مع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لترسيخ حكم القانون والبرامج التعليمية وحقوق الإنسان وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة، والعمل على تأسيس وتشكيل مؤسسات مجتمع مدني لها القدرة على التواصل مع مؤسسات صُنع القرار في هذه الدول ومساعدتها على اتخاذ القرارات التي تضمن تطبيق البرامج المشتركة بين

الأطراف والفواعل المختلفة سواء كانت من الدول أم من الفواعل من غير الدول.

وبذلك تكون أولويات دول الاتحاد الأوربي في تشييد البيئة الإستراتيجية المحاذية لـدول الاتحـاد لاسـيما فـيما يتعلـق بأركانـه الثلاثـة دول شرق أوروبـا ودول جنـوب المتوسـط وشرقـه، والعمـل وفـق الأولويـة المرسـومة الأقـرب فـالأقرب مـع تخصـيص الأولويات في البرامج بالشكل الذي يضمن بناء كتلة من الدول تُشـكل حـاجزاً تنمويـاً يعمل على إبعاد الأثر المباشر عن دول الاتحاد الأوربي ويكون بمثابة جدار خارج دول الاتحاد يُحتم الاستجابة لتهديداته خارج الأراضي الأوربية وقبل الوصول إليها، لـكي لا تتوفر لها فرصة الانتقال إلى الاتحاد ويصبح من الصعوبة مُعالجتها.

ثالثا: تغيير المُدركات الاجتماعية بالقوة الناعمة

قاد التحول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسرعة المواصلات وتمـازج الشعوب ونشر الأفكار والمقتربات الفكرية المضادة إلى تبلور الصراع الحضاري الثقـافي وسموه على غيره من مكونات الصراع الأُخرى سواء كان الصراع العسكري الـذي سـاد خلال مدة الحرب الباردة، أم الاقتصادي الـذي تحكـم بالتفـاعلات الدوليـة في العقـد الأخير من القرن العشرين وما زال. فالهوية والثقافة والتعريف بها وإظهار ايجابياتهـا ونشرها بين شعوب دول العالم المختلفة من أهم سمات القرن الواحد والعشرين.

ونتيجـة امـتلاك الـدول الأوربيـة لمقومـات القـوة التكنومعلوماتيـة وعمليـة توجيهها بالشكل الفاعل، فإنها تعمل عـلى توظيفهـا بالشـكل الـذي يضـمن تغيـير المدركات الاجتماعية لشـعوب دول الجـوار القريـب مـن خـلال مـا اصـطلح عـلى تسميته بالقوة الناعمة التـي يتمثـل جوهرهـا في نشر الأفكـار والـرؤى والثقافـات

واستنباتها في عقول الآخرين بالشكل الذي يضمن تحقيق المصالح الأوربية، على عكس القوة الصلبة التي تتمثل في استخدام القوة العسكرية المباشرة تجاه الدول والشعوب الأُخرى، وما يترتب على ذلك من إشاعة ثقافة الكراهية بين الشعوب المختلفة وبناء الصورة النمطية عن الآخر والتي تحتاج إلى زمن طويل لكي يتم تغييرها.

تُعد وسائل التواصل المُجتمعي وما ترافق معها من تطبيقات مختلفة الأدوات الرئيسة التي توظفها دول الاتحاد الأوربي لتحقيق عملية تغيير المدركات الاجتماعية لشعوب الدول الأخرى لاسيما من خلال توضيح أساليب وأنماط العيش في دول الاتحاد الأوربي والحياة الثقافية والتعليمية، مما يجعلها تُشكل موضع استلهام من قبل الشعوب الأخرى وبالشكل الذي يضمن استنبات أفكار وثقافات الحضارة الأوربية في عقول ومدركات الشعوب الأخرى ومن ثم الوصول إلى مواقف وسلوكيات ايجابية تتفاعل مع منطلقات الأفكار والرؤى الأوربية وبشكل يضمن تحقيق المصالح الأوربية ويُنمي مرتكزات التواصل الأوربي مع البيئة الإستراتيجية المجاورة لأوروبا.

رابعاً: الأمن الأوربي قيمة عليا تغيّرت منهجياته ومكنونته

الأمن وعملية البحث عنه وتشييده وتدعيم القدرات القادرة على تحقيق ديمومته تُمثل ركيزة أساسية للفكر الاستراتيجي الأوربي في القرن الواحد والعشرين. وبما إن الفكر الأوربي يتسم بصفة الديناميكية فقد عمل على تطوير استراتيجيات رئيسة واستراتيجيات تكتيكية أمنية متنوعة تتناسب مع كل مدة زمنية والتهديدات والمخاطر التي واجهتها في تلك المدة الزمنية.

تتأتى المفاهيم الأمنية للاتحاد الأوربي من طبيعة الإدراك لما هو قائم، والقدرة على تطوير مُقتربات فكرية تتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجه

الاتحاد سواء في البيئة الإستراتيجية الداخلية أم البيئـة الإسـتراتيجية الدوليـة. ونتيجـة الانفتاح والقدرة على ابتكار الأفكار والأدوات والوسـائل وتوظيفهـا فإنهـا تنتقـل مـن طور إلى آخر بسرعة ومرونة إستراتيجية عالية، ومؤسسات الاتحاد الأوربي لهـا القـدرة على استيعاب الأفكار المُستحدثة وابتكار الآليات البيروقراطية الجديـدة التـي تضـمن تنفيذ الأفكار المتعلقة بتحقيق مقتربات الأمن الأوربي.

لقد أُعطيت الأولوية خلال مدة الحرب الباردة للأمـن العسـكري، وعملـت دول الاتحاد الأوربي على تحسين أمنها من خلال تحصـين القـدرات الدفاعيـة والـدخول في حلف شمال الأطلسي الذي كان يُمثل المنظومة الجوهريـة لمواجهـة الكتلـة الشـيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي، إلا انـه وبعـد تفكـك الاتحـاد السـوفيتي ظهـرت تحـديات جديدة غير تقليدية لم تكن منظورة من قبل صُـناع القـرار، وهـو مـا دفـع المفكـرين الاسـتراتيجيين الأوربيـين إلى إعـادة تكييـف وصـياغة جـوهر الأمـن وفـق التحـديات الجديدة التي تُمثل نتاج البيئة الدولية الجديـدة وهـو مـا أدى إلى ابتكـار الأمـن غـير التقليدي الذي يشمل جميع أنوع التحديات العالمية غير العسكرية.

لقد تم تبني مفهوم الأمن غير التقليدي في العديد من مؤسسات صُنع القـرار في الاتحاد الأوربي بوصفه قيمة عليا يجب الحفاظ عليها واسـتنبات مُعطياتهـا في البيئـة المجاورة للاتحاد، لاسيما من خلال تبني المقتربـات الفكريـة لمدرسـة كوبنهـاغن التـي وسعت من مفهوم الأمن وجعلته أمناً شاملاً يتعدى الأمـن التقليـدي، الـذي جـوهره ومرتكزه الأساس جميع المُعطيات ذات الدلالات الأمنية سواء كانت العسكرية أم غير العسكرية.

المقاربة الفكرية الثالثة: محددات الأداء الاستراتيجي الأوروبي

النتيجة الحتمية لنجاح أي فكر هو مدى قدرته على التطبيق في البيئة الإستراتيجية سواء كانت البيئة الإستراتيجية الداخلية أم البيئة الإستراتيجية الدولية، ومع ذلك تواجه عملية تطبيق الفكر الأوروبي مجموعة من المحددات الذاتية والموضوعية وتعمل على تغيير مسار الأداء الاستراتيجي الأوروبي باتجاه الثقل الذي تمثله هذه المحددات سواء كان ذلك على صعيد المحددات التي تواجه حكومات دول الاتحاد الأوروبي، أم على صعيد المحددات التي تواجه الاتحاد الأوربي ذاته بوصفه كياناً قانونياً يحاول تحقيق أسمى درجات التكامل بين أعضائه، ومن ثم انعكاس تأثير هذه المُحددات على الأداء الاستراتيجي الأوروبي.

اولاً: المحددات الداخلية

تتمثل في مجموعة المحددات الداخلية التي يكون لها تأثير كبير في توجيه وتأطير الأداء الاستراتيجي الأوروبي، وتعمل على تقييده وتفقده مرونة وحرية الحركة في البيئة الإستراتيجية الداخلية والدولية، ويُمكن تركيزها في الآتي:

1- فقدان التوازن السكاني

تشهد أوروبا أزمة سكانية متعددة الجوانب، لعل من أهم مظاهرها ارتفاع نسبة كبار السن وتضاؤل نسبة الطفولة والشباب، على عكس المهاجرين الذين يُمثل الشباب نسبة كبيرة منهم، مما يجعلها قوة مستقبلية دافعة لحركة أوروبا لاسيما فيما يتعلق بالأعمال التي لا يرغب الأوربيين العمل بها [1].

(1) خليل مخيف، مستقبل الجاليات الإسلامية في ضوء سياسة الهجرة الأوربية، مجلة دراسات دولية، العدد17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002، ص86.

وفي ضوء ذلك، تُعد قضية الهجرة إلى الدول الأوربية التي هي أعضاء في الاتحاد الأوربي قضية أوربية مشتركة وليست قضية وطنية. ورغم محاولات مؤسسات صُنع القرار الأوربي العمل على بلورة رؤية موحدة إلا أن الخلافات قائمة وتتعمق يوماً بعد يوم، وهو الأمر الذي ينعكس على الأداء الاستراتيجي الأوربي.

2- عدم وجود دستور أوروبي موحد

وتتمثل في عدم وجود اتفاق بين الدول الأوربية على الصيغة النهائية لهذا الدستور. فمع ظهور فكرة صياغة مشروع دستور للاتحاد الأوربي تبلور اتجاهان متعارضان، الأول يرى إن الدستور الأوربي هو فرصة يجب إنجاحها للتقدم في طريق التكامل الأوربي، أما الثاني يرى إن هدف الاتفاق الدستوري هو تسهيل عمل مؤسسات الاتحاد الأوربي الذي أصبح يضم28 دولة، ويجب إن لا يتم استغلاله لإنشاء دولة فوق القومية[1].

لذلك فان صعوبة التوصل إلى اتفاق شامل تُجمع عليه الشعوب الأوربية بواسطة استفتاء شامل يحدد الشكل المستقبلي للاتحاد ومن ثم الأطر العامة للأداء الاستراتيجي الأوربي يُعد من أعقد التحديات الداخلية التي تواجه الاتحاد الأوربي.

3- غياب الفعل العسكري الموحد

ثمة مجموعة من القيود المؤسساتية التي تعترض فاعلية وسرعة القرار الأوربي في مجال المشروع العسكري إذ يتطلب التدخل العسكري الأوربي إجماع

---

(1) جورج ثروت فهمي، الدستور الأوربي الفرص والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد158، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص181.

الدول الأعضاء وقراراً على المستوى الأوربي ومستوى الدول، ثم انه يُقيد بمبدأ التنسيق مع حلف شمال الأطلسي، ويمتنع عن أي تناقض استراتيجي مع هذا الحلف[1].

ثانيا: المحددات الخارجية

تتحكم البيئة الإستراتيجية الدولية في طبيعة الإدراك الشامل لصانع القرار الأوربي وتؤدي دوراً مهما في نجاح أو فشل الأداء الاستراتيجي الأوربي سواء على مستوى الداخل الأوربي أم البيئة الإستراتيجية الخارجية.

ونتيجة لما تقدم، يواجه هذا الأداء مجموعة من المحددات الخارجية والتي تشكل عاملاً مؤثراً في صيرورة وتطبيق الفكر الاستراتيجي الأوربي مما يقود في نهاية الأمر إلى عدم فاعلية الفعل في بعض الأحيان، رغم وجود الفكر وقدرته على التعاطي مع التحديات غير التقليدية.

وبتركيز المقتربات الفكرية للمحددات الخارجية فان الهيمنة الامريكية لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتفردها بالنظام الدولي تُعد أهم محدد للقرار الأوربي في البيئة الإستراتيجية الدولية، إذ دأبت على ابتكار الآليات والوسائل ووضع الاستراتيجيات والاستراتيجيات البديلة بهدف فرض زعامتها العالمية سواء من خلال الهيمنة أم القيادة بالمشاركة. إذ عملت على تشييد النظام العالمي الجديد والشراكة من أجل السلام وتوسيع حلف شمال الأطلسي والسعي للتمدد في جمهوريات الاتحاد السوفيتي وإعادة تقسيم العالم والتحكم بحركة تفاعلاته المتنوعة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص183.

(2) فردريك جاكسون، العالم بأسره يمثل حدود أمريكا، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003، ص90.

ورغم علاقات الترابط الوثيق والتفاعل المتعدد الاتجاهات تُعد الولايات المتحدة ونتيجة امتلاكها لمقومات القوة الشاملة من أهم المحـددات عـلى الأداء الاسـتراتيجي الخـارجي الأوربي والتـي تحـاول تكثيـف فعلهـا الاسـتراتيجي في البيئـة الإسـتراتيجية الدولية لا سيما في مناطق الجـوار الشرقـي والجنـوبي لأوروبـا لتحجـيم الـدور الأوربي المستقل، والعمل على تكثيف الجهد المادي والمعنـوي بهـدف دمـج الإرادة والمقـدرة الأوربية تحت القيادة الامريكية.

تتحدد الاستقلالية الأوربية في الأداء الاستراتيجي الخـارجي وفـق مـدى أمكانيـة الدول الأوربيـة توحيـد جميـع دولهـا سياسـياً واقتصـادياً نتيجـة تفـاوت الإمكانيـات والقدرات بين دولـه كافـة، ومـدى اسـتعداد دول أوروبـا لتجاهـل خلافاتهـا العرقيـة والحدودية وتنفيذ التعاون المشترك وبما يؤهلها لتكون مركز دولي قـادر عـلى تفعيـل حركته الخارجية وتقويض الصعوبات التي تواجه أوروبا في مجـال الوحـدة السياسـية لاسيما العرقية والدينية والسياسية والاقتصادية المعقدة في دول أوروبا الشرقية، التـي أصبح عدد كبير منها جـزءا مـن الاتحـاد الأوربي. وأخـيراً ولـيس آخـر، طبيعـة النظـام الدولي القائم الذي يستند إلى الأحادية والتباين في الرؤى تجاه القضايا الدولية، وتأييد بعض الدول الأوربية للسلوك السياسي للولايات المتحدة ومعارضة الدول الأخرى[1].

أما المُحدد الخارجي الآخر فيتمثـل في غمـوض البيئـة الدوليـة، فـرغم إن البيئـة الداخليـة يُمكـن ضـبط حركتهـا إلى حــد مـا ووضـع السياسـات الكفيلـة القـادرة عـلى مواجهـة التحـديات فـان التعـرف بشـكل دقيـق عـلى حركـة البيئـة الدوليـة

(1) وليد عبود محمد ومحمود عبد الواحد محمود، المتناطحون الثلاثة في القرن العشرين، مجلة الوقف العربي، العدد23، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999، ص104.

وتقييم التهديدات قد لا يؤدي إلى الوصول إلى الحقيقة الواقعية نتيجة غموضها بفعل إن حركة تفاعلاتها خارج نطاق سيطرة دول الاتحاد الأوربي، فالمعلومات والمواقف والسلوكيات الآتية من البيئة الخارجية قد تفتقد إلى المصداقية مما يؤدي إلى عدم توجيه القرار السياسي بالشكل الصحيح.

تركيزاً لما قدم، فان علاقات دول الاتحاد الأوربي مع القوى الدولية الصاعدة تؤدي دوراً مهماً في توجيه السلوك الأوربي في البيئة الإستراتيجية الدولية، إذ ترى دول الاتحاد الأوربي بان المصلحة الأوربية تكمن في التعددية القطبية التي تُمكن الاتحاد الأوربي من حرية الحركة في البيئة الدولية، وترى بان من مصلحتها أن تكون علاقاتها متنوعة مع القوى الصاعدة لا سيما روسيا والصين التي تملك جميع المقومات التي تؤهلها لتأدية دور مستقبلي فاعل، ومن هنا فان الحسابات الإستراتيجية الأوربية تدرك أهمية هذه الدول ودورها المستقبلي في القرن الواحد والعشرين، وتحاول استثمار مختلف الخيارات المتاحة بهدف تحقيق المصلحة الأوربية بمختلف الاتجاهات.

المقاربة الفكرية الرابعة: الاتحاد الأوروبي والتغيير في العالم العربي

لا يمكن إدراك صيرورة الاتحاد الأوربي وموقفه من التغيير السياسي في العالم العربي دون ما تفهم قواعد التفاعل وجذوره الممتدة لقرون من الزمن، والإيغال في عمليات التفاعل ومرتكزات التحول التي تعمل على توجيه السلوكيات والمواقف بالشكل الذي يُعبر عن دلالات التفكير الاستراتيجي لكل مرحلة من مراحله الزمنية.

لقد كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسة حتمت على أوروبا الاهتمام بالوطن العربي خلال مدة الحرب الباردة تتمثل في الوجود السوفيتي في المنطقة العربية، وتطورات الصراع العربي الصهيوني والمصالح الاقتصادية لعل في مقدمتها

الإمدادات النفطية. إذ أدركت الدول الأوربية حيوية المصالح الإستراتيجية الأوربية في العالم العربي بعد إغلاق قناة السويس عام1967، وربط النفط بالسياسة عام1971، وما قاد إلى ذلك من تداعيات كبيرة. ليس هذا فحسب بل أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وما نتج عن ذلك من فراغ إلى تعاظم التداعيات الأمنية في العالم. وعليه تجذرت ثلاثة ميادين تتعلق بتأثير الجانب الأمني على التفاعل العربي الأوربي، أولها: التسلح وضبط التسلح وما يرافق ذلك من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتهديد الأمن الأوربي وفق وجهة النظر الأوربية، وثانيهما: الهجرة وما يترتب عليها من فُقدان التوازن الديموغرافي وما يمكن أن يمثله من خطر وزعزعة الاستقرار الأمني، وثالثهما: النفط وما يمكن أن يترتب عليه من تهديد أمن الطاقة الأوربي في حالة عدم ضمان تدفق إرساليات ثابتة وموثوقة[1].

وفي ضوء المتغيرات الدولية الجديدة تغيّر الخطاب السياسي الأوربي في التعامل مع دول الجنوب، إذ أصبحت قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان معايير أساسية تعكس الصورة التي تريد أوروبا التعامل معها. إذ أكدت على ضرورة ربط المساعدات التي تقدمها المؤسسات المانحة للدول بالتقدم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان مع ارتباط ذلك بطبيعة الحال بتبني الإصلاحات عن طريق الاقتصاد الحر، وان الربط بين منح المساعدات وتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي تكون لها نتائج حاسمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لما لهذه المساعدات من أهمية فائقة في التنمية، وان حجبها أو تقليصها سيكون له أضرار جسيمة في الوطن العربي، ويُعد من قبيل ممارسة الضغط ومحاولة الهيمنة من

(1) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص149-158.

جديد. ومن ثم فان دول الاتحاد الأوربي تؤكد على أن مرتكزات احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في إطار تحقيق مجتمعات مستقرة في الوطن العربي ويظهر ذلك جلياً من خلال الربط بين الاستقرار السياسي المتحقق عن طريق التحول الديمقراطي وبين الأمن المنجز[1].

لقد أدركت دول الاتحاد الأوربي بأن أمنها يرتبط بشكل وثيق بأمن البحر المتوسط، إذ لا يمكن الدفاع والحفاظ على أمن الدول الأوربية بمنأى عن أمن البحر المتوسط. فهذا الامتداد المائي تقع عليه مجموعة من الدول قِسمٌ منها أوربية والأخرى عربية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عزل أو فصل أمن تلك الدول الواقعة على جانبي ذلك البحر. كما إن التعاون الأوربي مع الدول العربية في المدة القادمة من القرن الواحد والعشرين لا يمكن تحديده بإجراءات مصممة لحل مشكلات التنمية ومشكلات الأمن المباشرة. وإذا كانت الدول الأوربية لها القدرة على ابتكار الوسائل البنيوية لمعالجة هذه المسائل، فان ذلك لن يتحقق من دون جهد عربي مقابل[2].

وتسعى دول الاتحاد الأوربي إلى توثيق التفاعل العربي الأوربي بهدف ضمان الاستقرار السياسي والأمني في دول حوض المتوسط والشرق الأوسط لأنه يُشكل الحاجز الرئيس الذي يمنع التهديدات القادمة من الجنوب وضمان امتدادات النفط مع تصاعد أهمية النفط الإستراتيجية في المستقبل لاسيما مع وفرة الاحتياطيات العربية والتراجع المُحتمل في مصادر نفط دول الشمال،

---

(1) المصدر نفسه، ص ص165-168.

(2) عبد السلام سويدان عفوري المشهداني، العلاقات العربية الأوربية في القرن الواحد والعشرين: دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، بغداد، 2003، ص ص275-277.

والحفاظ على المصالح التجارية مع الوطن العربي كونه يُمثل الشريك التجاري الأول لدول الاتحاد الأوربي. وفي الوقت الذي اهتم فيه الأوربيين بالجانب الاقتصادي، شكل الجانب السياسي جُلّ اهتمام العرب، إذ تتعامل أوروبا مع العرب وفق ثلاث أجزاء منفصلة وتحاول تدعيم علاقاتها حسب الأولويات المستقرة في الفكر الاستراتيجي الأوربي وهي الجزء المغاربي والجزء المشرقي والجزء الخليجي[1].

تكثيفاً لما تقدم، فانه مع تغيّر البيئة الإستراتيجية الدولية ومحاولات الدول الغربية والولايات المتحدة تجذير نظرية السلام الديمقراطي في الوطن العربي وتوظيف أدوات تغيير المدركات الاجتماعية والسياسية بوساطة تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية عملت الدول الأوربية على الدفع باتجاه تحقيق التغيير السياسي في العالم العربي، إذ استقر في منطق الفكر الاستراتيجي الأوربي ضرورة تفكيك النظم السياسية القائمة ومحاولة إعادة هيكلة المدركات الاجتماعية والمؤسسات السياسية في العالم العربي بما يتوافق مع القيم الديمقراطية الغربية والعمل على إن تؤدي دول الاتحاد الأوربي دوراً فاعلاً في صيرورة مرحلة ما بعد التغيير في الدول التي شهدت عمليات تغيير، والعمل على وضع الالويات الأوربية وفقاً لمناطق التوزيع الجغرافي التي تؤثر بشكل مباشر في الأمن الأوربي ومدى درجة ارتباطاتها الاجتماعية والاقتصادية وقربها الجغرافي من الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي وما يمكن إن يترتب عليه من انعكاسات مباشرة سلبية وايجابية على الأمن الأوربي.

---

(1) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص181-183.

ورغم عدم التمكن من تحقيق التكامل السياسي الشامل بين الدول الأعضاء، فضلاً عن سمو الدولة القومية فيه على مؤسسات الاتحاد وتضارب مصالح الدول فيه، فان طريقة تعاطي دول الاتحاد الأوروبي مع التغيير السياسي في العالم العربي لم تكن متماثلة، وتنوعت باختلاف الدول المشكلة للاتحاد. إذ تفاعل بعضها بشكل كبير مع التغيير لاسيما الدول الجنوبية للاتحاد والمتاخمة للبحر المتوسط نتيجة التداعيات المباشرة على هذه الدول وما يمكن إن يترتب عليه من تهديدات وتداعيات أمنية تختلف من حيث درجتها وتأثيرها على دول الشمال الأوروبي التي يكون تفاعلها مع التغييرات أدنى درجة نتيجة ابتعادها جغرافياً وطول المدة الزمنية المتاحة للتعامل مع الأزمات القادمة بشكل أكثر فاعلية، وتكون الإجراءات المتخذة والآليات المستحدثة أكثر مرونة نتيجة ابتكارها في ظل ظروف مناسبة، والاستفادة من الدروس المستخلصة من طريقة تعاطي دول الجنوب الأوربي معها.

وتختلف درجة انغماس دول الاتحاد الأوروبي في صيرورة التغيير السياسي في العالم العربي بتنوع المناطق الجغرافية التي شهدت عمليات التغيير، ووفق التقسيم الذي استقر في منطق الفكر الاستراتيجي الأوروبي والذي يُعد جزءاً من عملية ابتكار الوسائل لتحقيق المصالح الأوروبية. فالتفاعل الأوروبي مع دول المغرب العربي يختلف بشكل كبير عن المشرق العربي رغم أهميته الكبيرة بالنسبة للعالم وأوروبا. إذ دعمت بشكل كبير عمليات تغيير الأنظمة السياسية في ليبيا وتونس بمختلف الوسائل، سواء باستخدام القوة الناعمة أم القوة الصلبة. بينما لم يكن حضورها في عمليات تغيير المشرق العربي كما هو عليه في المغرب العربي، فهي عاجزة عن أداء دور فاعل لاسيما في سوريا والعراق نتيجة حضور الفواعل الدولية الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

ومـن ثـم عملـت الـدول الأوروبيـة عـلى تطبيـق المقتربـات الفكريـة لفكرهـا الاستراتيجي والتي جوهرها ضرورة استنبات الأنظمة الديمقراطيـة وتشـييد معطيـات الأمن غير التقليدي، من خلال تقويض وتفكيـك الأنظمـة السـلطوية القائمـة وإعـادة هيكلة الأنظمة في المناطق المراد التعامل معهـا وفـق الأُسـس والأنظمـة التـي ترتكـز عليها الأنظمة الأوروبية، وهو الأمر الذي يُسهل التعامل مـع هـذه الأنظمـة والـدول استناداً إلى فكرة جوهرية تتمثل في إن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وهو الأمر الذي يقود إلى تسهيل تحقيق التوافق مع الدول الأوروبية وبالشكل الـذي يـؤدي إلى تحقيق المصلحة الأوروبية بأقل الكُلف المادية والمعنوية.

الفصل الخامس

مستقبل التغيير السياسي

في العالم العربي

تعتمد قراءة المستقبل والاجتهاد الإنساني على مدى فاعلية البنى الفكرية لدى الشعوب، وهل هذه الشعوب تؤمن بان المستقبل صناعة أم غير ذلك، وهل تؤمن بان المستقبل لا يُمكن تشكيله أو التدخل في صناعته، هل ينبغي على الشعوب أن تنتظر حصول المستقبل الذي هو الآتي بعد الحال؟، أم ينبغي العمل وفق القدرات والإمكانيات المتاحة وحدود المعرفة العلمية التي تمتلكها بهدف صناعة جزء من المستقبل؟، هل تعتمد التفكير العلمي المنظم في معالجة الواقع، أم تعتمد على الغيبيات التي لا يصل إلى حدود إدراكها أي إنسان، كما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتعامل معها، والله هو وحده القادر على كل ما يكتنفها ويحيط بها.

ليس هذا فحسب، بل هنالك تساؤل مهم يتمثل في الآتي: هل إن الأمة التي تتعامل مع المستقبل أمة ديناميكية أم أمة غير قادرة على التعامل مع النكسات التي تواجهها وتحتاج إلى مدة زمنية طويلة لإعادة تكامل قوتها وبناء مستقبلها، أم لها القدرة على النهوض بسرعة وتقويض العقبات التي تعترضها بشكل كبير.

لم يكن النسق المعرفي والإدراكي في العلوم الإنسانية بشكل عام، والعلوم السياسية بشكل خاص مُدركاً لحركة التغييرات السياسية المستقبلية، وإنما معنياً بفكرة الاستقرار السياسي. ولهذا السبب، لم يكن بإمكانه إدراك التوتر البنيوي والاجتماعي الموجود في المجتمعات العربية. كما لم يرصد هذا النسق تشكل قوى اجتماعية وحركات جديدة، وعمليات التعبئة المؤثرة التي قامت ببناء شبكة العلاقات والتفاعلات التي أسهمت في بلورة التغييرات. السؤال الذي يرد في هذا السياق: لماذا لم تتنبأ العلوم الإنسانية بالتغيير السياسي في العالم العربي؟ تكمن الإجابة على هذا التساؤل في أن أغلب الدراسات كانت تركز على

مجموعة من المقتربات الفكرية التقليدية مما جعلها في غير المسار الواقعي، لعل مـن أهمها[1]:

اولاً: أطروحة استقرار النظم السياسـية القائمـة: إن دراسـات الشرق الأوسـط في العالم ركزت على أسباب واحتمالات اسـتقرار الأنظمـة السـلطوية في العقـود الأخـيرة، وتجاهلت القوى غير الظاهرة المحركـة للتغيـير. ومـن أهـم مرتكـزات الاهـتمام هـي القدرات التكيفية للنظام، ومرونتـه في التعامـل مـع التحـديات، وقدرتـه عـلى الإدارة بالأزمات، والقدرات العسكرية للأنظمة وأجهزته الأمنية. وقد اختلفت الحركات التـي تبنّت التغيير في استراتيجياتها عن تلك التي كانـت في الخمسـينيات والسـتينيات مـن منتصف القرن الماضي.

ثانياً: تراجع الاهتمام في الدراسات الثوريـة: إذ يؤكـد المتخصصـون في الدراسـات الإستراتيجية والمستقبلية تراجع الاهـتمام بدراسـة الثـورات وأسـبابها. وعنـد حـدوث التغييرات السياسية، لجأ معظم الباحثين إلى كتـاب كـرين برينتـون الموسـوم تشريـح الثورة الصادر عام1938. ويـرى تشـارلز كوزمـان(Charles Kurzman)، أُسـتاذ علـم الاجتماع في جامعة نورث كارولينا بان "الثورات لا يُمكن التنبؤ بها".

ثالثاً: عدم قدرة المؤشرات الاقتصادية والكمية على تقـديم تنبـؤات علميـة عن حـدوث التغيـيرات: لم تكـن المـؤشرات الاقتصـادية والاجتماعيـة الـواردة في التقـارير الدوليـة مثـل تقـارير البنـك الـدولي، أكـثر نجاحـاً في توضـيح مـآلات التغييرات. يعني ذلك إن هذا المؤشر لا يُـفسر أسـباب حـدوث التغيـير في هـذه

(1) ينظر: احمد تهامي عبد الحـي، لمـاذا لم تتنبـأ العلـوم الاجتماعيـة بـالثورات العربيـة، مجلـة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص ص46-49.

الدول إلى جانب عدم قدرته على التنبؤ بها. ومن أهم الأمثلة على ذلك هو أن تـونس كانت وفق المؤشرات الدولية واحدة من أكثر البلدان تقدماً في العـالم العـربي، وطبقـة وسـطى فاعلـة، وتجـارة مزدهـرة مـع أوروبـا، وواحـدة مـن أفضـل نظـم التعلـيم في المنطقة. وهكذا فان الآلاف القرارات الفردية هـي التـي تـؤدي لحـدوث التغيـير، ولا تصلح البيانات الإحصائية لتفسيرها أو التنبؤ بها.

رابعاً: ضعف الاهتمام بالحركات الاجتماعية وقوى التغيير: لم يكن هنالـك اهـتمام بالتحول الذي تشهده قوى التغيير المتنوعة، ونظروا إليها على إنها تعكس قـدرة النظـام السياسي على احتوائها. فالنموذج السـائد في العلـوم الإنسـانية يركـز عـلى المؤسسـية لم يهتم بالإشارات القادمة من المجتمع وأشكال العمل الجماعي، لأنهـا لا تناسـب النسـق الذهني والإدراكي لدى الجماعة العلمية. لذلك لم تستطع المؤسسات الأكاديمية والبحثية قراءة التحولات وفق معرفة مدركات الأجيال الجديدة التي اختلفت تنشئتها السياسـية والاجتماعية عن الأجيال السابقة. كما أنهم ركزوا في دراساتهم عـلى المؤسسـات القائمـة ولم يكونوا قادرين على التعاطي مع المتغيرات خارجها.

ومن ثم فأن حضور المقتربـات الفكريـة التـي تتعـاطى مـع المسـتقبل ومحاولـة تشكيل الصورة المستقبلية لدولة ما في التفكير الاستراتيجي لصانع القـرار السـياسي في النظام السياسي يُعد من أهـم مرتكـزات إدارة الدولـة وبنـاء الاسـتراتيجيات لتحقيـق الأهداف بصنوفها المختلفة.

وهنـا لا بـد مـن التأكيـد عـلى القصـور الكبـير لـدى الجامعـات العربيـة بالدراسات المستقبلية وقواعـدها وأُسسـها وأُصـولها وضـعف الـوعي بالمسـتقبل، والافتقار إلى الكوادر التي تنمي الإدراك المستقبلي لأكبر عدد ممكن من الخـبرات وصُناع القرار في الدولة، على عكس الدراسـات المسـتقبلية في العـالم الغـربي التـي

تؤدي دوراً مهماً في بناء الدول وتشكل الرؤية المستقبلية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة في القادم من الزمن والاستعداد لمواجهة العقبات التي تعترض منهجها في عملية وصولها إلى الأهداف الموضوعة.

ونتيجة تراجع العرب في مجال الدراسات المستقبلية وعدم الاعتماد عليها في تشييد البيئة الداخلية للدولة، وعدم القدرة على الإسهام في تشكُل البيئة الإستراتيجية الدولية نتيجة غموضها والحاجة إلى أدوات استشعار معلوماتية تتناغم ولغة العصر، والموارد البشرية الكفوءة والمدربة على تشخيص ردة الفعل فيها، فأن التغيير السياسي في العالم العربي لم يكن مُدركاً من قبل صُناع القرار في العالم، ولم يكن لهم القدرة على تشخيص التداعيات المترتبة على حركات التغيير ومدى تمسكها بأهدافها، فضلاً عن فقدان الإستراتيجية والآليات القادرة على الاستجابة لمطالب حركات التغيير، وعدم القدرة على التعامل مع الفعل ورد الفعل في البيئة المحلية بمهنية وإرادة واعية ومُدركه لطبيعة الأحداث، وفعل مستنير يحتكم إلى القانون والمساواة واحترام حقوق الإنسان، بل كانت ردة الفعل غير واعية وعشوائية وغير دالة على الوعي الشامل الذي يستند إلى الشرعية والمشروعية.

وفي ضوء ما تقدم، توجب الرؤية الشمولية لمكنونة الدراسة تركيز بعض الرؤى والمقتربات الفكرية التي حاولت تشخيص الدلالات المستقبلية للتغيير السياسي في العالم العربي قبل عملية تشخيص ووضع الدلالات الواقعية لمآل التغيير في العالم العربي.

ومن أهم الدراسات الواقعية التي تناولت بالبحث والتحليل الأبعاد المستقبلية للتغيير هي الدراسة التي أجراها أستاذ الدراسات المستقبلية والعلوم السياسية مازن الرمضاني والتي وسمت في: مستقبل العرب في عام2020: ثلاثة

مشاهد. إذ يكثف رؤيته لمستقبل العرب وفق ثلاث مشاهد، ويحدد مداها الزمني إلى عام2020. ويمكن تركيزها في الآتي[1]:

اولاً: مشهد استمرارية التردي والتراجع: يتأسس هذا المشهد، المتشائم، بأن المعطيات الداخلية والخارجية السلبية للحاضر العربي، ستُفضي إلى مزيد من التردي والتراجع الحضاري العربي، واستمرار البقاء خارج التاريخ. نتيجة الابتعاد التدريجي للدول العربية بعضها عن البعض الآخر. وهذا سيكون امتداداً اتجاهياً لمعطيات الواقع العربي الراهن، مع انه لا يُلغي أمران متناقضان، تبني صُناع القرار في العالم العربي سياسات الإصلاح، التي لن تُفضي إلى تغيير جوهري في هياكل التخلف والتبعية العربية، كونه يؤدي إلى إبعادهم عن السلطة. ويكون أكثر تهميشاً وأعمق تردياً. وسيقود إلى هذا المشهد ما يأتي: اولاً: تبني سلوك سياسي خارجي يُحقق المصلحة الذاتية برؤية غارقة في النفعية وبمعزل عن سواها من الدول العربية. ثانياً: انحسار أفكار التكامل العربي لصالح أفكار التعامل الثنائي فيما بينها. ثالثاً: اتجاه الوحدة الوطنية إلى التفكك نتيجة عوامل رئيسة أهمها تفاقم إشكاليات الديمقراطية، والعجز عن إيجاد الحلول، والانجاز المتدني للتنمية وتراجع الولاء للدولة لصالح ولاءات فرعية داخلية. رابعاً: تزايد احتمال تفكك دول عربية إلى دويلات متصارعة على الأرض والموارد وتابعة إلى إحدى الدول الإقليمية ضمناً أو صراحة. وهذا يؤدي إلى تراكم الانكشاف العربي، لا سيما وان قدرة كل دولة عربية على الفعل الهادف

---

(1) مازن الرمضاني، مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد، مجلة قضايا سياسية، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012، ص ص26-36.

والمؤثر لا تؤهلها لوحدها على التعامل الكفء مع تحدياتها الداخلية والخارجية مُجتمعةً.

ثانيا: مشهد التغيير وبدء الارتقاء الحضاري: يتأسس هذا المشهد المتفائل على رؤية مركزية تتناقض مع مشهد استمرارية التردي والتراجع، ويتمثل في تمكن الدول العربية قبل عام2020 الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى مستويات متقدمة من التكامل النظامي فيما بينها وبمخرجات أدت إلى تأسيس مقومات نهضة عربية تجعلها تتميز بخصائص الدينامية والحداثة على الصعيد الداخلي، والفاعلية الخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي. ومعطيات المشهد تتمثل في الآتي: اولاً: إدراك عربي مركب مفاده ستفضي مُعطيات التراجع إلى تفاقم التحديات الداخلية والخارجية، والعرب بتكاملهم يستطيعون تغيير الواقع العربي ايجاباً نتيجة اتجاه الجامعات العربية إلى نشر ثقافة الانحياز إلى المستقبل، وتفعيل أدوات الاتصال الجماهيري، فضلاً عن استجابة صُناع القرار لمطالب الرأي العام في إحداث إصلاحات داخلية شاملة وإدراكهم لعواقب عدم الاستجابة. ثانياً: إدراك صُناع القرار العرب لضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية وتخويلها صلاحيات مُهمة في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه، وتراكم الآثار الايجابية الناجمة عن الأدوار الجديدة لجامعة الدول العربية. ثالثاً: تبني العرب لسياسة خارجية موحدة تُمكنهم من أداء أدوار إقليمية ودولية فاعلة تُعبر عن نوعية إمكاناتهم وقدراتهم التمثيلية المتميزة. ويؤكد هذا المشهد إن العرب في عام 2020 يُمثلون إحدى الدول الإقليمية الكبرى المؤثرة في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، ورحلتهم نحو التغيير والارتقاء الحضاري قد بدأت.

ثالثا: مشهد التراجع وبداية التغيير: يتأسس هذا المشهد، المتشائم والمتفائل في آن واحد، على إن تطور العرب حتى عام2020 سيكون محصلة لإشكالية

التنافر والتكامل بين الدول العربية وأثر مخرجاتها في دفع معطيات الحاضر العربي إلى الديمومة في الزمان اللاحق، وكذلك التغيير الكمي والكيفي التدريجي وبدء عملية الارتقاء الحضارية. وتبعا لأعلاه، لا يتغافل هذا المشهد عن تلك المعطيات العربية السلبية التي تستمر باتجاه دفع ديمومة الواقع العربي الراهن من ناحية، ولا يقلل في الوقت ذاته من شأن تلك المتغيرات العربية الايجابية التي تفضي نتائجها إلى إحداث تحولات نوعية في هذا الواقع والارتقاء به نحو الأحسن. وتتمثل شروط ومتطلبات هذا المشهد في محصلة توافر أو عدم توافر أمران أساسيان ومتفاعلان: أولهما: انطلاق صُناع القرار من رؤية حضارية تكوينية غايتها الارتقاء بمعطيات الواقع العربي تمهيداً للمستقبل المرغوب به. ثانيهما: مجتمعات تتعامل مع معطيات الزمان على وفق رؤية حضارية تجمع بين الأصالة والحداثة، فضلاً عن الأخذ بعملية التحديث والشفافية، وانتشار ثقافة الانحياز للمستقبل بداخلها. وإذا كانت ثمة معطيات عربية تدفع إلى التشاؤم، بالمقابل هنالك أُخرى تدفع إلى التفاؤل ومنها الآتي: أولا: العرب سواء كانوا من صُناع القرار أم من المثقفين لا يستطيعون إن يكونوا بمنأى عن عالم يتغيّر بسرعة، والاستمرار بعيداً عن عملياته الديناميكية والتاريخية. ثانيا: تسارع عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية نتيجة تزايد عدد سكان المناطق الحضرية وتصاعد مطالبها في تامين مشاركتها السياسية، وتبلور رأي عام عربي أعمق وعياً وأكثر استعداداً للتأثير بأنماط حركة صُناع القرار. ويرجح الدكتور مازن الرمضاني المشهد الذي يُعبر عن مُعطيات التردي والارتقاء في آن واحد، في قراءته لمستقبل العرب حتى عام2020.

وبالمقابل، ترى وحدة أبحاث الإكونوميست أن هناك ثلاثة سيناريوهات للتغيير السياسي في العالم العربي، وهذه السيناريوهات تتمثل بالآتي[1]:

- **السيناريو الأول**: حصاد ديمقراطي هزيل (بنسبة احتمال60%) حيث تؤدي الإصلاحات إلى خلق هياكل ديمقراطية في بعض البلدان، وتتحول معظم البلدان إلى شكل ما من النظم الهجينة(على مسافة ما بين الديمقراطية والديكتاتورية)، إذ يفشل التغيير السياسي في خلق محاسبة حقيقية أو مشاركة شعبية في عملية اتخاذ القرار الحكومي.

- **السيناريو الثاني**: بقاء النظام الاستبدادي (بنسبة احتمال20%) حيث تتعرقل الجهود لبناء مؤسسات ديمقراطية نتيجة تناقضات داخلية ونتيجة قوى الثورة المضادة، وكبح جماح انتشار حركة التغيير الديمقراطي، ويظل الحكم الاستبدادي هو النموذج السائد في العالم العربي.

- **السيناريو الثالث**: حدوث اختراق ديمقراطي(بنسبة احتمال20%) من خلال مراحل انتقال ناجحة إلى نظم ديمقراطية فعالة في تونس ومصر توفر مثالاً على استمرارية التغيير وتسقط نظم أُخرى أو يتم إجبارها في ظل الضغط الشعبي إلى القيام بإصلاحات ذات مغزى، وتتجذر ديمقراطية تمثيلية وإن ظلت تعاني من نقاط ضعف هامة في أنحاء المنطقة، ولذلك فإن الاختلاف في نتائج التغيير سوف تترك أثرها بشكل فاعل على مستقبل هذا التغيير، فبعض الأنظمة جرى فيها

---

(1) تقرير لوحدة أبحاث الإكونوميست، الربيع العربي بين المد والجزر: هل الثورات العربية ستؤدي إلى ديمقراطية أم إلى الديكتاتورية أم إلى الفوضى؟، تعليق أبو بكر صدقي، ترجمات، العدد84، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011، ص4.

تغيير الحاكم دون تغيير النظام مثل اليمن أو تغيير النظام دون تغيير فلسفة النظام مثل الحالة المصرية، أو تغيير بنية وفلسفة النظام مثل تونس[1].

ولذلك فأن صعوبة المرحلة الانتقالية سوف تكون صعبة، إذ يجعل تداخل المتغيرات الداخلية المورثة والإقليمية المترابطة والدولية الفاعلة والموجهة والداخلية المعارضة من عملية التحول صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً .

بناءاً على ما تقدم، ورغم تعدد مناهج الدراسات المستقبلية وتنوعها واختلاف مستوياتها، فان الواقع، يُحتم على الباحث اعتماد منهج الاستشراف الاحتمالي المشروط في توليد المقتربات الفكرية المتعلقة بمستقبل التغيير السياسي في العالم العربي، لاسيما من خلال تشخيص الفرص والكوابح لكل مشهد من المشاهد والسيناريوهات المحتملة.

تُعد التغييرات السياسية في العالم العربي من التحولات الكبيرة في القرن الحادي والعشرين، وقد أسهمت في إيجادها وبلورتها متغيرات عديدة داخلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن تفاعل هذه المتغيرات مع بعضها بشكل مترابط يصعب الفصل بينهما في بعض الأحيان، كما أنها تتسم بصفة التناقض المتمثلة بتغيّر الأهداف والمصالح في دولة دون أخرى، ومن ثم فأن مستقبل التغيير السياسي في العالم العربي سوف يكون تعبير عن حالة التداخل والتفاعل للمرتكزات ثلاثية الإبعاد (داخلية- إقليمية- دولية)، وفي بعض الأحيان قد يزداد تغلب أحد المرتكزات على الآخر في تأثيره على حركة التحول المستقبلي، ذلك أن البيئة العربية أصبحت متأثرة بشكل كبير بالتفاعلات الإقليمية والدولية.

(1) نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص156.

ولغرض استشراف بعض ملامح التغيير السياسي في العالم العربي، فأن الضرورة الأكاديمية تُحتم التعاطي مع حيثيات الدلالات المستقبلية، وتقتضي تقسيم المشاهد أو السيناريوهات الاحتمالية وفق الآتي:

المبحث الأول: مشهد بناء الدولة الدستورية

يفترض هذا المشهد بأن توافر مجموعة من البُنى والأطر القانونية والسياسية التي سوف تقوم ببناؤها مجموعة من الفواعل السياسية في مرحلة ما بعد التغيير السياسي يؤدي إلى بناء دولة المؤسسات الفاعلة التي سوف تُسهم في ترسيخ الإطار المؤسسي للدولة، وإقامة وتشييد بناء الدولة الدستورية وترسيخ حكم القانون وإقامة نظام سياسي يعمل وفق المعايير الحديثة في الحكم تتناسب مع التغيّر في مدركات الشعوب في القرن الواحد والعشرين وقادرة على استيعاب ما طرأ عليه من وجود أدوات ووسائل لم تكن موجودة في السابق، وبما إن لكل مشهد من المشاهد في الدراسات المستقبلية فرصه الداعمة له وكوابحه المُعيقة فان الضرورة الأكاديمية تقتضي تقسيم هذا السيناريو وفق الآتي:

المطلب الأول: الفرص الداعمة

تُحتم الضرورة الأكاديمية على الباحث الاقتراب المباشر والتفصيلي من المقاربات الفكرية التي تُمثل فرص داعمة لعملية بناء الدولة الدستورية الراسخة وهي كما يأتي:

المقاربة الفكرية الأولى: وجود الكوادر والكفاءات

أثبتت التجارب العملية والوقائع بان البيئة العربية قادرة على إيجاد وصياغة وتشكيل البُنى الفكرية الفاعلة للكوادر وتنمية الخبرات القادرة على ابتكار الآليات والوسائل لبناء الأُسس المنطقية لبناء الدول. وبما إن الدول تحتاج

إلى نخب وكفاءات لصيرورتها، فان ظروف ما قبل التغيير المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وتقويض ركائز الأمن فيها دفع الكثير من النخب والكفاءات العربية إلى الهجرة، ونتيجة توافر ما فقدوه في الدول الأخرى فأنهم أدوا دوراً فاعلاً في بناء تلك البلدان وحققوا نتائج عجزت كوادرها الأصلية التي تدربت وتلقوا تعليمهم فيها عن انجازها.

بمعنى إن العالم العربي وبما يمتلكه من نخب وكفاءات قادرة على وضع الأطر العامة لترسيخ أُسس دولة الرفاهية والازدهار والتقدم واحترام حقوق الإنسان، وإقامة دولة مستقبلية ذات أُسس واعدة.

المقاربة الفكرية الثانية: تقدم السلوكيات للفواعل السياسية

البيئة المعقدة التي تكونت فيها الحركات والأحزاب السياسية في العالم العربي كانت تُمثل تعبيراً عن صراع الأضداد، تتجاذبها قوى عديدة لعل من أهمها القوى الاستعمارية والأدوات المرتبطة بها والقوى الوطنية بصنوفها المتنوعة، مما أكسبها خبرة كبيرة في حركة التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية.

ورغم الضعف البنيوي في العمل السياسي لهذه الفواعل السياسية المختلفة وعدم امتلاكها خبرة في العمل السياسي إلا أنها ونتيجة التدريب المستمر والمشاركة المتعددة في بناء مراحل الدولة بدأت تتقدم في سلوكياتها وتثقف جماهيرها، مما يحقق تقدم في عملية التنافس بين الفواعل السياسية بهدف تحقيق أهداف الشعوب، ومن ثم قدرتها على تحديد من هو الأقدر على تحقيق أهداف الدولة وبنائها.

بمعنى إن تقدم السلوكيات للفواعل السياسية وتجذير القوانين التي تحكم حركة التفاعلات فيما بينها، وبينها وبين الجماهير يؤدي إلى زيادة الوعي بحركة المؤسسة السياسية في الدولة، ومن ثم بناء الدولة الدستورية الراسخة.

المقاربة الفكرية الثالثة: وجود القدرات والإمكانيات المادية

يمتلك العالم العربي قدرات وموارد مادية هائلة قادرة على توفير متطلبات بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إذ أنها المغذي الرئيس لأغلب الدول الصناعية من مادة النفط الخام والموارد الطبيعية النادرة الأخرى، لا بل لا يمكن لهذه الدول إن تستمر في إدارة قدراتها الصناعية دون ضمان الإرساليات العربية إليها، وهو ما يعني بالضرورة موارد مالية كبيرة شبه ثابتة تمكنها من إدامة تطور بناء مؤسسات الدولة بشكل قادر على تجذير ووضع الأُسس الصحيحة لها وتبني منهج التخطيط المستقبلي.

المقاربة الفكرية الرابعة: تجذير مبدأ التداول السلمي للسلطة

يُعد مبدأ انتقال السلطة السلمية من الركائز الرئيسة في تأسيس الدول، إذ يُجنبها تداعيات عدم الاستقرار السياسي والعلاقة بين الشرعية والمشروعية. فإذا ما أدى التغيير إلى بناء أُسس سلمية لتداول السلطة نتيجة التنافس القائم على القواعد القانونية والإشراف القضائي، وتجذير مبدأ الاستمرارية في بناء الدولة، على عكس الحال في النظم السلطوية التي تمنع الانتقال بالوسائل السلمية للسلطة، وتركيزها بيد جهة واحدة تتولى عملية التشريع والتنفيذ، وغياب مبدأ المسائلة في حالة إهدار الأموال العامة أو إساءة استخدام السلطة.

وبما أن أغلب بلدان العالم العربي هي بلدان أنظمة الحكم فيها إما جمهورية أو ملكية من حيث الشكل، كما انه لا توجد معارضة حقيقية للسلطة فيها، مما جعل التفرد بالسلطة لمدة طويلة من الزمن هو السمة المشتركة والغالبة لأغلب

هذه الأنظمة السياسية، ومن ثـم فـأن تأسـيس آليـات سـلمية للوصـول إلى السـلطة ومؤسسـات دسـتورية وقانونيـة سـوف يـؤدي إلى إنهـاء الصراع عـلى رأس السـلطة السياسية في الدولة ومن ثم تحقيق الاستقرار والتقدم، وأخيراً دولة الرفاه والمؤسسات القانونية الدستورية المستقبلية.

فإذا ما أنتج التغيير تجذيراً لمبدأ التداول السلمي للسلطة فانه يؤدي إلى ترسـيخ أُسس بناء الدولة الدستورية الحديثة واستمرارها وديمومتها واعتمادها على التدرجية في التقدم. لا سيما وان ذلك يوازيه صعوبات كبيرة في المراحل الأولى لعمليـة ممارسـة الانتقال السلمي للسلطة بفعل عدم استنبات المرونـة في تحمـل الـربح والخسـارة في السلوكيات السياسية نتيجة تجذر مفاهيم عـدم تـوافر المعارضـة في الفكـر السـياسي لمدة طويلة من الزمن، فضلاً عن توافر مجموعة من المُعطيات التي تغذي حالة عدم وجود المعارضة القائمة على الفكرة التي مفادها ضرورة توحيد الجبهة الداخليـة ضـد العدوان الخارجي.

المقاربة الفكرية الخامسة: جدلية العلاقة بين الجيش والسياسة

تتمثل الإشكالية الرئيسـة التـي أدت إلى تقـويض بنـاء دولـة دسـتورية حديثـة في العالم العربي لمدة طويلة من الزمن في تدخل الجيش في السياسة، نتيجة المتغير الـنفسي لدى بعض الضباط والقيادات العسكرية في العـالم العـربي، فضـلا عـن سـوء التقـدير في الموقف السياسي. فمن الخطأ بمكـان تصـور بـان المؤسسـة العسـكرية يمكـن أن تكـون البديل للفواعل السياسية المدنية التي تمارس الفعل السياسي ضمن دولة القانون.

تكثيفاً لما ذُكر، فان تحييد المؤسسة العسكرية ووضعها في إطارها الاحـترافي المهنـي وتشـكيلها وفـق الأُسـس الحديثـة والمتخصصـة في تـامين الـداخل، وردع الخارج ومواجهته بقوة في حالة حصول المواجهـة، وتحديـد مهامهـا بعيـداً عـن

الممارسات السياسية يؤدي إلى بناء علاقة سليمة بين الفواعل السياسية المختلفة ضمن إطار الدولة. وفي المقابل فان ضمان عدم تسييس المؤسسة العسكرية واختراقها من قبل الفواعل السياسية المتنوعة والمتعارضة يؤدي إلى قيام حالة من التوازن بينها، ويقيم أُسس سليمة لبناء دولة تمنع الاستقطاب والانقسام فيها. كل ذلك يقود إلى الهدف الأسمى وهو إنهاء عملية الصراع على السلطة وتحييد المؤسسة العسكرية التي بحكم الضرورة تمتلك القدرات ووسائل العنف لفرض الإرادة على الفواعل السياسية المدنية.

المقاربة الفكرية السادسة: التوزيع العادل للثروات

إحدى أدوات تعزيز التماسك المجتمعي في القرن الواحد والعشرين هي التوزيع العادل للثروات وفق مبدأ المساواة. فكُلما كانت هناك مؤسسات فاعلة قادرة على ترسيخ مبدأ العدالة، كلما كان هناك فاعلية في استنبات القناعة الايجابية لدى الأفراد بان السلطة قادرة على القيام بواجباتها وفق مبدأ المساواة بين المواطنين وتوفير الفرص المتكافئة لجميع مواطنيها، ويضمن تقدم وازدهار جميع المناطق الخاضعة لسيادة الدولة، وبما يؤهلها لتوفير الحاجيات الاساسية لمواطنيها. بمعنى يُنهي التوزيع العادل للثروات الصراع عليها لأنها تُشكل نسبة كبيرة من الصراعات الإنسانية.

المقاربة الفكرية السابعة: ترسيخ مبدأ المواطنة

إذ تعمل الدولة من خلال بناء المؤسسات وتحديثها على توليد حسن الانتماء المشترك بين شتى الجماعات الثقافية، وذلك عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في تلك المؤسسات وتلبية مطالبها بالشكل الذي يُشعر الأفراد عموماً بقوة الدولة المادية منها والفكرية وضرورة استمرار وجودها لإشباع تلك المطالب والحاجات ومن ثم توليد حسن الانتماء إلى الدولة

ومؤسساتها من حيث اعتبارها مشتركاً عاماً، كما أن استمرار وجودها واجب عام ومقدس ومن ثم فأن دوام مأسسة الدولة يفضي إلى إمكانية ولادة بيئة من التفاهم المتبادل بين الجماعات الثقافية والدولية الناشئة[1].

المقاربة الفكرية الثامنة: تصاعد مكانة الرأي العام في عملية صُنع القرار

أسهم التقدم العلمي والتكنولوجي ونشر الثقافة والمعرفة وتقدم وسائل النقل والمواصلات التي شملت مختلف إنحاء العالم إلى تغيّر المدركات الفكرية للأفراد. فالفكرة التي ينتجها الباحث أو القرار الذي يتخذه رئيس الدولة، أو الإستراتيجية التي تتبناها دولة ما، أو الزيادة في الميزانية العسكرية لدولة ما، أو التقدم الذي تُحققه دولة ما في مجال معين، وتساؤل الشعوب عن المعطيات التي قادت إلى ذلك، أو التجارب الدولية التي شكلت مثالاً للنجاح بوصفها تجارب رائدة على مستوى العالم نتيجة الإدارة الجيدة لقادتها وفكرهم المستنير، كل هذه المعلومات نفذت إلى عقول الرأي العام في أي دولة من دول العالم بفعل التقدم في وسائل التواصل المجتمعي، لا بل جعلت الرأي العام من السهولة بمكان التعرف على نقاط القوة والضعف للدولة، ومحاولة تعديل المسار الذي تنتهجه الدولة بهدف إقامة دولة المؤسسات الراسخة، ومن ثم لم يعد صانع القرار قادرا على تجهيل الرأي العام بحيثيات ومعطيات إدارة الدولة كما كان في السابق.

---

(1) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة_الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص121.

المطلب الثاني: الكوابح

رغم الفرص الوافرة التي تؤدي إلى تجذير بناء الدولة الدستورية هناك مجموعة من الكوابح التي تؤدي إلى إعاقة بنائها وعدم تجذير مفاهيمها وهي كما يأتي:

المقاربة الفكرية الأولى: ضعف الدولة أدى إلى تقوية الولاءات للعشائر

يكمن جوهر المقاربة بأن هناك مقاربة عكسية بين العشائرية والدولة، فكلما ضعفت الدولة وتراجعت قوتها لجأت إلى العشائر لتثبيت وجودها وترسيخ ركائزها وإعادة هيكلة مؤسساتها بالشكل الذي يؤهلها لإعادة دورها الفاعل في البيئة الإستراتيجية المحلية، والعكس صواب، كلما أصبحت الدولة قوية وترسخت أجهزتها ومؤسساتها الأمنية والقانونية أدى إلى تراجع دور العشائرية في الدولة الحديثة القائمة على القانون.

تكثيفاً لما تقدم، فان تعزيز دور الدولة السياسي والأمني ووضع العشائر في إطارها الاجتماعي الأساسي يؤدي إلى وضع ركائز دولة راسخة والحد من مسألة المحسوبية والمساواة أمام القانون.

المقاربة الفكرية الثانية: غياب البناء السليم لمؤسسات الدولة الرسمية

رغم التحول الذي شهدته بعض مؤسسات الدولة في العالم العربي وما نتج عنه من إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة إلا إن هذا التغيير يتم وفق تخطيط عشوائي لا يستند إلى أي أُسس علمية دقيقة وحديثة، لا بل يتم بناءاً على تصورات شخصية وآنية، ولا تستند إلى استشارة الخبراء ومعرفة الخيارات المتاحة وتداعياتها المحتملة على مستقبل بناء الدولة. كل ذلك جعل أغلب الدول التي شهدت عمليات التغيير السياسي تُعاني خللاً متأصلاً في بُنية الدولة لا يمكن للحلول الجزئية أن تعالجها، لا بل جعلها عاجزة عن تأسيس أُسس سليمة قادرة

على تجذير الرؤية المستقبلية الواعدة. وبما إن الأُسس التي بُنيت عليها غير سليمة فانه مهما كانت الإجراءات والإصلاحات فاعلة فإنها تكون عديمة النفع وغير ذات نتيجة فاعلة في بناء الدولة.

المقاربة الفكرية الثالثة: الإيغال في تأسيس المؤسسات شبه العسكرية

رغم العمل على بناء الدولة الدستورية ومحاولة تشييدها وفق أُسس حديثة إلا إن هنالك العديد من الإجراءات التي تقود إلى تجذير المؤسسات شبه العسكرية بحجج وذرائع مختلفة ولأغراض متنوعة، بعضها العمل على دفع العدوان الخارجي ضد الدولة واستقرارها، وبعضها الآخر بدافع ايديولوجي بهدف امتلاك القدرة على إرغام مكونات الشعب الأخرى، وتحقيق مصالح أحد الإطراف دون الأُخرى، فهي توفر سنداً قوياً للجهة السياسية لها وموقفها السياسي الذي تتبع له. كل ذلك يؤكد حقيقة مفادها فقدان الدولة القدرة على إقناع الجماهير بعدالتها بفعل استخدام المليشيات المسلحة غير الرسمية في إقصاء وتقويض دور الخصوم في العمل السياسي. ومن ثم يؤدي إلى فقدان الدولة لأهم عنصر من عناصر بناء الدولة المستقبلية وهي العدالة والاستمرار والديمومة.

كُلما تسعى السلطة السياسية إلى تجذير الأُسس غير القانونية ومحاولة تسويغها على إنها وفق القانون بهدف ضمان سيطرتها على إقليمها وفرض السيادة بوسائل غير قانونية كُلما أدى إلى تقويض الأُسس السليمة التي تقوم عليها، وتنتظر يوم انهيارها، لان كل ما هو غير قانوني وغير معبر عن إرادة الجماهير الواعدة المستنيرة والمواكبة للمفاهيم الحديثة سيقود إلى تفكيك الدولة في المستقبل.

المقاربة الفكرية الرابعة: ضعف الثقافة السياسية لدى المجتمع

رغم الممارسة الديمقراطية وأشكالها البدائية تعود في جذورها إلى الممارسات القبلية القديمة، إلا أن العرب لم يعملوا على تطويرها ومأسستها بالشكل الذي ينسجم مع الحداثة. كما أن الممارسة الديمقراطية ليست شكليات ومفاهيم مغلقة تكتنفها الصورة النمطية، وإنما تحتاج إلى فهم آلياتها التي تمنع الصراع على السلطة.

فمع بداية التغيير سادت مفاهيم لا علاقة لها بآليات الديمقراطية، وأصبحت الديمقراطية مرادفة للفوضى والحرية المطلقة لدى عامة الشعب، واعتمد تشكُل الأحزاب السياسية على العشوائية وغياب الأُسس والقواعد المُنظمة لعملها.

كما إن غياب الثقافة السياسية بمعرفة قواعد اللعبة الديمقراطية وممارستها بالشكل الذي يؤدي إلى إيجاد مبدأ التنافس السياسي دفع الكثير من الدول في العالم العربي إلى الفوضى الخلاقة نتيجة غياب الأُسس والقواعد الصحيحة لممارستها، فضلاً عن ضعف الثقافة السياسية نتيجة تجهيل الشعب لمدة طويلة من الزمن بإدارة الدولة من قبل الحاكم، إذ كان الحاكم يعتبر تصاعد عمليات المعرفة السياسية بإدارة شؤون البلاد تهديد لوجوده وتقويض لأُسس أركان نظامه، مما دفعه إلى تحقيق التقدم في المجالات التي تُجذر مفاهيمه للحكم.

المقاربة الفكرية الخامسة: غياب التداول السلمي للسلطة

رغم تبني الآلية الديمقراطية في العديد من الدول العربية والموافقة الشكلية على مبدأ التداول السلمي للسلطة إلا أن العديد من القادة الذين هم بالضرورة ممثلين عن الفواعل السياسية المدنية ويشتركون في عمليات التنافس الانتخابي فإنها(الفواعل السياسية) لا تؤمن بما تقرهُ النتائج إذ كان في غير صالحها وإذا

كانت راسخة في السلطة تحاول وضع العقبات بهدف عرقلة انتقالها إلى الجهة التي ينبغي إن تتولاها، وعدم الاحتكام إلى القانون في التداول السلمي للسلطة نتيجة الثقافة المتأصلة في عقليات بعض القادة السياسيين، إما لمُتغير نفسي يتمثل في محاولة السيطرة والتسلط على الآخرين، أو نتيجة لما تعرّض له من أزمات في أوقات الطفولة والشباب والحرمان الذي عانى منهُ فهو يحاول تعويض هذا النقص، ويحاول الاستئثار بالسلطة أطول مدة ممكنة مع تقديم نفسهُ على انه المنقذ للشعب، وزواله يؤدي إلى تقويض بناء الدولة وانتشار الفوضى. وما أن يتعرض إلى اختفاء مفاجئ حتى تتفكك أُسسه التي اعتقد أنها تتسم بصفة الديمومة.

المقاربة الفكرية السادسة: العامل الخارجي وتغذية حق تقرير المصير سلباً

هنالك العديد من الرؤى الغربية التي ترى أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجذر في مجتمع ما مالم يكن هناك فوضى خلاقة تعم المجتمع وتؤدي إلى تقويض أُسسه وأركانه القديمة وعاداته وتقاليده، ومن ثم نشوء علاقات جديدة مدركة بفعل الصراع الذي دام لمدة طويلة والتكلفة البشرية الهائلة، ومن ثم يرى المجتمع بأنه ليس هناك من طريق أفضل من العيش بسلام والابتعاد عن ممارسة العنف والحرب التي ليس فيها من رابح.

لذلك فان العمليات والسلوكيات غير المُعلنة للفواعل الخارجية تعمل على تغذية النزاعات الانفصالية لدى المكونات المجتمعية في العالم العربي، ومحاولة تفكيك الدولة الوطنية وتغذية الطرف الأضعف للوصول إلى حالة من الصراع والتصادم المسلح، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة الحضور النشط للفاعل الخارجي للقيام بدور المُنقذ للحالة، وفرض المنهج الذي يراه مناسباً، مما يتطلب مدة طويلة للاستقرار.

بمعنى إن العامل الخارجي وبما يمتلكه مـن قـدرات عـلى الـتحكم بحركـة أفكـار الشعوب وباستخدام التكنومعلوماتية وتغذية الصراعات في أي زمن، وتقـويض أُسـس الدولة الدستورية لا سيما مع إبقاء هـذه الصراعـات متأصـلة غـير قابلـة للحـل ليـتم استثمارها في الوقت الذي ترغب فيه هذه الدولة أو تلك.

المقاربة الفكرية السابعة: الاختلاف في الرؤى بين الحرس القديم والشباب

نتيجة المقتربات الفكرية التي سادت لأكثر من نصف قرن من الزمان، وتركيزهـا على الانفـراد، والمـنهج الواحـد في إدارة الدولـة، وتغذيـة عقـول الشـعب بالمقتربـات الفكرية التي تؤمن بها الجهة الحائزة عـلى السـلطة، التـي تتضـمن بـأن كـل الأفكـار المتأتية من الجهات المعارضة لها هي أفكار تُعبر عن "الخيانة" وعدم معرفة مصـلحة البلد، ويجب استئصالها وعدم السـماح بوصـولها إلى عامـة الشـعب لأنهـا تـؤدي إلى تقويض الجبهة الداخلية.

ونتيجـة تعـدد المنـابع الفكريـة، لاسـيما بعـد تمـازج الشـعوب بفعـل التقـدم التكنومعلومـاتي ووسـائل التواصـل المجتمعـي وتعـرض الشـباب في المنطقـة العربيـة لمناهج فكرية لم تكن معروفـة ومحاولـة مقاربـة مـا هـو قـائم بمـا هـو آتٍ للنقـاش العقلاني، وبذلك تلّقف الشباب الأفكار التي ترتكـز عـلى التعدديـة ومحاربـة الفكـرة القديمة بالفكرة الحديثة بعيداً عن الانطباعات والصورة النمطية التـي تـم غرسـها في أذهان وعقول المواطنين لمدة طويلة من الزمن.

وعليه فـان التحـول أوجـد حالـة مـن التنـافر في المقتربـات الفكريـة التـي يمتلكها الشباب ودعاة التغيير وبين أصحاب الأفكار ما قبل التغيير، لا بل صراعـاً بين جيلين من الأجيال. فالتشخيص الدقيق للواقع يؤكـد أن كـلا الجيلـيّن يمتلـك مؤهلات القدرة والقوة على إحداث التغيير ومقاومة التغيير، مـما جعـل الفعـل السياسي يمر بمرحلة من فقدان السيطرة على الدولة وعدم القدرة عـلى إدامتهـا

من قبل أحد الأطراف دون الآخر. والنتيجة تتمثل في تقويض بناء الدولـة الدسـتورية الحديثة وانتشار العنف والعنف المضاد.

المقاربة الفكرية الثامنة: غياب التخطيط الاستراتيجي المستقبلي

لم تعد إدارة الدولة في القرن الواحـد والعشريـن تعتمـد عـلى العشـوائية، وإنمـا حتمية توافر قدرات تُمكِنهـا مـن وضـع الخطـط الإسـتراتيجية وفـق المراحـل الزمنيـة المختلفة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، وارتباطها برؤية مستقبلية شاملة قـادرة على وضع السيناريوهات المختلفة والبدائل الإستراتيجية.

ورغـم وجـود الكـوادر والخـبرات القـادرة عـلى وضـع رؤى مسـتقبلية للدولـة وتحويلها إلى واقع، فان صانع القرار عمل على استبعاد الكفـاءات إلا في حالـة الـولاء المطلق للحاكم، ورفض كل الأفكار والمخططات التي لا تتناسب مع النسـق العقيـدي له نتيجـة الانغـلاق الفكـري. فـإذا لم تكـن هنـاك حريـة في التفكـير ووضـع الخطـط والخطـط البديلـة ومناقشـتها والعمـل عـلى تنفيـذها بالشـكل الأمثـل وفـق دلالات مستقبلية، فان الدولة غير قادرة على الاستمرار والديمومة ومواكبـة التقـدم في العـالم. ورغم وجود فكرة ذات دلالات مستقبلية إلا أنها تفتقر إلى التطبيق، إما لعـدم إيمـان صانع القرار السياسي بهذه الأفكار وتجاهلها، أو لعدم توافر الإمكانيات لتطبيقها، مما يُفقد الدولة أهم ركائز التفكير الاستراتيجي لبناء الدولة الواعدة.

المقاربة الفكرية التاسعة: التعدد الفكري وتناقضات مناهج بناء الدولة

الشعوب تميل إلى ابتكار الأفكار، ومحاولة توليدها في ظروف عدم الاسـتقرار السياسي. ولان العالم العربي لم يحسم منهج بناء الدولـة والرؤيـة المسـتقبلية لبناء ركائزه، فـان تنـاقض منهجيـات البنـاء تقـوم عـلى تقـويض المنهجيـات

المضادة، بفعل تعدد المناهل الفكرية في العالم العربي نتيجة تـداخل المعطيـات، لعـل من أهمها الليبرالية والعلمانية والإسلامية والقومية والوطنية.

فالمقتربـات الفكريـة للفكـر الإسـلامي وتفرعاتـه جـاءت نتيجـة البيئـة العربيـة الإسلامية التي يتبعها غالبية الشعب العربي، بينما العلمانيـة نتيجـة الأفكـار المضـادة وما تلقفته النخب والكوادر المثقفة الذين اطلعوا على تجارب الآخرين، إما نتيجة مـا حاول المُستعمِر أن يُغذيه من منهجيات التفكير، أم نتيجة اطلاعهم وتعرفهم على مـا هو قائم في بلاد الغرب بفعـل التبـادل العلمـي والثقـافي، أو مـن خـلال وسـائل نقـل الأفكار القديمة والحديثة.

ونتيجـة الفكـر والفكـر المضـاد ومحاولـة الطـرف الماسـك بزمـام السـلطة تحييـد منهجيات التفكـير الأخـرى في إدارة الدولـة، أصـبحت الصـيغة التصـارعية هـي السـمة الغالبة في العالم العربي، وكل طرف يحاول تقويض الجانب الايجابي في الطـرف الآخـر، لا بـل اعتبـار الوصـول إلى السـلطة وإقصـاء الطـرف الآخـر منهـا مسـألة وجـود لا يمكـن المساومة عليها. وهو ما أوجد حالة من التضارب الفكـري والاخـتلاف المنهجـي وأصـبح من الصعوبة بمكان إيجاد حل جذري يصل به إلى نقطة مشتركة تشـترك فيهـا الأطـراف المتنوعة، ويمكن من خلالها بناء الدولة الحديثة، وتجذر حالة من الصراع الخفـي يمكـن في أي لحظة أن يظهر إلى حيز الوجود ويعمل على تغذية العنف والعنف المضاد.

المقاربة الفكرية العاشرة: تركيز الثروة في يد الأغنياء وازدياد الفقراء فقراً

الحكم السلطوي والانفرادي يؤدي إلى تركيز جميع ثروات البلاد بيد الحـاكم، ويعمل على توزيعها بالشـكل الـذي يعتقـد انـه مناسـباً، وبمـا أن الحـاكم يحـاول البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة فانـه يحـاول توزيـع الـثروات بالشـكل الـذي

يضمن ولاء أكبر عدد من الأشخاص والمسؤولين المقربين له، مـما أوجـد طبقـة تمتلـك من الثروات ما لم يتوافر لعامة الشعب الذين يعيشون في فقرٍ مُتقع.

وبما إن التغييرات يسعى إليها الفقراء وعامة الشعب بهدف تغيير الواقـع الـذي يعيشون فيه، فإنهم عند حصول التغيير وتبني منهج التداول السـلمي للسـلطة، غـير قادرين على إدارتها وفق المناهج المثالية التـي تـم وضـعا قبـل التغيـير، لان الممارسـة السياسية تتطلب الأموال والإمكانيات اللازمة لصياغة الرأي العام والـتحكم بمقـدرات البلـد الماديـة والمعنويـة، فالاقتصـاد هـو الـذي يـتحكم بالـدول في القـرن الواحـد والعشرين، وعامل مهم في بلورة الأزمات وحلها وقادر على تقويض المشكلات الرئيسة التي تواجه الدولة.

هذه الدورة المستمرة ذات النتائج غير الفعالة ما لم يتم تفكيكها وإعادة هيكلة توزيع الثروة عمودياً أي بين الأغنياء والفقراء في المجتمعات، أو أُفقياً، أي بين المنـاطق المختلفة التي تتشكل منها الدولة سواء بين الريف أو المدينة، أم المدينة ذاتهـا، ومـن ثم يؤدي إلى جعل الفجوة مقبولة، ولا تُسبب خللاً في التوازن الاجتماعـي، ويـنعكس على الاستقرار السـياسي في البلـد. ورغـم إقـرار العديـد مـن الإجـراءات للقيـام بهـذه العملية إلا أنها لازالت غير ذات فعالية لانعدام الرغبة الفاعلة واختراق أجهزة الدولة من قبل أصحاب الأموال الذين لهـم القـدرة عـلى توجيـه المؤسسـات بالشـكل الـذي يضمن بقاء الواقع كما هو ومحاولة إعاقة تغييرهُ.

المبحث الثاني: مشهد الفوضى الخلاقة

يرتكز هذا المشهد على فرضية أساسية مفادهـا: تقـود صـيرورة التغيـير إلى حالة من الفوضى، تتداخل فيها متغيرات عديدة داخلية وخارجية، تتفاعل فـيما بينها، وتؤدي إلى تفكيـك البيئـة المتماسـكة للمجتمعـات التـي تشـهد عمليـات التغيير. ونتيجة محدودية قدرات الفواعل الداخلية التي دفعت باتجـاه التغيـير

والعمل على قيـادة التحـول مـن مكـان إلى آخـر، فـان قـدرتها عـلى تحييـد الفواعـل الخارجية ضعيفة، وأصبحت الفواعل الخارجية هي المتحكم بصيرورة التغيير وتحـاول توجيهه بالشكل الذي ينسجم مع توجهاتها ومنطلقاتهـا الفكريـة سـواء الإقليميـة أم العالمية.

عموماً تكمن أهم أهداف تطبيق الفوضى الخلاقة في تكوين حالة مـن التغـيّرات المحددة في المجتمعات وتعميق الفوارق بينها دينياً وقومياً وطائفيـاً، وتمهـد لتقسـيم وتجزئـة المجـزأ وتفكيـك الـدول والمجتمعـات والأنظمـة إلى مقاطعـات وكانتونـات ودويلات صغيرة على أُسس قومية دينية مذهبية، لأن الولايات المتحدة ترى في بعـض الدول خطراً على مصالحها ومصالح حلفائها التاريخيين ومن بينها(إسرائيل)التي تعاني من مشكلة بقاء، إضافة إلى أزمـة أمنيـة حـادة وتهديـدات إقليميـة تزعـزع اسـتقرار المنطقة وهذا الأمـر لـن يتحقـق إلا إذا كـان المحـيط الإسـتراتيجي(لإسرائيـل)محـيط ضعيف ومفكك، وهو الأمر الذي يُمهد إلى تكوين نظام إقليمي تحت هيمنة الولايات المتحدة عبر حليفتها في المنطقة(إسرائيـل)، إذ أن هـذه الحالـة سـتخلق نظامـاً عالميـاً جديداً يخدم مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يفـترض هـذا المشـهد بـأن تـوافر مجموعـة مـن عوامـل الضـعف التـي تفتـك بالمجتمعات بسبب عدم معالجتها ضمن الأُطر القانونية والتي تتناسب مع معطيـات القرن الحادي والعشرين سوف يؤدي إلى تدمير مؤسسات الدولة وشكلها، وعناصرهـا عن القيام بالمهام الأساسية للدولة، وذلك فـإن هنـاك مجموعـة مـن المرتكـزات التـي تدفع باتجاه الفوضى الخلافة في المستقبل.

(1) علي بشار أغوان، مصدر سبق ذكره، ص189.

المطلب الأول: الفرص الداعمة

تكثيفاً لما تقدم، فان هناك مجموعة من الفرص التـي تقـود إلى صـيرورة مشـهد الفوضى الخلاقة نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة الداخليـة والخارجيـة. ويمكـن تركيزها بالآتي:

المقاربة الفكرية الأولى: المشاريع الخارجية لتفكيك العالم العربي

يشغل العالم العربي مكانة مهمة في التفكير الاستراتيجي العـالمي، وقـد اسـتقر في منطق التفكير الاستراتيجي للـدول الإقليميـة والكـبرى انـه لـكي تـؤدي دوراً فـاعلاً في النطاق الإقليمي أو العالمي لابد من تبني استراتيجيات تمس في جوهرها هذه المنطقة لا سيما مع انبلاج فجـر القـرن الواحـد والعشريـن وصـيرورة تشـكل النظـام العـالمي الجديد.

وبما إن هيكل القوة يؤدي دوراً فاعلاً في تشـكيل الأنظمـة الإقليميـة، فـان لكـل دولة مشاريعها التي تحاول من خلالهـا تعزيـز نفوذهـا وبالشـكل الـذي يُمكنهـا مـن ضبط حركة التفاعلات في هذه المنطقة، ويعتمد ذلك على فكرهـا الاسـتراتيجي سـواء كان انكفاءاً على الذات أم فكراً اقليمياً أم عالمياً. والهدف هو تفكيك المنطقة وإعـادة هيكلتها بالشكل الذي يُضاعف من حضورها ويستنبت مفاهيمها فيها.

لعل من أكثر المشاريع فاعلية وتستهدف تفكيك العالم العربي هـو المشروع الأمـريكي والمشروع الإيـراني، فكلاهـما يحـاول تفكيـك العـالم العـربي، وإعـادة تشكيله وفق منطلقاته الفكرية وأيديولوجيته التي يؤمن بها بعيـداً عـن البيئـة والتقاليد العربية. فالولايات المتحدة تحاول إعادة تشكيل العالم العربي وتفكيـك بناهُ الاجتماعية والفكرية والسياسية وفـق مـا يُسـمى "مشروع الشرق الأوسـط الكبير" الذي يستهدف تفكيك المنطقة وتغذيـة الـولاءات الضـيقة تحـت شـعار

الديمقراطية وحقوق الأقليات التي تتجاوز الحقوق القانونية لها، بالشكل الذي يضمن تدخل القوى الخارجية، واستخدامها أداة ضغط تجاه هذه الدولة أو تلك، فضلاً عن زيادة الاستقطاب العرقي والطائفي وزيادة الوعي بالتناقضات المُجتمعية.

وضمن هذه المقاربة تشجع الولايات المتحدة مشاريع إضعاف السلطات الحكومية ومؤسسات الدولة وزيادة الاهتمام بالمطالب الفئوية في بعض الدول، في إطار تنفيذ الفكرة المسماة بالفوضى الخلاقة(Creative chaos)التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزارايس(Condo leeza Rise) في تصريح لها لصحيفة الواشنطن بوست في 2005/4/22 لتفكيك المجتمعات التقليدية القديمة في منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لنشر الأفكار الديمقراطية فيها وإعادة بنائها من جديد وصولاً إلى تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

بينما يرتكز المشروع الإيراني على الإيغال ايديولوجياً وفق منطق ديني طائفي في العالم العربي، والعمل على زيادة التناقضات الدينية في هذه الدولة أو تلك، وعسكرة الايدولوجيا وتدعيمها بالسلاح، وربط ولائها بالفكر الاستراتيجي الإيراني. وبذلك فان الفكر والأدوات الخارجية تؤدي إلى تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية وتوجيه التغيير باتجاه الفوضى الخلاقة، مما يؤدي إلى تقويض أُسس القدرة والقوة في العالم العربي ويضمن تطبيق المشاريع الإقليمية والدولية بعيداً عن المشروع العربي الإسلامي.

---

(1) بسمة خليل نامق، مصدر سبق ذكره، ص ص109-110.

المقاربة الفكرية الثانية: التفكك المجتمعي والاستقطاب العرقي

لقد رافق عمليات التغيير في العديد من البلدان العربية سواء في البلدان التي شهدت أم في البلدان التي لم تشهد تغييراً، وإنما شهدت حراكاً لم ينتج عنه تبدل في الوضع القائم، مجموعة من التغييرات في المدركات المجتمعية لمكونات الدول العربية من أهمها القوة القاهرة للأنظمة السلطوية التي حاولت صياغة الأنماط الفكرية لمجتمعاتها وفق المنهجية التي تؤمن بها وتقديمها على أنها الغاية النهائية. ومن ثم وبعد حصول عمليات تفكيك الأنظمة سواء من قوى داخلية أو من قوى خارجية ظهرت العديد من الاتجاهات والولاءات الضيقة التي لم تكن قادرة عن التعبير عن مقترباتها الفكرية في مرحلة ما قبل التغيير لمدة طويلة من الزمن.

ونتيجة حصول التغيير، بدأت المكونات المجتمعية بالتعبير عن ولاءاتها، وبالغت في هذا التعبير، وأصبح هناك عدم تمييز بين الحقوق المقرة قانوناً والمقتربات الفكرية التي تقود إلى تفتيت الدول والمجتمعات والبحث عن إقامة وحدات إدارية صغيرة.

تركيزاً لما تقدم، فان عمليات تفكيك الدول الناتجة عن التغيير قادت إلى تفكك مجتمعي وبلورة فكر تصارعي من الصعوبة بمكان على الدولة التي شهدت عمليات تحول حديثة معالجته خلال مدة قصيرة من الزمن، أو بأدوات ووسائل تقليدية، ما لم تكن هناك دولة راسخة وذات قانون يحظى بدعم الشرعية والمشروعية تستطيع التعامل مع الواقع الجديد، كل هذه المعطيات قادت إلى الفوضى الخلاقة التي أقل ما يمكن أن يُطلق عليها بأنها مرحلة اللادولة.

المقاربة الفكرية الثالثة: الدور السلبي لوسائل التواصل المجتمعي

رغم معطيات التفاعل الايجابي الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي وتسهيل عملية انتقال الأفكار والتطورات المجتمعية والرؤى السياسية لأكبر عدد ممكن من المتفاعلين معها، إلا أنها تؤدي دوراً سلبياً في عملية نشر الفوضى في دولة ما. وبما أنها تتسم بسرعة انتقال ونقل الأفكار أكثر من أي وسيلة أُخرى، فمن الصعوبة بمكان السيطرة عليها والتحكم بمحتوياتها والحد من المعلومات غير الموثوق بها، وقادرة على اختراق المجتمعات التي تشهد حالة من فقدان الثقة بالسلطة السياسية القائمة، وتعاني من اكتساب الشرعية والمشروعية، وتمر بمرحلة تغيير في ركائز الدولة.

لذلك فانه ومع انبلاج رؤى التغيير في العديد من البلدان العربية، أسهمت هذه الأدوات نتيجة ما يتم تداوله من أفكار وفيديوهات من إذكاء العنف والعنف المتبادل سواء بين المكونات المجتمعية أم بين المجتمع وأجهزة الدولة، وتشويه صورة مؤسسات الدولة أمام جماهيرها، مما أوجد حالة من العزلة لمؤسسات الدولة عن مجتمعها، ومن ثم مطالبة الجماهير بالتغيير الجذري لكل ما هو قائم وعدم شرعيته، وقاد ذلك إلى إيجاد حالة من الفوضى الخلاقة نتيجة المعلومات والمعلومات المضادة التي تُسخر لها إمكانيات داخلية وخارجية بهدف نشر حالة من الفوضى الخلاقة، والأداة الأهم في ذلك هي وسائل التواصل المجتمعي لسهولة الوصول إليها لأي فرد، وسهولة نشر أي محتوى، فضلاً عن صعوبة تعقب ناشرها واقتفاء أثره خلال مدة قصيرة من الزمن.

المقاربة الفكرية الرابعة: الانغلاق الفكري لصُناع القرار والنخب المجتمعية

البقاء في السلطة لمدة طويلة من الزمن وعدم معرفة المقتربات الفكرية المضادة لنظام الحكم، أو التقليل من إمكانياتها وأهميتها وقدرتها على التأثير في

ركائز الحكم الاساسية، وعدم إدراك دلالات التحول المجتمعي من مدة زمنية إلى أُخرى نتيجة الانغلاق الفكري لصُناع القرار في العالم العربي وعدم التفاعل بإيجابيه مع الأفكار التي تتناقض مع النسق العقيدي لنظام الحكم، كل ذلك أدى إلى بلورة عدم القدرة على التعامل مع مطالب التغيير بشكل ينسجم مع معطيات القرن الواحد والعشرين.

جاءت عمليات التغيير في العالم العربي وكأنها تتسم بصفة التدرجية وتُماثل المراحل التي مرّت بها كل عملية تغيير في الدول العربية التي شهدت عمليات تغيير، فضلاً عن تماثل تعامل أجهزة الدولة مع حركات التغيير التي تختلف أهدافها ومحركاتها، منها ما هو داخلي يتضمن مطالب شعبية وطنية، ومنها ما هو بدوافع خارجية هدفها تقويض أُسس الدولة والمجتمع القائم وليس تقويض النظام السلطوي.

بمعنى أن الركائز الاساسية في إيجاد البيئة المؤاتية لبلورة حالة الفوضى الخلاقة في البلدان العربية تتمثل في الانغلاق الفكري لدلالات التحول المجتمعي، وان ما صلُح لمجتمع ما في المدد السابقة لم يعد يصلُح لمفاهيم القرن الواحد والعشرين، وما لم يكن للشعب أن يطلع عليه في مدة من الزمن أصبح الآن يُدركه ويطلع عليه يومياً، والأفكار التي لم تكن تصل إليه وصلته، وأصبح له القدرة على مقارنة الأفكار الآتية من النظام السياسي وبين الأفكار والرؤى المتنوعة الآتية من البيئة الخارجية التي يصيبها التحول باستمرار. كل هذه المعطيات جعلت الشعب يفقد الثقة بالحاكم ويعده فاقداً للمصداقية، ويعمل بهدف إحداث التغيير، ولان الوسائل السلمية لم تكن ذات أثر فاعل لجأ الطرفان إلى العُنف والعُنف المتبادل الذي قاد ويقود إلى الفوضى الخلاقة.

المقاربة الفكرية الخامسة: تعاظم الولاءات الفرعية

التغيير أوجد حالة من فقدان التوازن السابق بين المكونات الاجتماعية في البلـدان التي شهدت عمليات التغيير سواء كان عادلاً هذا التـوازن أم لا. ومـن ثـم فـان عمليـة بناء الدولة عـلى أسـاس المكونـات أدى إلى وضـع أُسـس بعيـدة عـن المواطنـة، وإقـرار القوانين وفـق رؤى وتصـورات المعارضـة والشخصـيات التـي نبتـت ونمـت في الخـارج، وعملت على تغذيـة الـولاءات الفرعيـة لـلإدارات المحليـة في المنـاطق المتواجـدة فيهـا، وأصبح لكل منطقة وسائلها وقنواتها الفضائية الفرعيـة التـي تغـذي الـولاءات الفرعيـة وتبحث عن حقوق المنطقة أكثر من بحثها عن الهوية الوطنية الجامعة، لا بـل حصـول التصارع بين المناطق المتجاورة حول كيفية حصول هذه المنطقة على حقـوق أكـثر مـن الآخر، أما مسـألة الهويـة الوطنيـة فلـم تعـد تشـكل أولويـة بالنسـبة لعـدد كبـير مـن المواطنين لاسيما مع ضعف الدولة وغياب المسـاواة أمـام القـانون وعـدم قـدرة الدولـة على تقويض أُسس النزاعات بالطرق القانونية وتسوية الخلافات، وعدالـة الدولـة التـي تمتلك الشرعية والأهلية بوصفها الطرف المقبول لـدى الجميـع. وعليـه تـؤدي الـولاءات الضيقة وتعاظمها في العالم العربي إلى خلق الفوضى الخلاقة في العالم العربي.

المقاربة الفكرية السادسة: غياب ثقافة المعارضة الفاعلة

رغم وجود التسامح المجتمعي والتعايش السلمي في المجتمعات العربية النابعـة من الأخلاق العربية والإسلامية التي اتسمت بها الشعوب العربية لقرون مـن الـزمن، إلا أن المتغيرات المتلاحقة التي شـهدتها البيئـة العربيـة والتحـول في المفـاهيم نتيجـة المُدخلات الخارجية لاسيما مفاهيم الحكم والسلطة والبحث عن التسلط أوجد نوعـا من الغريزة المفرطة في البحث عن السلطة.

وبما أن الظروف التي مرّت بها عمليـة تشـكُل الدولـة في العـالم العربيـة جـاءت نتيجة اكتساب الشرعية بفعل النضال ضد المُستعمِر في القرن العشريـن الـذي يُحـتم ضرورة وجود قيادة موحدة، فان ثقافة الهيمنة على الحكم لمـدة طويلـة مـن الـزمن أصبحت سمة من سمات الأنظمة العربية، ليس هذا فحسب، بل العمـل عـلى إلغـاء أي معارضة سواء كانت ايجابية أم سلبية، مما أوجد وعياً جمعياً لدى المجتمع لعـدم معرفة قواعد وأصول المعارضة السـلمية التـي لا يمكـن أن تتـوافر مـا لم يوجـد نظـام حكم يؤمن بالرأي الآخر، مما جعل من عملية الوصول إلى السلطة تـتم بوسـائل غـير سلمية، ونتيجة القوة المتكافئة لكل من الطرفين الفعل والفعـل المضـاد فقـد أدى إلى الوصول إلى الفوضى الخلاقة.

المقاربة الفكرية السابعة: عسكرة المجتمع

الفعل ورد الفعل القائم على فرض الإرادة عـلى الخصـم بـين الشـعب والحـاكم، وتعاظم المعطيات التي دفعت بالتغيير إلى حيز الوجود، فـان عسـكرة المجتمـع لمـدة طويلة من الزمن وتفكك الدولة وأجهزتها وتآكل وحداتها العسكرية تدريجيا أدى إلى انتشار السلاح بشكل لم يسبق له مثيل بين عامة الشعب، وأصـبحت عمليـة تحقيـق المطالب بالوسائل غير السـلمية هـي السـائدة، وتشـكلت فواعـل عسـكرية مـن غـير الدول متعددة الأشكال والأنواع ومختلفة الانتماءات، وكلها تسعى إلى فرض أهـدافها على خصـومها بـالقوة المسـلحة التـي تمتلكهـا، مـما أوجـد حالـة مـن الصراع الـدائم والمتفاعل نتيجة التغذية الداخلية والخارجية له وجعلـه غـير قابـل للحـل. كـل ذلـك جعل العالم العربي يشهد حالة من الفوضى التي لا مجـال للتسـوية السـلمية فيهـا إلا بالوسائل المسلحة بفعل تفضيل خيـار اللجـوء إليهـا عـلى غيرهـا مـن الوسـائل لحـل الإشكالات بين الأطراف المتصارعة.

بمعنى أدت عسكرة المجتمع بهدف كبح المهددات الداخليـة أو ردع التهديـدات الخارجية إلى الفوضى نتيجة فقدان السـيطرة عليـه في المراحـل التـي رافقـت عمليـة التغييرات والتبدلات وعمليات الفعل ورد الفعل في العالم العربي.

المقاربة الفكرية الثامنة: ازدواجية تطبيق المعايير القانونية

رغم الخبرة الواسعة التي يتمتع بها القضاء والسلطة القضـائية في العـالم العـربي نتيجة الممارسة الطويلة واستلهام التجارب العالمية، إلا انه يشهد تراجعاً عند معالجـة القضايا ذات الدلالات السياسية بفعل خضوع بعض فروعه لإرادة السلطة السياسـية في هذا البلد أو ذاك.

وبما إن التغيير يتضمن دلالات سياسية، فان التعامل مع دعاة التغيير وغيرها من الحركات لم يكـن يتضـمن تعـاملاً قانونيـاً يُسـهم في إجـراء التغيـيرات بالشـكل الـذي ينسجم مع تطلعات الشعب، وأصبحت غير فاعلة لعدم ملائمة القـوانين النافـذة مـع المتغيرات التي حدثت مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين.

تكثيفاً لما تقدم، أدت ازدواجية المعايير القانونية وخضوع بعـض أجهـزة القضـاء للسلطة السياسية وأداة لتنفيذ أهـدافها وشرعنـة هـذا التنفيـذ، ونتيجـة الفعـل ورد الفعل الذي لا يتناسـب مـع معطيـات القـرن الحـالي، والتحـول في مفـاهيم الشـعب والتغييرات في القوانين العالمية إلى فوضى لم تعد القوانين النافذة قـادرة عـلى التعامـل معها بفاعلية.

المقاربة الفكرية التاسعة: تقويض ما هو قائم من أُسس اقتصادية

يُعد الأمن أحد الركائز الاساسية لقيام الدولة، وبما إن التغيـيرات رافقتهـا حالـة من فقدان الأمـن نتيجـة الفعـل ورد الفعـل المتبـادل، فضـلاً عـن التفاعـل العـالمي

مع أي حدث سواء كان ذلك حدثاً بسيطاً أم كبيراً، وبما إن الاقتصاديات العربية هي اقتصاديات هشة فهي تتأثر بأي عامل من عوامل عدم الاستقرار والأمن.

أدى التغيير إلى تقويض أُسس ما هو قائم من مرتكزات اقتصادية بعد انكفاء واختفاء الدولة نتيجة غياب إرادة ما بعد التغيير، وأسهم في تفكك البُنى الاقتصادية لبعض الدول وسرقتها من قبل جهات معروفة وغير معروفة لدى مجتمعاتها، وتسببت بخسائر كبيرة تحتاج إلى سنوات لاستعادة ما تم تدميرهُ.

كما إن النظرية التقليدية المتمثلة في إن عدم الاستقرار يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط أصابها نوع من عدم المصداقية، إذ إن عدم الاستقرار وتقويض الأمن بعد عام2012 أسهم في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والسبب في ذلك إن ما كان يتم تصديرهُ إلى الأسواق العالمية ويتمتع بنوع من الضوابط والأسعار المحددة أصبح الآن خارج السيطرة بفعل بيع النفط بأسعار متدنية، إذ خرجت العديد من الآبار النفطية عن سيطرة الدول الحائزة عليها وسيادتها، وقاد ذلك إلى أن يصل النفط الخام إلى الغرب بأسعار أقل مما كان يصل إليها في ظروف الاستقرار. بمعنى إن تقويض أُسس الاقتصاد في العالم العربي وانعدام القوانين والضوابط التي تحكم حركة تصدير النفط وفق الأسعار العالمية المقرة أدى إلى تراجع مدخلات العالم العربي وزيادة مدخلات العالم الغربي. وبما إن الاقتصاد هو المحرك لكل التفاعلات الاجتماعية فان تراجع فاعليته، وغياب عملية توفير الفرص أدى إلى تجذير الفوضى الخلاقة.

المطلب الثاني: الكوابح

رغم تعقيدات البيئة الإستراتيجية العربية سواء كانت الداخلية أم الخارجية، وما يُرافقها من مدخلات ومخرجات مرغوب بها أو غير مرغوب بها، وما قد يقود إلى ذلك من تقويض أُسس السلام والأمن والاستقرار في هذه

المنطقة، وتجذير الفوضى الخلاقة فيها، فـان فيهـا مـن الكـوابح التـي سـتكون عائقـاً لمسار الفوضى فيها وتُسـهم في كـبح انقيادهـا إلى الفـوضى والحـد مـن تأثيراتهـا عـلى مستقبل الدول العربية. ويمكن تركيز هذه الكوابح بما يأتي:

المقاربة الفكرية الأولى: الإدارة الفاعلة للازمات وتقويض الفوضى الخلاقة

رغم الأزمات المتجذرة في العالم العربي وما ينـتج عنهـا مـن فـوضى خلاقـة، فـان العالم العربي يمتلك القيادات القـادرة عـلى ابتكـار الوسـائل والآليـات التـي تقـود إلى تقويض أُسس الفوضى الخلاقة وتشييد ركائز الأمن والاستقرار. فالخبرات العربية التي لم تجد البيئة المناسبة للعمل في العالم العربي اضطرت إلى الهجرة إلى البلـدان الأخـرى وعملت في تلـك البلـدان، ووضـعت أُسـس لم يكـن بمقـدور تلـك الـدول وضـعها وفي مختلف تلك المجالات، وغذّت مؤسسات تلك البلدان ورفدتها بقدرات فكريـة هائلـة جعلت منها مؤسسـات يُعتـد بهـا في التعامـل مـع المـواطنين. بمعنـى إذا مـا تـوافرت للقيادات الأكاديمية والمتخصصة المجال للعمل وقُدِم لهـا الـدعم والتشـجيع وتطبيـق الأفكار التي يبتكرونها فإنهم قادرين على معالجة أُسـس الفـوضى الخلاقـة، وتحقيـق الأمن والاستقرار في هذه البلدان نتيجة إدارتهم الفاعلة للازمات نتيجة معـرفتهم بهـا والبيئة المحيطة التي قادت إلى إنتاجها دون غيرهم.

المقاربة الفكرية الثانية: التكلفة الإنسانية والمادية كبيرة جداً

البحث والتقصي عن نتائج الفعل ورد الفعـل النـاتج عـن تضـارب المصـالح وأثرها في البنى الإنسانية والمادية في المجتمعات التـي شـهدت عمليـات التغيـير تؤكد عـلى حقيقـة مفادهـا أنهـا أعظـم كارثـة إنسـانية في تـاريخ العـرب، إذا لم تقتصر التكلفة الإنسانية على أعداد القتلى نتيجة الصراع المسـلح الـثلاثي الأبعـاد "حركات إسلامية، حركات وطنيـة، نظـام سـياسي"، وإنمـا الهجـرة الجماعيـة مـن

البلدان العربية لاسيما الخبرات العلمية التي تتطلب مدة زمنية طويلة لإعدادها، مما يجعل من الصعب تعويضها في الزمن القريب.

تلخيصاً لما تقدم، فان التكلفة الإنسانية وما ينتج عنها من تدمير للبنى التحتية لهذه البلدان تُحتم التصدي لهذه الفوضى بالشكل الذي يحد منها، أو العمل على تقليل أضرارها وإعادة الخبرات المُهاجرة من خلال العمل على تأمين الاستقرار، والأمن وإعادة السلوكيات اليومية للشعب، واستنبات التفكير المستقبلي في مدركاتها.

المقاربة الفكرية الثالثة: تبلور فكر المعارضة (التنافسي وليس التصارعي)

إلغاء كل أشكال المعارضة السلبية والايجابية لمدة من الزمن، وعدم السماح بأي فكر يتعارض مع ما هو قائم في نظام الحكم، وإغلاق الوسائل السلمية للإصلاح أو أي فكرة تحاول أن يكون لها شأن في تغيير الوضع القائم أدى إلى عدم نشوء فكرة المعارضة، وعدم تجذر ثقافة المعارضة لدى النخب والقيادات في العالم العربي.

ومن ثم فان معطيات التغيير وما نتج عنه من انكفاء السلطات على ذاتها أدى إلى تنمية ثقافة المعارضة لدى المواطن والنخب والتكتلات المجتمعية. لذلك فان ممارسة سلوكيات ثقافة المعارضة أو البدء بممارستها وتشخيص سوء الإدارة وتقديم الرؤى الابتكارية لمعالجة الصعوبات القائمة وحصول التفاعل الايجابي بين المعارضة والسلطة والشعب يؤدي إلى تقويض أُسس الفوضى الخلاقة والعمل على بناء الدولة بالشكل الذي يضمن تقدمها ويقوض مرتكزات تهديد وجودها.

المقاربة الفكرية الرابعة: الثورة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية

رغم المعطيات البيئية التي نتجت عن التقدم في مجال التكنومعلوماتية، ودورها في اختراق الدول والمجتمعات والقدرة على التحكم بحركة التفاعلات المجتمعية فإنها وفرّت أدوات مهمة تُمكن المجتمعات من تثبيت الأمن والاستقرار فيها، ووضع المرتكزات الاساسية للدولة في القرن الواحد والعشرين ورفدها بالتكنولوجيا الحديثة المتصلة بأجهزة الإشراف والمراقبة، فضلاً عن تبني منظومة الحكومة الالكترونية ومميزاتها ومنافعها الكبيرة في المجتمعات في حالة تقويض سلبياتها كل ذلك يؤدي إلى الحد من الفوضى الخلاقة في حالة وقوعها واجتثاث جذورها وإعادة الأمن والاستقرار إلى الدول بعد التغيير خلال مدة قصيرة إذا ما تعرضت إلى الفوضى بشكل أكبر من السابق والقائم على الوسائل التقليدية.

المقاربة الفكرية الخامسة: الإدارة الفاعلة للتنوع المجتمعي

نتيجة عدم الإدارة الفاعلة للتنوع المجتمعي في المجتمع العربي، فان ذلك قاد إلى الفوضى بفعل فقدان المساواة أمام القانون وشعور المكونات المجتمعية بأنها توابع وليس أُصول في هذا البلد، ونتيجة عدم امتلاكها قدرة التغيير فإنها كبتت هذا التغيير لمدة طويلة من الزمن إلى أن جاء التغيير من المكون القابض على السلطة ذاتها.

ومن ثم فان عملية التغيير وما يمكن أن ينتج عنه من تحول في التعامل مع جميع المكونات وفق قاعدة المواطنة والقانون الذي يُطبق على جميع الأفراد في الدولة، وما يرافق ذلك من تحول الالتزامات والحصول على الحقوق المُقرة، والحضور الفاعل للدولة في ضبط حركة التفاعل بين المكونات وإقرار القوانين التي تحد من غُلوّ طرف على آخر، واستنبات القناعة لدى المكونات الضعيفة بان الدولة العادلة هي الضامن لجميع المكونات بغض النظر عن اللون أو العرق،

والإدارة الفاعلة للتنوع، كل ما تقدم من معطيات يؤدي إلى اجتثـاث جـذور الفـوضى الخلاقة.

المبحث الثالث: مشهد المستويات المتعددة المركب

يعتمد مشهد المسـتويات المتعـددة المركـب عـلى عمليـة التفاعـل المتبـادل بـين المستوى المحلي الداخلي، والمستوى الإقليمي حسب قربه أو بعده عن الدول العربية المجاورة له، والمستوى الدولي، ومدى الترابط والتفاعل بينهـا، ونوعيـة هـذا التفاعـل، هل هو تفاعل تعاوني أم تنافسي أم تصارعي. هل هناك مكانة لدولة إقليميـة قـادرة على التأثير في الدول المجاورة لها، والقدرة على تغيير المُعطيات عـلى الأرض، وتشـكيل مستقبل هذه الدول أم لا؟. وعليه فان الضرورة الأكاديمية تقتضي تقسيم هذا المشهد إلى ثلاث مطالب وهي كما يأتي:

المطلب الأول: التفاعل على المستوى الوطني

رغم وجود مجموعة من المشتركات التي توثق الترابط في العالم العربي والمتمثلـة باللغة والتاريخ والمصير المشترك، والأمة الواحدة، فإنها منقسمة إلى دول عديدة، وقاد ذلك إلى تضارب المصالح بينها نتيجة النزعات الشخصية للحكام والملوك. لقد أنتجـت هذه الوقائع بان يكون لكل دولة من الدول خصوصـيتها وقـدراتها الذاتيـة وموقعهـا الجغرافي الذي يجعل من الدول الأخرى تؤثر في نظام الدائرة العربية القريبة منها.

تكثيفاً لما تقدم، فان التفاعـل عـلى المسـتوى الـوطني يختلـف بـاختلاف الـدول العربية، إذ يمكن تصنيفها إلى ثلاث دوائر: الدائرة المغاربية، الدائرة الخليجية، الدائرة الشرق أوسطية. ومن خلال تشخيص الوقائع الداخلية لكل دائرة من الدوائر العربيـة يُمكن تركيز الآفاق المستقبلية لها بما يأتي:

أولاً: الدائرة المغاربية العربية

تتميز هذه الدائرة بسمات فرعية تختلف عن غيرها من الدوائر العربية تتمثل في عدم التماثل في التحول نحو التداول السلمي للسلطة، فضلاً عن تنوع أنظمة الحكم فيها لاسيما الجمهورية والملكية. كما أن بعضها استطاع أن يُحدث التغيير بإرادة داخلية، وبعضها الآخر حقق التغيير بإرادة خارجية مع تباين داخلي، بينما استطاع البعض الآخر أن يستوعب موجة التغيير بإجراءات إصلاحية نتيجة طبيعة نظام الحكم الذي يرتكز على إنهاء عملية الصراع على السلطة.

بينما استطاع نظام الحكم الآخر توظيف الأزمات التي مرّت بها البلاد خلال العقد الأخير من القرن العشرين والمستقبل المجهول الذي ينتظره الشعب بهدف الاستمرار في الحكم، ويُفضل البقاء على ما هو عليه بدلاً من التغيير الذي لا يمكن معرفة عواقبه ونتائجه. أما الحالة الأُخرى فتميزت بشرعنة حركة التغيير وتبدلاته المتنوعة، ورغم حصول التغيير، إلا أن الشعب استطاع أن يُغير ما هو قائم، وحصول التجاذب بين الشرعية والمشروعية نتيجة عزل رئيس منتخب بوساطة المؤسسة العسكرية، وأصبحت الدولة مُعلقة بين إرادة الشعب الذي طالب بعزل الرئيس وبين الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التي قامت بعزل الرئيس وتبني العملية السياسية بالبلاد المدعومة أيضاً من قبل المؤسسة العسكرية.

تلخيصاً لما تقدم، فان الدائرة المغاربية تتميز بأنها استطاعت أن تستوعب صدمة التغيير وما نتج عنه من تداعيات. ورغم وقوع بعض منها في الفوضى الخلاقة، وتعدد مراكز القرار فيها إلا آن النماذج الأخرى في هذه الدائرة تميل إلى

أن تتبنى التغيير التدريجي بعد التغيير المفاجئ الذي بـدأت بـه والـذي تمثـل بتغيـير رأس السلطة والاكتفاء بتعديلات على النظام القائم.

ثانيا: الدائرة الخليجية العربية

لم تكن هذه الدائرة معزولة عن تداعيات التغيير في العالم العربي ومتفاعلة معه، وتحاول أن يكون التغيير وفق التوجهات التي تؤمن بها. أن ما يُميز دول هذه الـدائرة هو أنها تتماثل في عاداتها وتقاليدها الجزئية عن الدول العربيـة الأُخـرى، فضـلاً عـن الرفاة الاقتصادي الذي تتمتع به شعوبها، والثروة النفطية التي تـم توجيههـا إلى بنـاء البنى التحتية والاستثمارية وعدم عسكرة مجتمعاتها، كل ذلك أدى إلى تراجع حركات التغيير وفواعله، بل انعدامها في هذه الدول.

وبما أن للتغيير أهدافه، فان أهداف التغيير في هذه الدائرة العربية انتفت إلى حـدٍ بعيد نتيجة غياب السبب الرئيس له المتمثل في البعد الاقتصادي والتنمية وتوفير فـرص العمل، وهو ما تراجعت فيه الدول العربية الأخرى، مما جعل البعـد السـياسي للتغيـير غير قادر على صيرورة التغيير الشامل، فضلاً عن اتخـاذ الخطـوات الإصـلاحية مـن قبـل بعض دول هذه الدائرة بهدف استيعاب مؤثرات التغيير في الدول العربية الأخرى.

يتجه مستقبل التغيير في هـذه الـدائرة العربيـة باتجـاه التغيـير السـياسي البطـيء، وبالشكل الذي ينسجم مع تطلعات الأنظمة القائمة لسببين رئيسـيين أهمهـما: اسـتبعاد السبب الرئيس للتغيير وهو السبب الاقتصادي المتمثل بالمجاعـة والفقـر، ثـانيهما تجـذُر الأنظمة القائمة وتبنيها للانفتاح على الخارج رغـم تراجـع الديمقراطيـة فيهـا، واسـتخدام أحدث التقنيات في برامج التنمية المستدامة، فضلاً عن دعم الدول الأخرى لاستقرار هذه البلدان نتيجة ارتفاع درجة الترابط بينها وبين الدول الخليجية في مختلف المجالات.

ثالثا: الدائرة الشرق أوسطية

نتيجة تـداخل المعطيـات وتجـذر الخلافـات المرافقـة لعمليـات إيغـال النفـوذ الإقليمي والدولي، والمصالح المتضاربة للقوى المتنوعة المستويات، فإنها تُعد من أعقـد الدوائر العربية التي شهدت عمليات التغيير. ونظراً لامتلاكها الثروات الهائلـة وقـادرة على تجميع ثرواتها خلال مدة بسيطة فان الصراع والتدخل كان السمة الغالبة لهـذه المنطقة، وقد قاد ذلك إلى أن توظف الثروات الموجودة فيها بأنها لعنة الثروة في بعض الدراسات والأبحاث الإستراتيجية الغربية.

ومن ثم فان عمليات التغيير التـي شـهدتها هـذه الـدائرة لم تكـن متماثلـة مـع الدوائر العربية الأُخرى التي سيقت في أطار البحـث، واختلفـت مـن ناحيـة التكلفـة الإنسانية وتدمير البنى التحتيـة والاسـتقطاب الطـائفي والعرقـي نتيجـة الصراع عـلى مراكز القوة والنفوذ، فضلاً عن المدة الزمنية الغير محددة لهذا الصراع. كما إنها تتميز بأن الصراع فيها أخذ الطابع المسلح ويتميز بأنـه ثـلاثي الأبعـاد، وكـل بعـد مـن هـذه الأبعاد متوازي في القوة والنفوذ، وان ما يتوافر لأحد الأطراف يفتقدها الطرف الآخـر لاسيما فيما يتعلق بعناصر القوة والشرعية والمشروعية.

تتسم الصيغة التفاوضية بان معظم الفواعل تحاول أن تـؤدي لعبـة صـفرية في عملية التفاعل فيما بينها، وتهديد وجود الآخـر واستئصـال جـذوره في المنـاطق التي يـتحكم بهـا. بمعنـى أن هـذه الـدائرة تكتنفهـا الصراعـات متعـددة الأبعـاد وتوظيف المـوارد البشريـة والطبيعيـة والقـدرات الموجـودة بهـدف إدامـة الصراع المسلح الذي يتأصل يوما بعد يوم في عقول ومدركات الأطراف المتعددة، ويحتـاج مـدة زمنيـة طويلـة لاجتثـاث جـذور الصراع وأسـبابه في هـذه الـدائرة ذات الإمكانيات والقدرات الخلاقة، التي تم تبديدها لمـدة طويلـة مـن الـزمن. وتُشـير

الوقائع إلى إنه سيستمر لان استقرارها يؤدي إلى الحد من تأثير القوى الإقليمية، ويجعلها تشغل مكانة مهمة في القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثاني: التفاعل على المستوى الإقليمي

يؤدي المستوى الإقليمي دوراً كبيراً في التأثير على مستقبل التغيير السياسي في العالم العربي، إذ ينقسم من ناحية الفواعل إلى ثلاث، الفاعل الإيراني، والفاعل التركي، والفاعل الأوروبي. وكل فاعل من هذه الفواعل يحاول صياغة المستقبل العربي بالشكل الذي يضمن نفوذه ومصالحه ونشر مقترباته الفكرية وايديولوجيته وتوثيق الترابط المتعدد الأبعاد مع هذه المنطقة وتجذير أُسس ومرتكزات رؤيتها المستقبلية.

اولاً: الفاعل الإقليمي الإيراني: الاستمرارية والتغيير

يُعد الفاعل الإيراني من المؤثرات الفاعلة في التغيير السياسي العربي، فالفراغ يستدعي من لديه القدرة على شغله، وتُقر الأسس التي وضعتها الثورة الإيرانية لعام1979 بمبدأ "تصدير ما يسمى الثورة الإسلامية"، وما نتج عنها من أفكار تهدف للسيطرة على الدول الأُخرى لا سيما الدول العربية. وعليه فان التغيير السياسي في العالم العربي وما نتج عنه من تقويض ما هو قائم من مرتكزات الدول سواء كانت سلبية أو ايجابية قاد إلى تعاظم النفوذ الإيراني في عدد من الدول العربية. كما أن مرحلة اللادولة التي مرّت بها بعض الشعوب العربية قادت إلى حضور إيراني فاعل بهدف تشكيل أدوات ايديولوجية ذات طابع عسكري تعمل على تحقيق أهدافها في المستقبل البعيد والقريب، ويحتاج إلى مدة طويلة لتقويض أُسس ومرتكزات الحضور الإيراني من خلال بناء مؤسسات أمنية مهنية قادرة على التعامل بحزم مع أي تدخل خارجي، وتدعيم البُنى

المجتمعية لكل بلد عربي بالشكل الذي يضمن المواطنة الكاملة لكل فرد من أفراد المجتمع، وتحصين البيئة الإستراتيجية الداخلية العربية له.

يعتمد مستقبل الفاعل الإيراني وقدرته على التأثير في البيئة العربية إلى درجة كبيرة على البيئة الداخلية الإيرانية والبيئة الداخلية العربية. فكُلما تمكن العرب من تامين البيئة الداخلية وبناء الدول التي ينتمون إليها وفق قاعدة التنمية المستدامة وحكم القانون وإعداد جيش مهني تخصصي يعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الحديثة والحضور الفاعل والنوعي، فضلاً عن إعداد الاستراتيجيات الطويلة الأمد بهدف امتصاص الشحنة الايديولوجية ذات الطابع العسكري. كلما أدى ذلك إلى تقويض الفعل الإيراني في المستقبل.

بمعنى كُلما استطاعت الدول العربية أن يكون لها برنامج تنموي واقتصادي بعيد الأمد يرتكز على دولة المؤسسات القانونية الراسخة ويستأصل الفقر والبطالة التي قد تكون السبب الجذري للتجنيد الإيديولوجي كُلما أمكن تقويض الجهود التي يقودها الآخر، فضلاً عن ذلك يعتمد على البيئة الداخلية الإيرانية التي ستكون ليس بمنأى عن التغيير، لان التغيير الاجتماعي والمفاهيم الاجتماعية التي وفرّتها التكنومعلوماتية لم يعد بالإمكان مواجهتها بالعسكرتارية والأدلجة في المدى الطويل، إذ قد يتم مواجهتها بالإيديولوجية وعسكرتها إلا أنها تنجح فقط على المدى القصير. وعليه فان التغيير في المدركات المجتمعية الإيرانية ينتج عنه تغيير في علاقات التفاعل الخارجي.

ثانياً: الفاعل الإقليمي التركي

إذا كان الفاعل الإيراني يعتمد بشكل كبير، لا بل وينفذ الفكر الاستراتيجي من خلال المزج بين الإيديولوجية والطابع العسكري، فان الفاعل التركي مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين يدمج بين الإيديولوجية والترابط

الاقتصادي. ومن ثم فان العالم العربي يتفاعل مع تركيا من خلال الروابط الاقتصادية التي أسهمت في توثيق تفاعل العرب التركي أكثر من التفاعل العربي الإيراني، ورغم حضور فكر الهيمنة والتحكم بحركة التفاعلات في العالم العربي، فان العرب لهم الأدوات القادرة على جعل هذا التفاعل يكون في صالحهم.

وتعمل تركيا على إستراتيجية تغيير مفاهيم العالم العربي لا سيما من خلال التأكيد على القوة الذكية وجوهرها العامل الثقافي المرتبط بالعامل الاقتصادي من خلال التأكيد على مستوى الرفاه الذي يتمتع به المواطن التركي والبنى التحتية والمؤسساتية لتركيا الحديثة وتقديمها على أنها انموذج يُحتذى به من قبل العالم العربي، بالمقابل يتمثل العائق الأكبر بعدم تقبل الهيمنة التركية الموازية للعثمنة الجديدة، وغير مستعدين للتعامل معها حتى في حالة التقارب الإيديولوجي الديني وفق رؤى بعض الاتجاهات القومية العربية.

تكثيفاً لما تقدم، فان التفاعل التركي العربي أكثر تقارباً من التفاعل الإيراني العربي الذي يعتمد على فرض الايديولوجية بقوة السلاح في زمن الفوضى الخلاقة التي تعد مرحلة مؤقتة بمعايير الرؤى الإستراتيجية، على خلاف الرؤية التركية التي تقوم على الإقناع ومخاطبة العقول ومحاولة تغيير هذه العقول مع حضور الأطماع لكلا الطرفين في العالم العربي.

ثالثاً: الفاعل الإقليمي الأوروبي

يعتمد الفاعل الأوربي بشكل كبير على إستراتيجية ربط الدوائر العربية وفق منطلقات فكرية، ويضع الأولويات وفق قاعدة الأمن الأوربي، الأمر الذي يؤكد هذه الحقيقة هو أن معظم الوثائق الإستراتيجية الأوربية تؤكد على أولوية الدائرة المغاربية العربية على غيرها من الدوائر، ومن ثم يلي ذلك الدائرة الشرق

أوسطية، وأخيراً الدائرة الخليجية. أما من الناحية الاقتصادية، فكل الدوائر تُمثل أهمية متوازية.

وفقاً لما تقدم، فان الحضور الأوربي في دول المغرب العربي أكثر كثافة في هذه المنطقة ويحاول تعزيز الروابط الاقتصادية والأمنية فيها كونها تُمثل الجدار الذي يعزل أوروبا عن باقي المناطق التي تولد المشكلات. لذلك فان مستقبل تأثير الفاعل الأوربي على العالم العربي يعتمد بشكل كبير على درجة التفاعل العربي مع أوروبا، فضلاً عن تماسك الوحدة الأوربية، ومدى قدرتها على تبني إستراتيجية موحدة تجاه هذه المنطقة، أم استراتيجيات منفردة، فضلاً عن درجة تقبل وتطبيق التغيير.

المطلب الثالث: التفاعل على المستوى الدولي

تؤدي القوى الفاعلة على المستوى الدولي وما يرافق ذلك من ترابط مع دول العالم العربي دورا مؤثراً وفاعلاً وقادراً على تحريك حركة التفاعلات الداخلية للعالم العربي نتيجة امتلاكها مكونات القوة الإستراتيجية الشاملة، لاسيما التكنومعلوماتية بمجالاتها المختلفة بوصفها القوة الرئيسة التي تتحكم بحركة التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية للفواعل الدولية. ومن ثم فان التغيير السياسي العربي كان بمثابة فرص مؤاتيه للقوى الدولية الفاعلة لا سيما روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وتسعى إلى توظيف حركة تفاعلاتها بهدف تغيير ما هو غير مرغوب به بالنسبة لها، وترسيخ وتجذير ما هو مرغوب به بهدف الحفاظ على ديمومة مصالحها وارتباطاتها الإستراتيجية.

أولاً: الفاعل الروسي الدولي

هنا يجب تجذير الفكرة الآتية المتمثلة في أن روسيا الاتحادية ومكانتها ودورها المؤثر في التغيير السياسي العربي سيتناسب تناسباً طردياً مع تعاظم

قدراتها المادية والمعنوية، والعكس صحيح، كُلما تراجعت إمكانياتها أدى ذلك إلى انكفاءها على ذاتها مع الحفاظ على حركة تفاعلاتها المؤثرة وفق أولويات الأمن القومي الروسي.

تشهد روسيا الاتحادية مرحلة تعاظم الإمكانيات وتصاعد الدور، وستسعى إلى إعادة دورها وتكثيف حضورها وارتباطاتها في دول ما بعد التغيير انطلاقا من فرضية مفادها: ضرورة استعادة دور روسيا في الشرق الأوسط، ومحاولة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، ورفض مبدأ الهيمنة الأحادية، وإعادة استنبات الفعل الروسي المؤثر في القرار السياسي الدولي لاسيما فيما يتعلق بالقضايا السياسية العالمية ومتغيرات الشرق الأوسط. ولكن رغم أهمية الدوائر العربية الأخرى فإنها تأتي بعد الدائرة الشرق أوسطية. كما إنها محكومة بالرؤية التقليدية المتمثلة في حتمية وصول روسيا الاتحادية إلى المياه الدافئة بوصفها المنقذ العالمي، ولذلك لم تتخذ الموقف السياسي الحازم تجاه المسألة العراقية كما هو الحال مع سوريا الآن، رغم مكانة العراق في الإستراتيجية الروسية ومصالحها الاقتصادية.

وعليه فان الفعل الاستراتيجي الروسي المستقبلي لن يخرج عن الأطر العامة التي أُقرت في الوثائق الإستراتيجية الروسية والتي تعتمد على التدرجية في تغيير البيئة الإستراتيجية الدولية ومنها البيئة الإستراتيجية العربية والشكل الذي يضمن تغييرها ويعيد ارتباطاتها مع دول ما بعد التغيير وفق التوجهات الروسية.

ثانياً: الفاعل الأمريكي العالمي

الفاعل العالمي يعمل على ابتكار الاستراتيجيات العالمية، ويعمل على تطوير المقتربات الفكرية التي تدعم هذه الإستراتيجية. ومن ثم فان الولايات المتحدة الامريكية تتبنى المقتربات الفكرية المُقرّة في نظرية السلام الديمقراطي

بوصفها الشكل النهائي لما ينبغي أن يكون عليه العالم، وتُكرس جهدها وأدواتها لتغيير مدركات شعوب العالم، لا سيما العالم العربي بوصفه المنطقة الأكثر استهدافاً في هذه النظرية.

وتكثيفاً لما تقدم، تعمل الولايات المتحدة على توجيه حركة التغيير والتبدل والتحول وفق المقتربات الفكرية التي تؤمن بها. وبما أن الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تقدماً في مجال التكنومعلوماتية، وتملك قدرة كبيرة على تغذية العقول بالمعلومات وصياغة المدركات للشعوب، فقد كرست جزء كبير من إمكانياتها المادية والمعنوية للتأثير في مُعطيات التغيير السياسي في العالم العربي ودعم عمليات التوجه الديمقراطي لدى هذه الشعوب، وبما يُمكنها من التعامل مع هذه المنطقة بسهولة وفهم متبادل أكثر من الأنظمة السلطوية التي يسري الاختلاف معها في جانب من جوانب العلاقات إلى مختلف الجوانب الأُخرى، مما يجعل التفاعل بينها لا يتصف بسمة الديمومة ولا يمكن التحكم بمستقبلها، على عكس العلاقة مع الأنظمة الديمقراطية التي يُمكن من خلالها بناء رؤية مستقبلية لعملية تشييد هذه العلاقة.

الخاتمة

تفاعل الأحداث ومؤثراتها في العالم العربي، والكلفة البشرية والمادية والمعنوية وارتباطاتها الإقليمية والدولية تُثبت بأنها لم تكن ثورات رغم الأعداد الهائلة التي أسهمت في بلورتها، بل كانت تغيّرات كبيرة أسهمت في إعادة تشكُل الجانب المعنوي للمنطقة، وهي في طور تشكيل الجانب المادي لها، أي الجغرافي. إذ أنها تُمثل تغيّرات تحمل في مكنونتها العديد من الايجابيات والسلبيات التي تجلى بعضها، والبعض الآخر في مراحل الإدراك الأولي.

من هنا فان أقرب مصطلح يمكن أن يصف عمليات التحول في العالم العربي في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين هو مصطلح التغيير الذي يُشير إلى الايجابيات والسلبيات التي يُمكن تبلورها في المستقبل، لاسيما وان بعض التفاعلات تحتاج إلى مدة زمنية لإدراكها.

ما لم تكن البيئة الإستراتيجية الداخلية الرسمية للهيكل المؤسساتي في العالم العربي ضعيفة وعدم امتلاكها المؤهلات الكافية للتعاطي مع التغيير في مُدركات مجتمعاتها لاسيما فئة الشباب، فضلاً عن المتغيرات التكنومعلوماتية وأثرها في حركة الأفكار وتفاعلاتها، ومقارنة بعضها بالبعض الآخر، فانه لم يكن بإمكان الفواعل الإقليمية والدولية الحضور الفاعل في البيئة الإستراتيجية العربية ومحاولتها تحقيق أعلى المنافع أثناء وبعد عمليات التغيّر في العالم العربي. إذ كان للتفاعل بين المتغيرات الثلاث المتمثلة في تراجع معايير المعيشة الاقتصادية، والنسبة العالية من الشباب، والتقدم التكنومعلوماتي ووسائل التواصل المجتمعي، دوراً مُهماً في تحريك قوى التغيير، بالإضافة إلى مُتغيرات فرعية أخرى أسهمت في بلورة حركة التغيير.

ونتيجة اعتماد الفواعل الإقليمية والدولية على الفرص القادمة من البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية لها، فان عمليات التغيير والتفكك في أحيان أُخرى أدت دوراً مُهما في عمليات تفعيل الأداء الاستراتيجي الوظيفي لهذه الفواعل، وتكثيف جُهدها في عملية الصراع على المكاسب التي يُمكن اكتنازها نتيجة تراجع دور الدولة في العالم العربي وتغيير توجهاتها وارتباطاتها وعلاقاتها مع الفواعل الدولية الأخرى.

وإذا كانت بعض الفواعل الإقليمية والدولية تعمل على استثمار الفرص القادمة من البيئة الإستراتيجية الدولية، فإنها في ذات الوقت تعمل على صناعة الفرص وصياغة البيئة الإستراتيجية للأقاليم الأخرى في العالم وفق منطلقاتها الفكرية والايديولوجية، وتضع استراتيجيات إقليمية وعالمية لاستنبات أفكارها ومشاريعها المستقبلية لما ينبغي أن يكون علية العالم أو الإقليم.

ورغم تجذر ووضوح توجهات القوى الإقليمية والدولية ومصالحها وأهدافها وغاياتها تجاه العالم العربي، فان التغيير جعلها تُكثف حركتها وتبلور أهدافها بشكل أكثر رسوخاً، واتضح تصارع الإرادات الإقليمية والدولية على مقدار النفوذ الذي تسعى إلى تحقيقه، ومنع الفواعل الدولية الأخرى من الحصول عليه.

من خلال ما تقدم واستكشافاً للوقائع والحقائق، لكل من تركيا وإيران أهدافه وغاياته التي يسعى إلى تحقيقها رغم اختلاف الأساليب والأدوات وتغيير الفكر الاستراتيجي لهما من مدة زمنية إلى أُخرى. إذ تسعى تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة مفهوم العثمنة الجديدة إلى العالم العربي مع اختلاف المنهجيات والأساليب واستثمار التماثل الحضاري، بينما تسعى إيران إلى تحقيق أهدافها القومية التوسعية وربطها بالمذهبية الدينية.

وفي مقابل ذلك تحاول الدول الأوروبية وإطارها المؤسساتي المتمثل في الاتحاد الأوربي تغيير مدركات المجتمعات والهياكل المؤسسية لاسيما في دائرة المغرب العربي وشرق المتوسط بالشكل الذي يقود إلى تماثل المنظومة المفاهيمية والتركيز على القضايا التي تُمثل تهديداً مستقبلياً للقارة الأوروبية مثل الهجرة وما يمكن أن يترتب عليها من تهديدات أمنية وفق وجهة النظر الأوروبية، والمؤثرات البيئة والمناخ القادمة من جنوب المتوسط وعواقبها المتعددة الأبعاد على معايير المعيشة في الاتحاد الأوربي.

وعلى خلاف الفكر الاستراتيجي للقوى الإقليمية، تسعى القوى الدولية إلى استنبات مفاهيمها لما ينبغي أن يكون عليه التفاعل الدولي وحركة الترابطات العالمية، والهيمنة على القرار السياسي الدولي. إذ تُقدم الولايات المتحدة ذاتها على أنها أنموذج للقيم والمفاهيم الغربية، ومن ثم فهي تحاول صياغة العالم العربي وفق الرؤية الأمريكية للعالم في القرن الواحد والعشرين وتطبيق نظرية السلام الديمقراطي القائمة على أساس فكرة جوهرية تتمثل في أن الأنظمة الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها. ليس هذا فحسب، بل تعمل على دفع الشعوب إلى حالة من الفوضى وفقدان الأمن الذي يُعد ضرورياً قبل تبني المفاهيم الديمقراطية، ومن ثم ترسيخ المفاهيم لدى الشعوب بان الحل الأفضل للخلاص من الوضع القائم ونتيجة التكلفة الإنسانية الهائلة هو تبني المفاهيم الديمقراطية بوصفها وسيلة سلمية للحكم.

وبالمقابل تسعى روسيا الاتحادية إلى تكثيف حضورها في المنطقة العربية بالشكل الذي يتناسب تناسباً طردياً مع تعاظم مكانتها في النظام الدولي، والعمل على صياغة علاقات جديدة وارتباطات متجددة مع دول ما بعد التغيير، وجعل الأزمات في العالم العربي أداة للمساومة والتسوية مع الولايات المتحدة

في عملية صُنع القرار السياسي العالمي، لتحقيق الهدف الأسمى وهو تفعيل الدور الروسي في العالم وإنهاء التفرد الأمريكي في النظام الدولي، وتعزيز الروابط التجارية المدنية والعسكرية مع الدول العربية في مرحلة ما بعد التغيير.

هنا يتبلور السؤال المركزي المتمثل في: ما هي الرؤية المستقبلية لعملية التغيير السياسي في العالم العربي؟، تكمن الإجابة على هذا التساؤل في أن العالم العربي يميل إلى مشهد يحتوي على متضمنات المشاهد الثلاثة السابقة وبدرجات وبنسب مُختلفة، يمكن وصفه بمشهد التقدم البطيء نحو بناء دولة المؤسسات بعد المرور بمرحلة الفوضى الخلاقة في بعض الأحيان، والفوضى النسبية في أحيان أُخرى.

بمعنى انه ونتيجة تعاظم العوائق الكبيرة وتداخل المعطيات الإقليمية والدولية والمتغيرات الداخلية، والفواعل الإقليمية والدولية، فان ذلك يعرقل عملية صناعة المستقبل العربي لمدة من الزمن، وفق الرؤية العربية الخالصة المتمثلة في التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار والرفاهية والحرية للشعوب العربية، وتحييد الرؤى الخارجية المرتبطة بأهداف وغايات إقليمية ودولية هدفها تفكيك العالم العربي وإعادة تشكيله وفق رؤية كل طرف يحاول أن يكون له حضور في العالم العربي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1- أحمد داود اوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

2- أحمد يوسف وآخرون، حال الأمة العربية(2011– 2012): معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

3- أف ستيفن لارابي ولان أو ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود أحمد عزت البياتي، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

4- روبرت جبلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن النصر الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

5- رياض محمد, الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا, ط4, دار النهضة العربية، بيروت، 1997.

6- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد للطباعة والنشر، ليبيا، 2002.

7- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

8- سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

9- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

10- عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي: دراسة في نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

11- عبد السلام إبراهيم بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2011.

12- عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

13- عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

14- عقيل سعيد محفوظ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

15- فادية عباس هادي، السياسة المعلوماتية الأمريكية واختراق الأمن القومي للدول، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

16- كوثر عباس الربيعي، التغيير في الوطن العربي والإستراتيجية الأمريكية: تناقضات المرحلة، في كتاب: التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الأمريكي، تحرير كوثر عباس الربيعي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2013.

17- لمى مظر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

18- محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي، في كتاب: العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2012.

19- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

20- محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، مطابع الأمل، بيروت، د ت.

21- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.

22- محمد نور الدين، تركيا والمنطقة، أوراق مؤتمر دور وتأثير القوى الإقليمية غير العربية(تركيا وإيران) على متغيرات العالم العربي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.

23- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

24- نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكندي، الأردن، 2001.

25- وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012.

26- ولتدرستون، أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج حدري، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

27- وليد عبود محمد ومحمود عبد الواحد محمود، المتناطحون الثلاثة في القرن العشرين، مجلة الوقف العربي، العدد23، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999.

28- يوسف محمد صواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

29- يوسف محمد عبيدان، مبادئ العلوم السياسية، ط2، جامعة قطر، كلية العلوم السياسية، قطر، 1996.

ثالثاً: الدوريات والبحوث والدراسات

1- إبراهيم البيومي غانم، الثورات العربية تعصف بالسياسة التركية، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد197، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

2- احمد تهامي عبد الحي، لماذا لم تتنبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

3- أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية الأوربية بين إشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد36، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

4- أعظم شبلي، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي، مجلة آفاق المستقبل، العدد4، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي،2010.

5- بسمة خليل نامق، التغيير في الشرق الأوسط بين الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي(مصر أنموذجاً)، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد16، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، بغداد، 2012.

6- تقرير لوحدة أبحاث الإكونوميست، الربيع العربي بين المد والجزر: هل الثورات العربية ستؤدي إلى ديمقراطية أم إلى الديكتاتورية أم إلى الفوضى؟، تعليق أبو بكر صدقي، ترجمات، العدد84، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة ، 2011.

7- الثورات العربية2011 والأمن القومي الإسرائيلي، ترجمات، العدد88، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.

8- جورج ثروت فهمي، الدستور الأوربي الفرص والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد158، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004.

9- حسنين توفيق إبراهيم، الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسي العربي، كراسات إستراتيجية، العدد225، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

10- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

11- خليل مخيف، مستقبل الجاليات الإسلامية في ضوء سياسة الهجرة الأوربية، مجلة دراسات دولية، العدد17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2002.

12- خيري عبد الرزاق جاسم، النظم السياسية العربية: انهيارات وثورات متعاقبة، المرصد الدولي، العدد17، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011.

13- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين علي مجيد، نموذج الدولة_الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

14- ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة بحثية مقدمة إلى: مؤتمر فلادليفيا السابع عشر: ثقافة التغيير، جامعة فلادليفيا، كلية الآداب والفنون، الأردن، 2012.

15- سرمد عبد الستار أمين، ماذا يجري في الشرق الأوسط: قراءة سيناريو التغيير في المنطقة العربية، أوراق دولية، العدد198، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011.

16- سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على صعيد العلاقات الامريكية الروسية، مجلة دراسات دولية، العدد42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2009.

17- سعيد رفعت، إرهاصات التغيير في المنطقة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد123، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ، 2005.

18- شادي عبد الوهاب، تركيا وإيران وقيادة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد53، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2011.

19- صدام مرير الجميلي، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، جامعة تكريت، تكريت.

20- عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

21- عبد الجبار عبد مصطفى، السياسات الإقليمية التركية تجاه القضية الفلسطينية، مجلة العلوم السياسية، العدد25، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2002.

22- عبدالله صالح العشي، أقنعة العولمة، مجلة الأمن والحياة، العدد345، الرياض، 1432.

23- عبير العندور، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

24- فردريك جاكسون، العالم بأسره يمثل حدود أمريكا، مجلة العرب والمستقبل، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2003.

25- لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات إقليمية، العدد8، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل.

26- مازن الرمضاني، مستقبل العرب في عام2020: ثلاث مشاهد، مجلة قضايا سياسية، العددان السابع والعشرون والثامن والعشرون، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.

27- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد170، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2007.

28- محمد عباس ناجي، النفوذ الإيراني في المشرق العربي ومصر والعراق وأفغانستان، ترجمات، العدد90، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2009.

29- محمد عبد الاله، مستقبل الدولة السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد106، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1991.

30- محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

31- مرسي مشيري، شبكات التواصل الاجتماعي: نظرة في الوظائف، مجلة المستقبل العربي، العدد395، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

32- مروان عوني علي، الإستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، جامعة تكريت، تكريت.

33- المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، مجلة السياسة الدولية(ملحق اتجاهات نظرية)، العدد184، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

34- منعم العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، العددان22/21، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010.

35- نزار إسماعيل الحيالي، الإستراتيجية العسكرية الروسية وإشكالية التحول من الهجوم إلى الدفاع، أوراق إستراتيجية، العدد57، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2000.

36- نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد188، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.

37- نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد186، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2011.

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

1- حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير: الإستراتيجية الامريكية الشاملة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.

2- حازم محمد موسى الجنابي، العلاقات العربية–الأمريكية: دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006.

3- حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي والنيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق، الجزائر، 2008.

4- عبد السلام سويدان عفوري المشهداني، العلاقات العربية الأوربية في القرن الواحد والعشرين: دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، بغداد، 2003.

5- علي بشار أغوان، توظيف فكرة الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد أحداث11أيلول/2001: الشرق الأوسط أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2012.

6- عماد مؤيد جاسم، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية (التنمية البشرية انموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2006.

7- ماجد حميد ضيدان الجبوري، منظمة حلف شمال الأطلسي والأمن الدولي: دراسة في ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007.

8- محمد عبد الله راضي الصايح، تطور ظاهرة الصراع الدولي وآفاقها في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005.

9- منعم خميس مخلف الهيتاوي، قوى التغيير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي: التغيير في الهيكلية الدولية أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2010.

10- مها أحمد إبراهيم، دور القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية في عهد اوباما بين البناء النظري والتوظيف السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، الموصل، 2013.

11- ئاكو حمه كريم رحيم، القوة الناعمة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، السليمانية، 2011.

خامساً: الانترنت

1- جريدة الصباح العراقية، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alsabah.com

2- عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.alhandasa.net/forum

3- عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.loveu.talk.net

4- خليل محسن، عوامل التغيير في الوطن العربي، عبر شبكة المعلومات الدولية:
http://www.drkhalilhussein.blogspot.com

5- ليساين بارير، شبكة المعلومات الدولية:

http//:www.uo.academy.org

6- The SIPRI Military Expenditure Databasekk, Stockholm International Peace Research Institute, http://www.sipri.org/.

7- المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهمية الجغرافية لتركيا، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://acpss.net/site/index.php?go=news&more=94

8- مكتب الإحصاء التركي، عبر شبكة المعلومات الدولية:

http://www.invest.gov.tr/ar-

سادساً: الموسوعات

1- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، بلا، مصر، 2003.

2- عبد الرزاق الصافي، القاموس السياسي، بلا، مصر، 1973.

3- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، دت.

4- كامل الزهيري، الموسوعة الاشتراكية، مطبعة دار الكتب، بيروت، د ت.

سابعاً: القواميس

-See: Oxford Advance Learner's Dictionary, Oxford University Press, Eleven Edition, New York, 2007.

المحتويات

رقم الصفحة





شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمـال للنشـر والتـوزيـع
مقابل البوابـة الرئيسيـة للجامعة الأردنيـة
تلفاكس : 96265330508+
E-mail:alremalpub@live.com



ISBN 978-9957-637-44-6